المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

التدخل الغربي في ليبيا
وأثره على الأمن القومي الجزائري 2011

تحت إشراف الأستاذ: الدكتور عمر بغزوز

إعداد الطالبة: عماري حورية

لجنة المناقشة

الأستاذ لدكتور.....أمحند برقوق .....رئيسا

الأستاذ الدكتور ..... عمر بغزوز ..... مشرفا

الدكتور .....بن جديد عبد الحق..... مناقشا

الدكتور .....جنوحات حسين .....مناقشا

2013

الشكر والعرفان

أعبر عن بالغ امتناني الى الأستاذ الدكتور : **عمر بغزوز**، نظير إشرافه على العمل و صبره معي ؛

كما أتقدم بالشكر و العرفان إلى كل من ساعدني عل انجاز هذا البحث المتواضع ، وأخص بالذكر السيد : **أحمد عطاف** الذي لم يبخل عليا بالنصائح، الارشادات و بالمراجع المتخصصة؛

أشكر أبي العزيز الذي كان السبب في نجاحي هذا، و أمي العون و السند في الحياة.

ولا أنسى عائلة " مدجتنة " التي كانت نقطة الانطلاق في هذا المشوار، و الخالة حبيبة ، التي كانت السند و المحفز لي طيلة فترة الدراسة .

وكل من كان إلى جانبي و ساندني معنويا على إتمام هذا العمل .

ملخص

تعالج هذه الدراسة مسالة التدخل الدولي في ليبيا لسنة 2011، و أثره على الامن الوطني الجزائري، من خلال التركيز على معطيات تحول الازمة من الطابع السياسي إلى حرب أهلية، فأثناء فشل الحل الداخلي و الجهوي، جاء التدخل الدولي لحسمها.

تم على إثر تطور الوضع الليبي تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية لأول مرة مند تبنيه خلال أعمال المؤتمر العالمي الاول للأمم المتحدة لسنة 2005، على هذا الاساس قمنا بتحليل الوضع الأمني الناتج عن عملية التدخل بليبيا في علاقته بالأمن الوطني الجزائري و ما نتج عنه من إنعكاسات بحكم التقارب الجغرافي بين البلدين.

توصلت الدراسة إلى أن مميزات الفضاء الداخلي في ليبيا المتمثل في نظام حكم جماهيري غُيبت فيه كامل المعايير الدولية للحكم المعمول بها، والطابع القبلي الذي تتميز به، أدت إلى تحول الأحداث إلى حرب أهلية إستدعت التدخل الدولي تحت طائلة مسؤولية الحماية لحقوق الإنسان.

نخلص في الاخير، إلى أن التدخل الدولي في ليبيا قاد إلى تأزم الوضع الامني أكثر فأكثر على الحدود الشرقية الجزائرية، الامر الذي دفع بالسلطات الجزائرية المحلية إلى إتخاذ تدابير أمنية مكثفة بهدف الحفاظ على أمنها و إستقراره في ظل التغيرات الإقليمية المتسارعة التي مست جوارها.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، الأزمة، التدخل الغربي، الجزائر، الأمن القومي.

Résumé

Cette étude analyse l'intervention internationale en Libye Durant l'année 2011 et son impact sur la sécurité national algérienne, à travers les données de l'évolution de la crise du caractère politique à celui de guerre civile.

L'évolution de la crise libyenne a conduit à l'application du principe de la responsabilité de protéger, depuis son adoption pendant les travaux de la première conférence des Nations Unis en 2005.C'est cela même que nous avons essayé de comprendre en relation avec la sécurité de l'Algérie et les conséquences induites par la proximité géographique entre les deux pays.

L'étude montre que l'environnement interne en Libye(régime populaire et tribal non conforme aux règles internationales de la gouvernance) a conduit à une guerre civile qui a nécessité une intervention internationale(occidentale) au nom des Droits de l'Homme.

Enfin, nous concluons que l'intervention en Libye a engendré un grand nombre de menaces proche des frontières Est de l'Algérie. Ce qui qui a pousser les autorités algérienne à prendre des mesures sécuritaires intensives, dans le but de préserver son équilibre et sa stabilité interne dans le cadre des changements régionaux proches et rapides.

Mots clé : Crise, Libye, ingérence occidentale, Algérie, Sécurité Nationale.

Abstract

This study treats the question of the international intervention in Libya in 2011; trough focusing on data of the crisis shift from political nature to a civil war, because of the domestic and regional solutions failure, the international intervention came to resolve them.

With the evolution of the Libyan situation came the application of the principle of responsibility to protect. For the first time since it was adapted during the first world conference of U.N in 2005, which was analyzed in relation to Algerian national security and it application regarding the geopolitical proximity between the two countries.

The study came out with a conclusion that the characteristics of the domestic environment in Libya which are popular and tribal regim, drive to a civil war in the country, which called for an international intervention, under penalty of Human Rights protection responsibility.

In the end, we conclude by saying that the international intervention in Libya had led to a more worsening security situation in the eastern border of Algeria. This prompted the local Algerian authorities to take extensive security measures in order to maintain stability in the light of the rapid regional changes that have touched her.

Key words: Libya, Crises, Occidental Intervention, Algeria, National Security.

قائمة المختصرات :

OTAN	Organisation du Traité de l'Atlantique Nord	حلف الشمال الأطلسي
P2P	Responsabilité de Protéger	مسؤولية الحماية
L.E.A	ligue des Etats Arabes	جامعة الدول العربية
U.A	Union Africaine	الاتحاد الافريقي
CIISE	Comité International d'Ingérence et de la Souveraineté des Etats	اللجنة الدولية للتدخلوسيادةالدول
OUP	Operation Unified Protector	عملية الحامي الموحد

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الاول : الازمة الليبية – محدداتها- طبيعتها- و تطورها

المبحث الاول : محددات الازمة الليبية

المبحث الثاني : دراسة في طبيعة الازمة الليبية

المبحث الثالث : تطورات الازمة الليبية و المواقف الدولية منها

الفصل الثاني : التدخل الغربي في ليبيا: من مسؤولية الحماية إلى تغيير النظام

المبحث الاول : التدخل الدولي : بين الاصول المذهبية و التأطير القانون

المبحث الثاني : التدخل الدولي في ليبيا بين شرعية القانون الدولي و الممارسة السياسية

المبحث الثالث : التدخل الدولي في ليبيا : دراسة في التداعيات و الخلفيات الاستراتيجية

الفصل الثالث: أثر الوضع الليبي على الأمن الجزائري – دراسة جيو/أمنية-

المبحث الاول :دراسة في الموقف الجزائري من الازمة في ليبيا

المبحث الثاني : دراسة في طبيعة و وزن اثر الازمة الليبية على الامن الوطني الجزائري

المبحث الثالث : المقاربة الامنية الجزائرية في مواجهة اثار الازمة على حدودها الشرقية

خاتمة

المقدمة

شهد العالم العربي نقطة تحول في سيرورته التاريخية ، في النصف الثاني للقرن 21 ، طبعها باحتجاجات شعبية تنادي بأنظمة حكم ديمقراطية ، و تندد بالفساد السياسي و اللامساواة ، انطلاقا من تونس مرورا بمصر و اليمن ، وصولا الى ليبيا و سوريا حتى المغرب ، تميزت هذه الاحتجاجات بتقارب شعاراتها و تباين طرق التعامل معها ، اد نجد :

- من الازمات التي تم احتوائها محليا ، تونس ، و مصر ، اين تم التحول الى مرحلة انتقالية في ظرف زمني قصير نسبيا .
- و في حالات اخرى ، كاليمن و البحرين ، تم احتواء الازمة اقليميا تفاديا لانتشارها .
- و هناك من الحالات ما استعصى الحل الجهوي و الدولي بها ، سوريا .
- و حالة فريدة ، هي الحالة الليبية ،تم احتوائها في اطار دولي – جماعي.

تلتقي هذه الازمات في عدة نقاط ، منها ما هو سياسي ؛ تمثل في كونها انظمة تسلطية - شمولية ، و هي دول فرغت بها المواطنة من محتواها الحقيقي ، و غاب بها التداول على السلطة ، ما أدى الى قيام انظمة حكم اسرية ،غيبت فيها جميع اشكال الوساطات بين الحاكم و المحكومين ، و منها ما هو اقتصادي؛ تجسد في التوزيع غير العادل للثروة الذي خلق فروق إجتماعية كبيرة داخل الدولة الواحدة ، وصلت ذروتها مع مطلع سنة 2011 .

الا ان هذا التقارب لم ينفي ان تختلف كل حالة عن الأخرى ، و الملفت للانتباه تمايز الازمة في ليبيا عن نظيراتها من الازمات في كل من تونس و مصر ، يكمن تمايزها في آلية حسمها، و محدداتها الداخلية ، إذ لم تعرف ليبيا على عكس بقية الدول ، حياة سياسية طبيعية ، إذ لا مكان لدستور و لا لأطر و هياكل سياسية كما هو متعارف عليه في النظام الدولي ، ما تسبب في نوع من الاناركية سارعت في تحول الاحداث الى حرب اهلية ، حالت دون الحل المحلي أو الاقليمي للازمة ، ليتم احتوائها في اطار دولي ، تجسيدا لمبدأ مسؤولية المجتمع الدولي في حماية حقوق الانسان.

ادى تعقد الازمة الليبية و الانتهاكات التي شهدها الشعب الليبي بها ، الى تحرك المجتمع الدولي في اطار المقاربة الامنية الجماعية ، التي تقضي بحماية المدنيين في حالة تعرض حقوقهم لانتهاكات من طرف سلطاتهم المحلية ، فكان القرار رقم 1973 الصادر بمارس 2011 أن أجاز التدخل الدولي بليبيا لحماية المدنيين و حفاظا على السلم و الامن الدوليين ، لتفادي تفاقم الوضع و انتشاره الى دول مجاورة.

أحدث قرار مجلس الامن رقم 1973 ، الذي اجاز عملية التدخل الدولي في ليبيا ، جدلا كبيرا بين اعضاء المجتمع الدولي ،فلقى ترحيبا من بعضها و استهجانا من بعضها الاخر ،ما اثار حقيقة مفهوم مسؤولية الحماية ، الذي جسد لأول مرة على الحالة الليبية ، لما حمله من تناقضات عدة ، اثناء تطبيقه في اطار عملية " الحامي الموحد " بريادة حلف الشمال الاطلسي ، و أدى الى خلق اشكالية جديدة في وسط المجتمع الدولي ، يدور فحواها عن احقية الناتو بالتدخل من عدمه ، و عن طبيعة الهدف الحقيقي من التدخل امام كل هذه التناقضات .

عملت الدول الرافضة لعملية التدخل ، أي" الدول السيادية"، في هذا السياق الى التنديد بأعمال الناتو في ليبيا، مطالبة إياه بالتوقف الفوري، و التحول الى الآلية السياسية لحسم الوضع في ليبيا، ندكر في هذا السياق الموقف الجزائري تجاه الازمة الليبية، الذي نادى إلى حوار وطني لإيجاد حل سياسي تتجنب فيه تداعيات حرب اهلية ، هي في غنى عنها ، و تتفادى تدخل أية قوة أجنبية من شأنها تعقيد الوضع أكثر مما هو عليه .

لقد تجسدت المخاوف الجزائرية و ما حدرت منه عند بداية الأحداث بليبيا، من انفلات أمني وتعقد الوضع بتدخل قوى أجنبية، فلم تشهد ليبيا استقرارا مند إنتهاء الازمة و اتمام الناتو لمهامه ، بل عرفت تدهور أمني كبير، سادت تداعياتها على أمن المنطقة المغاربية ـ الساحلية بشكل عام و على الدولة الجزائرية بشكل خاص.و تجدر الاشارة هنا الى أن هذه التهديدات لا تعد بالأمر الجديد ، إذ كانت ليبيا منذ عهد القذافي تمثل عامل تهديد للأمن الجزائري على الحدود الشرقية ، تمثلت فيما يلي :

- مشكلة الحدود المشتركة التي لا تعترف بها ليبيا؛ و التي رفضت التفاوض بخصوصها التفاوض لوضع معالم الحدود سنة 1996 ،و اكثر من هذا ، اثناء معالجة محكمة العدل الدولية للنزاع الحدودي بين تشاد و مالي ، قدمت ليبيا وثيقة للمحكمة تظهر فيها ان الحدود الليبية تمتد الى مدينة الوادي .
- مشكل الطوارق في الصحراء الجزائرية المدعومين ماليا و فنيا من طرف العقيد الليبي السابق، تمويل معمر القذافي لمتمردي المالي المتواجدين على الحدود الجزائرية، وكدا تسليحه لمتمردي تشاد؛
- و كدا محاولته تراس الصحراء الكبرى من خلال تجميع طوارق مالي و النيجر و الجزائر؛ وهو ما كان يضايق الجزائر .

- كما كانت له تدخلات في الشؤون الداخلية للجزائر أثناء الازمة السياسية ، في فترة التسعينات ،من خلال سماحه للإسلاميين المتأتيين من السودان الدخول على حدوده الغربية الى الجزائر ، الا ان كل خلاف مع الزعيم كان ينتهي بعقد قمة مع الرئيس الجزائري و القذافي لأجل إخماد نار التوترات بين البلدين.
- محاولة ليبيا اقحام الجزائر اثناء جربها مع التشاد ، بطلب مساعدات عسكرية من الجزائر ، و التي تم رفضها .
- تدخل القذافي في قضية الصحراء الغربية،
- وحدة وجدة سنة 1984،اتحاد ليبي- مغربي ، رأت فيه الجزائر محورا استراتيجيا ضد امنها[1].

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في العنوان ذاته "تأثير التدخل الأجنبي في الازمة الليبية على الأمن القومي الجزائري" فقد إنتهى التدخل في ليبيا من الناحية العملية، و سياسيا تم إسقاط نظام الحكم القائم في ليبيا مند 1969، و استخلف بنظام سياسي جديد ، إلا أن عملية التدخل خلقت وضعا تتراكم و تتفاقم فيه التهديدات و المخاطر على الأمن الإقليمي و على الأمن القومي الجزائري تحديدا .

و ترتبط الأهمية الثانية للموضوع ، بمفهوم " مسؤولية الحماية " الذي لا يزال يمثل موضوع نقاش بين الباحثين و المختصين في المجال ، لما حمله من تناقضات أثناء تجسيده ، في الحالة الليبية ، أين تم الانتقال من مهمة حماية المدنيين إلى تغيير النظام .ما اثار قلق بعض الدول التي كانت رافضة مند البداية مسألة التدخل في ليبيا.

و المثير للاهتمام ، هو الانفلات الأمني الذي تشهده ليبيا و ما كان له من تداعيات على أمن دول الجوار، بعد عملية التدخل التي تمثل هدفها الأسمى في استرجاع الأمن و الإستقرار بليبيا تفاديا لتفاقم الوضع بها، إلا أن الأوضاع بليبيا بعد الأزمة لم تشهد إستقرار، لا سياسيا و لا أمنيا، ما أثار مخاوف الجزائر التي تخشى من قيام دولة فاشلة على حدودها .

أكثر من ذلك، يرتبط الموضوع بالأمن الوطني الجزائري، إذ شهدت الجزائر الإنعكاسات

[1] ان تاريخ العلاقات الجزائرية الليبية ، هو الذي كان يحول في كل مرة بين البلدين ، لعدم رفع حدة التوترات و الاختلافات ، إذ لا يسعنا انكار واقع هذه العلاقة ، بحكم التقارب الجغرافي و التاريخي و كدا الحضاري للبلدين ، و ما تشهده الجزائر من انعكاسات مباشرة للوضع الامني المتدهور لليبيا على حدودها ، لا يعد بالشيء الجديد و لكن عامل تكثيف لما كان متأصل من قبل .

المباشرة للأزمة الليبية، بحكم القرب الجغرافي بين البلدين، ما أدى بها إلى إعادة النظر في منظومتها الأمنية تحسبا لما قد تؤول إليه الأوضاع في زمن بعيد، و مواجهة للتهديدات المستجدة على حدودها الشرقية.

أسباب اختيار الموضوع :

تكمن أسباب إختيار الموضوع في عدة حوافز، منها ما هو أكاديمي و منها ما هو شخصي ؛ يكمن الجانب الاكاديمي العلمي لهذه الدراسة في كونها تجمع بين ثلاثة مفاهيم، هي اليوم في قلب تحولات عميقة في مجال العلاقات الدولية، الدولة القومية ، متمثلة في ليبيا موضوع عملية التدخل ، و مفهوم السيادة، الذي لا يزال يشهد تحديات أمام مبدا التدخل الإنساني، و الأمن القومي، الذي يعرف تحولات في كل فترة زمنية من تاريخ العلاقات الدولية، و يقتصر هنا على الأمن الوطني الجزائري.

كلها مفاهيم من صميم اهتمام دارسي و باحثي و محللي العلاقات الدولية و السياسة الخارجية ، الامر الذي يعطي للبحث اهمية اكاديمية بحثية خاصة.

و اما الرغبة الشخصية فتتمثل ، في زيادة رصيد الباحث المعرفي في الجانب الأمني للسياسة الخارجية الجزائرية ، تكملة للمسار الدراسي،و تعميق المعارف المكتسبة في حقل تحليل السياسة الخارجية.

الاشكالية :

تكمن اشكالية الدراسة في طبيعة الازمة الليبية المتواجدة على الحدود الشرقية للجزائر و ما تمثله من تحديات امنية ،زادت من خطورتها و تعقدها عملية التدخل العسكري ، الذي حال دون استرجاع ليبيا لاستقرارها و امنها الداخلي، ما مثل تهديدا مباشرا للأمن الوطني الجزائري، و دفع بالسلطات الجزائرية الى إعادة النظر في عقيدتها الامنية لمواجهة هذه التحديات المستجدة على حدودها الشرقية .و عليه نطرح السؤال التالي :

كيف أثر الوضع الامني المنبثق عن عملية التدخل الدولي في ليبيا، على الأمن الوطني الجزائري ؟

و على ضوء هذه الاشكالية ارتأينا طرح الاسئلة الفرعية التالية ، تحليلا للإشكال المدروس و هي كالاتي :

- ✓ ما هي طبيعة الازمة الليبية ؟
- ✓ فيما تتمثل رهانات التدخل الدولي في ليبيا ؟
- ✓ فيما تتمثل طبيعة و وزن و اثر الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري ؟و اية اثر خلفه على استراتيجيتها الامنية لمواجهته ؟

اجابة على الاسئلة الفرعية السابقة ، إرتأينا إلى وضع فرضيات للبحث، تكون بمثابة إجابة أولية للسؤال المركزي.

- ✓ أدت الأزمة الليبية إلى أحداث تغيرات جذرية على مستوى النظام السياسي الليبي .
- ✓ لا يرجع التدخل الغربي في ليبيا إلى المعطيات الإنسانية بقدر ما تحكمه المصالح المراد تحقيقها للدول المتدخلة.
- ✓ أفرزت الثورة الليبية تهديدات مختلفة، مباشرة، قصيرة و بعيدة المدى على الامن الجزائري.

الاطار الزماني و المكاني للدراسة:

استنادا الى طبيعة الموضوع المدروس ، و المتمثل في الازمة الليبية و اثرها على الامن الجزائري ، يتحدد الاطار المكاني للدراسة في المنطقة المغاربية ـ الساحلية ، التي أصبحت، من وجهة نظر أمنية وحدة أمنية تواجه نفس التهديدات ما أدى إلى ترابط أمنها فيما بينها، و يتحدد الإطار الزماني للدراسة انطلاقا من سنة 2011 سنة قيام الأحداث و التدخل الغربي ، بإحالة من مجلس الامن للأمم المتحدة ، الى شهر ماي من نفس السنة، كون الدراسة تركز على انعكاسات الازمة الليبية على الأمن القومي الجزائري و هذا لا يتحدد بالزمان ، و لكن في حدود الدراسة سيتم الوقف عند شهر ماي 2013 لتحديد الاطار الزمن للبحث .

الإطار المنهجي و النظري للدراسة :

بحكم طبيعة الموضوع ، ارتأينا الى تتبع منهجية متكونة من النظريات و المقتربات المفسرة و المحللة للظاهرة المدروسة ، المتمثلة في عملية التدخل في ليبيا و اثره على الامن القومي الجزائري .

منهج تحليل المضمون

تم استعمال منهج تحليل المضمون للتدقيق فيمحتوى قراري مجلس أمن منظمة الأمم المتحدة ، 1970 ، 1973 لسنة" 2011"، لنتمكن من مقارنة الاهداف المسطرة بهما و النتائج التي خلفها التدخل.

المنهج القانوني

يعرف المقترب القانوني بانه مقترب وصفي ، يصف الظواهر المدروسة من خلال معيار الشرعية و التطابق أو الخرق و الانتهاك، كما يبحث في حيثيات ترتيب المسؤولية و التمييز بين الافعال المشروعة و غير المشروعة، سواء تعلق الامر بالقانون الداخلي أو القانون الخارجي. و هو ما يتناسب و موضوع الدراسة ، إذ يساعدنا على تتبع عملية التدخل الغربي بليبيا و التأكد من قانونيتها، من خلال إخضاعها للمعالم القانونية ، ما دفعنا في جانب آخر الى الاستعانة ***بمقترب القانون الدولي***؛ لإسقاط عملية التدخل العسكري في ليبيا على مبادئ القانون الدولي و مبادئ الامم المتحدة لاستنتاج حقيقة الرهان الغربي من الاهتمام بليبيا و سرعة التدخل بها دون غيرها، و هذا لا يتم الا بالرجوع الى نتائج عملية التدخل و بدراسة قانونية – سياسية لها .

الاطار النظري

تمت الاستعانة بدرجة أولى ***بمقاربة التدخل*** ، كونها محور الدراسة ، لتتبع المسار السياسي للتدخل العسكري بليبيا، و الاضطلاع على الجدل القائم بين مؤيدي عملية التدخل ، و الرافضين لذلك ، لما يحمله هذا المبدأ من تناقض مع المبادئ العامة للأمم المتحدة ، من احترام السيادة المطلقة للدول و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، المبدئين الاساسين اللذان حكما سير العلاقات الدولية مند وضع معاهدة وفستاليا لسنة 1648 .

و يتمثل المبدأ الاساسي لهذه النظرية في كونها تبيح حق التدخل للمجتمع الدولي في الشؤون الداخلية لدولة اخرى ، إدا ما دعت الضرورة لذلك . و تعرف ب : ": حق تدخل دولة أو عدة دول في شؤون دولة أخرى ، إذا ارتكبت هذه الاخيرة أعمال مناهضة لحقوق الانسان ، أو لم يكن بمقدورها حماية مواطنيها من كوارث طبيعية او ما شابه ذلك من أعمال ."[2]

لقد راج مصطلح واجب التدخل الانساني ، مع المفكر "بيتاتي " و السياسي " برنار كوشنار " في منتصف القرن العشرين ، حتى تتماشى القوانين الدولية القديمة و المتغيرات الدولية المستجدة ، ليتزامن ذلك مع فكرة المسؤولية الدولية في حماية المدنيين ، الامر الذي ادى الى جدل كبير ، لا يزال قائما الى حد الساعة ، عن علاقة التدخل الانساني بمبدأ السيادة الدولية ، فظهر فريقان ، فريق مساند لأيديولوجية التدخل لأغراض انسانية ، و الفريق اخر يرفض ان يسمو مبدا التدخل على السيادة

[2]RGDIP *: La théorie de l'intervention d'humanité, 1910, pp* , 486-489.

المطلقة للدولة و يطلب بعدم تداخل هذه الاخيرة مع حقوق الانسان . و اخدت المسؤولية الدولية عدة اشكال لمزاوجة بين الوقاية و الرد و اعادة البناء ، و هو ما سيتم ايضاحه في عملية التدخل العسكري في ليبيا .

مدرسة الامن النقدي

و بحكم أن الموضوع يندرج ضمن الدراسات الامنية ، و استنادا الى طبيعة التهديدات الامنية المتأتية من الفضاء الليبي على الجزائر، تعين علينا الاستعانة بمفهوم الامن الموسع ضمن مدرسة كوبنهاغن التي تعنى بأمن الشعوب و لا تقتصر على الامن العسكري ، و هو ما يتماشى و الوضع الليبي ، اين استدعى الوضع الامني غير المستقر الى تدخل المجتمع الدولي بهدف حماية الشعوب ، و عليه أصبح الفرد محل اهتمام الحكومات ، لا التهديدات الخارجية فحسب .

فقد ساهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع برامج البحث حول الامن و تعميقها، و ذلك باقتراح وحدات مرجعية غير الدولة القومية ،كما دعت الى التركيز على الاشكال المختلفة من التهديدات الامنية، و تمثلت اهم اضافاتها في استحداث مفهوم الأمننة ، عمل على تطويره كل من أول ويفر OléWeaver و بدرجة اقل باري بوزان BarryBuzan ، و يهدف هذا المفهوم الى تجاوز صعوبات تحديد مفهوم الامن

نظرية الامن التعاوني

تعرف نظرية الامن التعاوني بانها : " تجمع الدول ذات المصالح المشتركة ، تعمل باليات مشتركة ، للتخفيف من حدة التوترات ، أو حل النزاعات أو التخفيف منها ، و يناء الثقة ، و تعزيز افاق التنمية الاقتصادية ،و الحفاظ على الاستقرار في محيطهم " .

تم الاحتكام الى نظرية الامن التعاوني لتطابقها و المقاربة الجزائرية المتبناة للحفاظ على امنها و استقرار المنطقة ، لما تحمله من ايجابيات تحقيق الاستقرار الكلي و الشامل . بحكم ان الامن التعاوني يتم في إطاره تقاسم الاعباء الامنية لاحتواء التهديدات ، و هو ما تنتهجه الجزائر في الحفاظ على استقرارها و امنها الاقليمي . و لقد أكدت التظاهرات العربية التحولات الامنية في المنطقة العربية ، و انتقالها من الامن التقليدي الى الامن غير التقليدي.

تعد نظرية الامن التعاوني بالشيء الجديد في العلاقات الدولية ، اد يرجع اول ظهور لها بعد انتهاء الحرب الباردة ، اين وعت الدول بعدم قدرتها ، مواجهة التهديدات الامنية المتصاعدة ، و اختلاف

طبيعتها ، بظهور فواعل دولية جديدة و تغير طبيعة النظام الدولي ، بسقوط الاتحاد السوفياتي ، و ظهور دويلات جيدة الى الوجود ، فتراجعت التهديدات ، ذات الطبيعة العسكرية لأمن الدول ، لتحل محلها ، تحديات جديدة ، منها ما هو اجتماعي ، أو اقتصادي ، او بيئي، او صحي ، و حتى ثقافي . و هو ما ينطبق على طبيعة التهديدات الامنية المنبثقة من الازمة الليبية على الامن الجزائري ، و محاولة الجزائر العمل في اطار اقليمي لتحقيق استقرار و امن المنطقة .

الاطار المفاهيمي:

قمنا في هذه الدراسة بالاعتماد على المصطلحات التالية:

1. ***مفهوم الازمة :***

الأزمة من الناحية السياسية هي : " حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله سواءً كان إداريا، أو سياسيا، أو نظاميا، أو اجتماعيا، أو اقتصاديا، أو ثقافيا "

2. ***مفهوم التدخل*** :

يعرف التدخل :"

تهديدباستخداماالقوةأوالاستخداماالقسريلهابواسطةدولةأومجموعةمنالدولضدإرادةحكومةالدولةالمس

تهدفة, منأجلوضعحدللانتهاكاتالجسيمةوالمنهجيةلحقوقالإنسانبها,

شريطةأنيتمذلكالتدخلبتفويضمنمجلسالأمن, وأنيكونلهاستراتيجيةخروجواضحة,

وألايقود إليتهديدوحدةوسلامةأراضيالدولةالمستهدفةبه" .

3. ***مفهوم الامن :***

ارتبط تصور الامن مند وضع معاهدة وستفاليا حتى نهاية الحرب الباردة بالمذهب الواقعي للعلاقات الدولية ،الذي يقوم على افتراض ان الامن يتحقق بواسطة الدولة – الامة ، باعتبارها الفاعل الدولي الوحيد ، تعمل على حماية نفسها في هذه الوضعية من التهديدات الخارجية المتاثية من الدول الأخرى ، و يتم ذلك بزيادة قوتها في فضاء دولي فوضوي تتصارع فيه الدول لحماية مصالحها .إلا ان نهاية الحرب الباردة فسحت المجال لظهور اشكاليات جديدة لمفهوم الامن كالكوارث الطبيعية و مشكل التنمية المستدامة ، ما ادى الى ظهور فكر نقدي ، يأخذ بالاعتبار التهديدات الامنية التي

كانت مهمشة من طرف الفكر الواقعي ، و يزيح الحاجز بين ما هو داخلي و ما هو خارجي ،ليعرف بذلك الامن القومي بعد نهاية الحرب الباردة توسعا و تعمقا في المفهوم يتناسب و التغيرات الدولية .

سيتم في هذه الدراسة تبني المفهوم التالي للأمن القومي ،و هو مستوحى من محاضرة الاستاد : احمد عطاف في اطار مقياس الامن القومي .:" الامن القومي يجسد حق الامة في الوجود من خلال حماية استقلالها و سيادتها و استقرارها و قيمها ، و مصالحها الوطنية المشروعة ، و سلامة ترابها و وقاية المنتمين اليها من المخاطر الداخلية و الخارجية ، الامن القومي حق و تطلع و إرادة تعبأ أو توفر من أجله القدرات الوطنية قصد الدفاع على مكوناتها " .

المنطقة المغاربية – الساحلية:

الدراسات السابقة :

إن موضوع عملية التدخل الغربي بليبيا و تداعياته على الامن الجزائري ، يعد موضوع حديث ، لا تزال أحداثه قيد التطور ، و عليه تم الاعتماد بشكل كبير على المقالات بالمجلات المتخصصة ، و منشورات مراكز البحث و الفكر الغربية ، لنقص الكتابات العربية في ذلك .

لقد تم الاضطلاع على اهم ما كتب في الموضوع من طرف مراكز البحث ، و محللين سياسيين ، اهتموا بالأزمة الليبية و تداعياتها الاقليمية ، و هناك من التحاليل ، من ارجعت عملية التدخل ، الى خارطة سياسية موضوعة بإحكام مند زمن بعيد ، و ما ليبيا إلا ارضية تتصارع عليها القوى الكبرى ، للحفاظ على اهدافها الجيو- استراتيجي .

من هذه الدراسات ندكر دراسة لأستاذ تاريخ العلاقات الدولية CLAUDIO MOFFA ، بجامعة Teramo الايطالية ، اين طرح خمسة اطروحات لعملية التدخل ، تتمثل الاولى في عدم شرعية التدخل استنادا الى قواعد القانون الدولي و مبادئ الامم المتحدة ، و الثانية في كون الحرب ضد ليبيا ، ما هي الا واجهة و المقصود هو اسرائيل ، و الثالثة تمثلت في كون فرنسا هي التي خططت لضرب ليبيا ، لا المجتمع الدولي و الغرب ، و الرابعة في كون حرب ساركوزي ، كما دعاها الاستاد ، كانت تستهدف ايطاليا ، كون هذه الاخيرة تستحوذ على السوق النفطية الايطالية و اخيرا يطرح سؤال عن قضية التحفظ داخل مجلس الامن و كيف تم تمرير قرار رقم 1973 (مارس) بسرعة.

و تم الاطلاع على ملخص لتقييم لجنة عمل عن المتمردين الليبيين ن صدرت في شهر ماي 2011 ، تناولت الازمة الليبية بشيء من التفصيل ، من محددات الازمة الى عمليات الحلف الاطلسي ، و

النوايا الخفية لأطراف التدخل ، الامريكية و الفرنسية ، اضافة الى مشكل الارهاب المنجر عن الازمة الليبية ، و تداعيات ذلك على ليبيا و الدول المجاورة لها ، أضافة الى عدة مقالات ، تناولت الاثار الاقليمية للازمة الليبية ، و تدخل الجزائر بها ، و دراسات متخصصة من المعهد الجزائري للدراسات الاستراتيجية ، الذي طرح عدة دراسات تناولت الامن الجزائري في ظل الأزمة الليبية وتداعياتها بعيدة المدى .

اضافة الى دراسة لمركز الدراسات المتوسطية و الدولية ، في عدده السادس ، الصادر في شهر سبتمبر 2011 ، بعنوان " الازمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي "الدي تناول تعقيدات الازمة الليبية و اثارها المتعددة على امن المنطقة المغاربية .

الى جانب الاطلاع الى كتاب " لمادا تأخر الربيع الجزائري " السوسيولوجي ، السيد : ناصر جابي ، و كتاب اخر لسمير امين بعنوان " ***leprintempsarabe*** "، تناول الاول ،الاوضاع السياسية ، و الاقتصادية ، و الاجتماعية للجزائر ، اضافة الى تطور الحراك السياسي بالجزائر ، و تكوين النظام و كيف يتم العمل الحزبي ، و الثاني ، تناول الاوضاع العربية من منظار تحول جيو ـ بوليتيكي ، و بشيء من التفصيل تم التطرق الى الحالة المصرية ، و التعريج على الحالة الليبية و التونسية، و تجدر الاشارة الى ان الكتابين كتبا قبل عملية التدخل العسكري في ليبيا .

و لا يسعنا اغفال مدكرات التخرج في اطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية ، اد تم تناول الازمة الليبية و الامن الجزائري ، الا ان الدراسة تمت قبل حدوت عملية التدخل .

اضافة الى الاطلاع على مذكرة ماستر بعنوان : ***The LibyanIntervention,Triumph and Downfall Of the Responsability to Protect in one*** . ، بجامعة Leinden لسنة 2012 .تم خلال هذه الدراسة توضيح عملية ان تخاد القرار على مستوى مجلس الامن للأمم المتحدة ، اضافة الى الانجازات التي تمت في اطار مسؤولية الحماية ، و ما كان لها من تجاوزات.

الملاحظ على الدراسات السابقة هو اما اقتصارها على الازمة الليبية و مقارنتها بنظيرتيها ، الازمتين ؛التونسية و المصرية ، و اما تناول انعكاسات الازمة الليبية على الشمال الافريقي لما تعايشه مالي حاليا من اعمال عنف و ارهاب بين المعارضين ، في حين الكتابات بشان الامن الجزائري تكاد تكون منعدمة في الاطار الاكاديمي ، وحتى ان تم تناول الامن الجزائري في ظل التحولات الامنية

الحاصلة ، من جراء الازمة الليبية ، فقد تكون مقتصرة على جانب واحد ، و دون الغوص في اعماق الاحداث ، و لا تتناول المنظومة الامنية الجزائرية .

تقسيم الخطة:

ارتأينا تقسيم موضوع الدراسة الى ثلاثة فصول بهدف ضمان التوازن المطلوب ، اذ تضمن الفصل الاول دراسة تحليلية و نقدية لطبيعة الازمة الليبية ، في معطياتها الداخلية و الخارجية ، حتى نتمكن من معرفة طبيعة الازمة الليبية ، و كيف ادى تطور الأحداث الى تدخل دولي بها؛

و تضمن الفصل الثاني عملية التدخل الدولي في ليبيا ، من خلال دراسة نظرية لمبدا التدخل و كيفية انتقاله من واجب التدخل الى مسؤولية الحماية ، ليتم فيما بعد اسقاطه على الحالة الليبية ، من خلال دراسة تحليلية لقراري مجلس الامن و تقييم لعملية التدخل بريادة حلف الشمال الاطلسي " الحامي الموحد " بهدف استنتاج خلفيات الاهتمام الدولي ، و بشكل خاص الغربي ، للازمة في ليبيا دون غيرها؛

و في الفصل الثالث ، ثم التطرق الى الوضع الامني الجزائري في ظل التغيرات الامنية الناتجة عن الازمة الليبية والتي تدهورت بعد 2011،وكيف اثر ذلك على عقيدتها الامنية ، و اية مقاربة تتبنى للحفاظ على امنها .

الفصل الأول :

الازمة الليبية – دراسة في الطبيعة و الخلفيات

المبحث الاول : محددات الازمة الليبية

المبحث الثاني : طبيعة الازمة الليبية

المبحث الثالث : تطورات الازمة الليبية و المواقف الدولية منها

في واقع الأمر تندرج ثالث متغيرات اساسية مترابطة ضمن الدراسة لا يسعنا الفصل بينها، تتمثل في متغير الازمة ،التدخل، الى جانب متغير الامن . و استنادا الى اشكالية الدراسة يتعين علينا بداية التطرق الى ماهية الازمة في ليبيا و كيف سمحت الاوضاع الى تدخل اطراف اجنبية ، و لم يتم الحل على مستوى محلي أو جهوي؟ وما هو موقف الجزائر من التدخل بحكم محاذاتها حدوديا للدولة الليبية و تلقيها المباشر لتداعيات الازمة ؟

وعليه ارتأت الدراسة، أن يتم التعرض في البداية الى الازمة الليبية ، ليس في مجملها و كل تفاصيلها ، و انما بدراسة تحليلية و نقدية لاهم معطياتها ، لمعرفة دوافع التدخل الدولي بها ، و استقصاء الموقف الجزائري من كل ذلك .

المبحث الاول : دراسة في الطبيعة و المحددات

سيتم على مستوى اول التطرق الى محددات الازمة في ليبيا ، لفهم عمق الاحداث و صحة مرجعيتها، ليتم التطرق في مستوى ثاني الى طبيعة الازمة من خلال اطرافها و مميزاتها ، و في مستوى اخير ، سيتم التطرق ، و بشيء من الاختصار الى تطور الاحداث في ليبيا ، لمعرفة كيفية تدويل القضية الليبية .

المطلب الاول : المحددات السياسية الامنية

تشهدت ليبيا ـ خلافا عن الدول الاخرى ـ فراغا سياسيا و دستوريا و مؤسساتيا ، يرجع الى طبيعة النظام الليبي الذي حدد معالمه معمر القذافي ، مند توليه الحكم سنة 1969 ، بتحويله المؤسسات و الهياكل السياسية الى لجان و مؤتمرات تتولى تنظيم الحياة السياسية بطريقة مباشرة ، تطبيقا لنظام الحكم الديمقراطي المباشر .و عليه يمكن حصر محددات الازمة الليبية في المعطيات التالية :

الفرع الاول : الفراغ السياسي

لا يحتكم النظام السياسي الليبي الى وثيقة دستورية ، تنظم علاقة السلطات الداخلية بعضها ببعض ، و تحدد علاقة الحاكم بالمحكومين ، كما هو متعارف عليه في النظام الدولي ، بل

يرتكز على نظام ذا مرجعية فكرية خاصة بالقذافي ، عمل على نشرها في كتابه الاخضر [1] ،من خلال مجموعة من المقالات تعالج قضايا سياسية ، و تنظم سريان الالة السياسية بشكل عام .

لقد ارتكز النظام السياسي الليبي ، اثناء حكم القذافي على المؤتمرات العامة و اللجان الشعبية ، التي منحها مسؤولية النظر في الشأن العام الليبي ، محل المؤسسات و الاطر السياسية التقليدية المتعارف عليها ، بإلغائه دستور 1969 و تعويضه بوثيقة حكم الشعب ، تطبيقا للديمقراطية المباشرة ما خلق فراغا سياسيا و مؤسساتيا ، غابت على اثره كل انواع الوساطات التي تستند اليها كل انظمة الحكم العصرية ؛ من وساطة سياسية (الاحزاب) ،و وساطة اقتصادية (نقابات ، منظمات ، ارباب عمل) ،و وساطة اجتماعية (منظمات غير حكومية) ،و وساطة اعلامية (وسائل اعلام سمعية بصرية مستقلة) تستمد الدولة من وجودها و نشاطاتهديناميكيتها ا . [2]

ادى التغير في نمط الحكم ، الى خلق ازدواجية سياسية ، بالنظر إلى تواجد هياكل سياسية تقليدية، و قيام هيكل تنظيمي جديد مواز لها [3] حدد معالمه الكتاب الاخضر ، الذي عمل على تأسيس مركزية سياسية محورها القذافي و حاشيته ، تمثل عائلته الدائرة الثانية فيها ، و المقربون اليه و حلفائه الدائرة الثالثة ،بالإضافة الى دائرة رابعة من المسؤولين و الإطارات المتنوعة .

إذ توجد بليبيا حكومة و وزارات و ادارات من جهة ، و من جهة اخرى لجان شعبية تشاركها في تسيير الشأن العام و تتدخل في صلاحياتها كما تملك سلطة عليا عليها [4] ،ما ادى الى تعقد عملية اتخاد القرار وتنفيذه على المستويين ؛الداخلي و الخارجي .

---

[1] عمل على نشر جزئيين لكتابه الاخضر بين سنتي 1975 و 1976 ، الذي جمع عدة مقالات تتناول قضايا الحكم السياسي و يرمي من خلاله الى توحيد العالم العربي ن متأثرا في ذلك بالرئيس المصري السابق ، جمال عبد الناصر، كما يعتبره القذافي نظرية توفيقية بين النظرية الليبرالية و النظرية الاشتراكية .

[2] Saïd Haddad : ***la Libye de Kadhafi : un pays sans sociétécivile*** , l'année du Maghreb , en ligne ,07/2011,mis en ligne le 01 janvier 2013 , sur : http : // année maghreb.revues.org/1257.pdf

[3] توجد اربعة هياكل تمثل الركيزة الاساسية في نظام الجماهرية ، تتمثل في : الالة الامنية ؛ تعمل على ضمان الامن باللجوء الى القوة ، لجنة النهضة ، و الشركة الوطنية للبترول الليبي ، و اخيرا السلطات الليبية للاستثمار .

[4] و في هذا السياق اقرضت ليبيا الجزائر بمبلغ مالي قدره 400 مليون دولار سنة 1989 ، اثناء الازمة الاقتصادية الجزائرية الاولى، و في سنة 1994 طالبت ليبيا باسترجاع اموالها ، الا ان الظروف الاقتصادية الصعبة للجزائر منعتها من تسديد ديونها، فعرض وزير المالية الجزائري ، بن بيتور وقتها ، على وزير المالية الليبي ، بيت المال ، استثمارات على ليبيا عوض ارجاع المال ، الا ان الزير الليبي رفض ذلك ، فاخد الملف مستوى اخر ، و اضطرت الجزائر لتسويته على مستوى سياسي ، مع رئيس مكتب المخابرات الليبية ، عبد الله السنوسي ، الذي وافق على ايجاد حل للخلاف، بهذا يكون القرار قد اتخذ على مستوى مؤسسة اخرى ، هي مؤسسة المخابرات بدل وزارة المالية لا في اطاره الرسمي .

و تغيب في ليبيا كل انواع الوساطة السياسية ، من احزاب و نقابات ، اذ عمل القذافي على الغاء القانون الحزبي سنة 1972 من خلال قانون رقم 71 [1]، الذي يقضي بتجريم الحزبية في ليبيا ، و عمل على تعويض البرلمان بمجلس الشعب العام، يتولى هذا الاخير معظم المسائل المهمة و الحساسة ، كما قام سنة 1977 بالتخلي عن منصب رئيس الدولة الى قائد ، بذريعة الحفاظ على مشروعه الثوري و حماية حقوق الشعب الليبي ، لتنتقل بذلك ليبيا من الجمهورية الى الجماهرية الليبية العربية الاشتراكية [2].

و عليه يكون الهيكل الرسمي لصنع و اتخاذ القرار الليبي ، ممركز في شخص الرئيس و المحاطين به ، اذ يتكون هرم السلطة في ليبيا كالاتي :

- يتراس القذافي منصب الامين العام لمؤتمر الشعب العام و نائبه ؛
- يمثل سيف الاسلام ،الوجه الخارجي لليبيا و مسؤول النظام السياسي بها ؛
- تولي خميس القذاف القوات الخاصة ؛
- المعتصم مسؤول المخابرات الداخلية ؛
- و تولي السنوسي ، نسيبه ، مسائل الامن الخارجي و المال ؛
- و على راس الاستثمارات في الخارج نجد احمد قذاف الدم ، ابن اخيه.
- الى جانب مؤسسة عائشة القذافي الخيرية ، و التي تمثل الدراع الدبلوماسي الخارجي لليبيا . بهذا يكون الهيكل الرسمي لاتخاذ القرار في ليبيا، ينحصر في القائد و عائلته .

ليكون نظام حكم عائلي " *pouvoir politique patrimonial*" ترجع فيه امور الشأن العام للدولة الى القائد و عائلته كانه شان داخلي خاص [3] ، بهذا النظام عمل القذافي على تجنب المعارضة الداخلية و الحراك المدني ، بإلغاء الاحزاب السياسية و قيام التجمعات .

[1] قانون 71 لسنة 1972 : بشان تجريم الحزبية ، و الدي اعتبرت في احدى موارده ممارسة الحياة الحزبية ، خيانة للوطن ،و اطلق عليها مقولة " من تحزب خان " بها مواد تؤدي الى السجن ليس اقل من 10 سنوات لكل من يدعو الى اقامة تجمع او تنظيم او تشكيل محضور .

[2] Delphin Perrin : ***l'état du monde 2011, Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste*** –bilan annuels de 1983 à 2012"

[3] Jean- FrancoisDaguzan et Jean – YvesMoisseron : ***la Libye après Kadhafi : essai de prospective géopolitique du conflit libyen,*** Hérodote, 2011/3 n 142 , p.81.

الفرع الثاني : المحدد الامني

شهدت ليبيا قبل اندلاع التظاهرات يوم 15 فيفري 2011 ، اعمال احتجاجية مند بداية شهر جانفي من نفس السنة ،حاول معمر القذافي اخمادها ببعض الاصلاحات السياسي والاقتصادية تمثلت فيما يلي:

- منع التجمعات .
- منع التجمعات الرياضية .
- ازاحة الضريبة و الحقوق الجمركية على المواد الغذائية ، الى جانب بعض الاجراءات الاجتماعية ، كوضع تعويض قيمته 324 اورو للعائلات .

عملت السلطات الليبية يوم 13 جانفي على منع الوصول الى موقع اليوتيوب *You tube*، لتفادي تأثير دومينو الحركات الاحتجاجية في كل من تونس و مصر .كما اعلن عن فتح صندوق مالي بقيمة 24 مليار يوم 27 جانفي ، لتوفير السكن و تطوير البلاد .

تميز الوضع الامني في ليبيا مند حكم القذافي بالتذبذب من حين لأخر ، فقد عمل القذافي مند توليه زمام الحكم على اخماد كل نوع من أنواع المعارضة و منع التجمعات ، ما أدى إلى غياب مجتمع مدني يعمل على مراقبة السلطات المحلية اثناء ادائها لمهامها ، و عوضه بمجاس و مؤتمرات شعبية تتولى حكم البلاد بتنازله عن صفة الرئيس الى قائد ثورة ،الامر الذي أدى إلى تغيير معالم الحكم في ليبيا بشكل جدري و مختلف عن المعايير المتعارف عليها في باقي دول العالم الاخرى ، اذ اصبحت الدولة الجماهيرية، يحكم الشعب فيها نفسه بنفسه دون وساطة بينه و بين الحاكم [1].

من الناحية الامنية ، عمل القذافي اثناء حكمه على تعزيز القبائل التابعة له بهياكل امنية ، كقبيلة القذاذفة و قبائل اخرى بالغرب الليبي ، و لمك يعر القبائل المتواجدة بالشرق اهتماما كبيرا ، فلطالما كانت هده الاخيرة مهمشة و مقصيةمن عدة خدمات ، و حتى من ناحية توزيع الثروة الوطنية

[1] Saïd Haddad : ***la Libye de Kadhafi : un pays sans sociétécivile*** ,Op.cit

و مناصب الشغل، بالإضافة إلى تدني مستواها المعيشي مقارنة بقبائل الشرق الليبي ، كما أنها لم تستفد من مزايا الاصلاح الاقتصادي و الاجتماعي الذي بادر به القذافي سنة 1970 [1].

لقد عمل القذافي طيلة 42 سنة على منع اي تجمع او قيام اية معارضة ، و ان وجد أي شكل من أشكال المعارضة فقد كان يعمل على اخمادها و نفي اصحابها الى الخارج و حتى تعذيبهم و سجنهم،إذ قام بمنع قيام اتحاد طلاب بنغازي الحر سنة 1976 ، كما نفى اصحاب المعارضة الاسلامية الى الخارج ، و منع ظهور اي فكر مناهض لفكره المجسد في الكتاب الأخضر الذي نشر الجزء الاول منه سنة 1976 [2].و كرد فعل على قمع المعارضة تكررت محاولات اغتيال القذافي منها انقلاب سنة 1975 من طرف "عمر عبد الله المحيشي " .

لقد إتسم الوضع في ليبيا قبل بداية الأحداث بالتوتر ن اد ترجع المظاهرات في ليبيا الى سنة 2006 [3]و 2008 [4]، التي تم اخمادها، لتظهر من جديد سنة 2011 في بداية شهر جانفي إلا أنها لم تعرف رواجا كبيرا كالذي حصلت عليه أحداث 15 من فيفري، و امام الانعدام التام للحرية الفردية استغل الشعل الليبي الوضع في الدول المجاورة في اطار ما يسمى " بالربيع العربي " و بمساعدات خارجية على النهوض في وجه النظام و المناداة بأسقاط [5].

- بهذا يكون للعامل الامني دور في انفجار الاوضاع في ليبيا يوم 15 من فيفري ، فقد نادى الشعب الليبي بتغيير جدري للنظام ، برحيل القذافي و المزيد من الحرية على عكس الاحتجاجات في كل من تونس و مصر التي يعود اساسها الجوهري الى سوء الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للشعب الذي عان من اعمال الفساد و النهب ، فليبيا عكس نظيراتها ، تتمتع بعائدات نفطية هائلة سجلتها من اغنى الدول الافريقية من حيث الدخل الفردي الذي قدر ب 12 الف دولار امريكي حسب احصائيات 2010.

---

[1] Rebeca Murray : libye : ***les tobous étrangers dans leur pays*** , " courrier internationale" ,du 7 au 13 février 2013,n°1162,pp.12-13.

[2] Christopher M.Blanchard: Libya : ***unrest and U.S.Policy, CRS Report for Congress***,7-5700, march29,2011.sur www.crs.org

[3] قامت المظاهرات بسبب الرسومات المسيئة للرسول صلى الله عليه و سلم ،اين لاقى المتظاهرون رد عنيف من طرف قوى الشرطة التي منعت تظاهرهم اما القنصلية الايطالية .

[4] مظاهرات بمدينة يفزن بادر بها قبائل المدينة حماية لثقافتهم ، و هو ما لم يلق بالقذافي فقطع عنهم الكهرباء و هدد بقصفها .

[5] Delphin Perrin ***: l'Etat du monde 2011, Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste –bilan annuels de 1983 à 2012.***

إلى جانب المحددات الداخلية للازمة الليبية ، و التي تعتبر المعطى الاساسي في قيام الازمة ، إلا أنه لا يمكننا إنكار دور البيئة الخارجية المتمثلة في الوضع الاقليمي المتوتر على الحدود الليبية، إذ لا يسعنا ان نتجاهل دور الازمة في كل من تونس و مصر ، على تشجيع الشعب الليبي على القيام ضد نظام حكم تسلطي لا طالما عمل على إخماد كل انواع المعارضة .

فقد سُجلت الأزمة الليبية في إطار " الربيع العربي " كما تداول على تسميته ، باعتبارها نتيجة لأثر دومينو الازمة التونسية و المصرية ، أين قامت احتجاجات شعبية تنادي بالحرية و العدالة الاجتماعية .

المطلب الثاني : المحددات الاقتصادية الاجتماعية

أدى التوزيع غير العادل للثروة في ليبيا غلى خلق هوة كبيرة بين قبائل الشرق و قبائل الغرب ، ما أدى الى خلق انشقاق داخلي ، حال دون التنسيق الداخلي ،فظهرت قبائل تابعة إلى النظام و أخرى مناهضة له ، بسبب التهميش الذي لاقته طيلة فترة حكم القذافي .

الفرع الاول : المحدد الاقتصادي

تصنف ليبيا من بين الدول الريعية ، ذات الاعتماد الكبير على عائدات النفط ، اد يمثل 95 بالمائة من صادراتها ، و تشهد ضُعف الانتاجية في القطاعات غير النفطية ، اد يمثل القطاع الزراعي 3 بالمائة من الناتج المحلي الخام ، و تعرف القطاعات الخدماتية الاخرى ، من سياحة و انشطة مالية تراجع كبير .

و تحتل ليبيا في المرتبة الاولى من بين الدول ذات الاحتياطي الكبير للبترول في افريقيا ،كما تصنف الرابعة افريقيا في احتياطي الغاز ، [1] ، و اشارت احصائيات 2010 الى امكانية ارتفاع الناتج المحلي الخام بنسبة 10 بالمائة ، اي ما يعادل 4.5 مقابل 2.5 لسنة 2009 ، و في هذا الصدد صرحت الشركة البترولية الوطنية الليبية ، الى ارتفاع مستوى الانتاج البترولي في ليبيا الى 3 مليون برميل في اليوم الى سنة 2015 ، في مقابل 1.7 لسنة 2000 [2].

استنادا الى المعطيات السابقة ، يتضح ان الناتج المحلي للفرد الليبي يقدر ب 10.000 دولار ، و بالنظر لما تتوفر عليه ليبيا من احتياطي فالمفروض ان يتمتعالفرد الليبي بمستوى معيشي معتبر مماثل

[1]Idem et world bank. Libya country.brief.September 2010.

[2] Saïd Haddad : la Libye de Kadhafi : un pays sans sociétécivile , l'année du Maghreb , en ligne ,07/2011,mis en ligne le 01 janvier 2013 , sur : http : // année maghreb.revues.org/1257.pdf

لدخل الفرد في دول الخليج ، إلا ان الواقع الليبي يظهر عكس ذلك ، بالنظر لما يشهده الفرد الليبي من تراجع على مستويات عدة،فبالرغم من ارتفاع الدخل الفردي معدل البطالة يقدر ب 30 بالمائة، و في هذا الإطار تعاني قبائل الشرق الليبي من تدني في المستوى المعيشي بسبب التهميش من قبل القذافي و عدم إستفاذتها من إصلاحات 1977. [1]

و المتتبع للحياة الاقتصادية الليبية يلاحظ اقصاء تام للوساطات الاقتصادية ، من إقامة نقابات أو تنظيمات لأرباب العمال العموميين أو الخواص ترجع أسبابها إلى سيطرة الكاملة على وسائل الانتاج و تدخلها في كامل الحياة الاقتصادية ، من خلال تأميم القطاعات الخاصة ، و الانتقال من اقتصاد السوق الى التخطيط المركزي سنة 1973 ، و عمل القذافي اثر الغائه لدستور 1996 على تقليص الملكيات الخاصة و الاملاك العقارية و الغى قطاع التجارة الصغيرة، كما تجدر الإشارة إلى أن تولي أحمد قداف الدم إبن أخيه لقطاع الإستثمار الخارجي في ليبيا أثر بالسلب على الميدان الإقتصادي [2] .

الفرع الثاني : المحدد الاجتماعي

في واقع الامر انعدم المجتمع المدني في ليبيا طيلة 42 سنة من الحكم ، اذ منعت قواعد الكتاب الاخضر قيام اي معارضة لمبادئ القذافي أو ظهور فكر مناهض له ، و حرص القذافي على منع تشكيل المنظمات غير الحكومية ، و عمل على تعويضها باللجان الشعبية .

فصدر بهذا الخصوص قانون 54 لسنة 1972 يعدم الاضرابات و الاعتصامات و المظاهرات ، و اصدار وثيقة الشرعية الثورية في 9 مارس 1990 ،زادت من كبت الحريات و اهدار حقوق الانسان ، و امدت القذافي حصانة من اي مسائلة قانونية [3].

إن طبيعة النظام السياسي في ليبيا قبلية ، يستمد منها النظام حركيته على اساس عمليات بناء و اعادة بناء مستديمة للتوازنات بين القبائل ، يستمد النظام السياسي منها شرعيته من خلال عمليات محاصصة معقدة ، لا من الانتخابات ،اد تمثل كل قبيلة من خلال لجنة شعبية ، و الملفت للانتباه هنا ، تواجد قبائل ممثلة اكثر من غيرها ،اد يمثل اهل مصراته بحوالي 21 شخص ، و

[1]Organisation mondiale du commerce, profils commerciaux 2012 sur : http://donnes.banquemondiale.org/pays/libye.

[2]KasaijaPhilipiApuuli : African solutions to African problems and the crisis in cote d'ivoire (2010-2011) and Libya 2011,p,149.

[3]Ghassan Charbel : ***le fin d'un pouvoir absolu***, courrier international, n°1095 , du 27 octobre au 9 novembre 2011, p.42.

16 من طرابلس ، في حين القبائل الاخرى يتم تمثيلها ، بشخص أو اثنين ، و هو ما طرح مسألة اللامساواة في التمثيل ، رغم المبادئ المنصوص عليها في الكتاب الاخضر ، من التمثيل المباشر لكل قبيلة[1].

اضافة الى انعدام الولاء للدولة و توجيهه للقبيلة ، و غياب الانسجام المجتمعي و الروح الوطنية الواحدة ، الامر الذي كان لصالح المعارضة أثناء قيام التظاهرات ، و ساهم في سرعة تحول أحداث 17 فيفري الى حرب اهلية ، بين القبائل كل حسب ولاءاته.

الفرع الثالث: غياب الوساطات الاعلامية

إن الممارسات و السلوكات السابقة أدت إلى إحكام القبضة على المجتمع المدني عن طرق قهره و مراقبته، و في هذا الصدد نلاحظ غياب تام لأي نوع من أنواع الوساطة الإعلامية [2]، و هذا الهدف المقصود من طرف القذافي الذي عمل على إلغاء الحرية الأعلامية و الحافية من خلال اصداره عدة قوانين في هذا الخصوص، فعمل على تأميم الصحف و الدوريات الخاصة المستقلة و الاهلية و تحويلها لملكيات الدولة ، ندكر منها صحف : البلاغ ، الميدان ، الحقيقة ، الثورة ، الجهاد ، الراي ، و فرض مراقبة مواقع المعارضة بالأنترنيت [3].و الملفت للانتباه في كل هذا الغاء سيف الاسلام ، لوزارة الاعلام بدريعة ان وجودها يعني غياب للحرية .

إن إنعدام وسائل الاتصال بين الحكومة و المحكومين ، من ع الشعب الليبي من المناداة بأي إصلاح أي كان نوعه، سياسي، إقتصادي، أو إجتماعي .

المبحث الثاني : دراسة في طبيعة الازمة الليبية

تختلف طبيعة الازمة في ليبيا عن نظيراتها في العالم العربي ، مقارنة بالأزمة في تونس و مصر ، لعدة اعتبارات ،سياسية و اقتصادية و اجتماعية ، الى جانب متغيرات خارجية اخرى كان لها دور كبير في قيام المظاهرات بليبيا ، و زيادة تعقدها .

[1]Rebeca Murray *: **Libye , les tabous étrangers dans leur pays***, Op.cit. ,p.13.
[2]François Biyele : L'Afrique dans la mondialisation de la communication : entre domination et résistance, IREA, http://irea-institut.org/francois-biyele.html, 2 juin 2012.
[3] Saïd Haddad : ***la Libye de Kadhafi : un pays sans sociétécivile***, Op.cit.

سيتم فيما يلي التطرق الى طبيعة الازمة في ليبيا من خلال دراسة لأطرافها لاستنتاج تعقيدات الازمة و صعوبة حلها على مستوى داخلي ، و من خلال تميزها عن نظيراتها من الازمات في العالم العربي ، خاصة في تونس و مصر ، لكما تهدف الدراسة لمعرفة دوافع التدخل الغربي بها .

المطلب الاول : اطراف الازمة في ليبيا

تتكون المعارضة في ليبيا من عدة فئات ، متمركزة حسب تموقعها الجغرافي و انتمائها القبلي، ما جعل عملية تحديدها امر صعب لغياب انسجام مجتمعي و ولاء وطني واحد .

بهذا تكون اطراف الصراع في الازمة الليبية مصنفة الى ثالثة فئات كما حددها تقرير الامم المتحدة ، و تقرير المجتمع المدني الدولي ؛ يتمثل الطرف الاول في الحكومة السابقة ، المتمثلة في القذافي و اتباعه ، والفئة الثانية تتمثل في الجماعات المعارضة ، و الفئة الثالثة ، و هي عنصر خارجي عن الازمة ، تتمثل في الدول الخارجية التي كان لها دور حاسم في احتواء الازمة ، تدخلت بموجب قرار مجلس الامن رقم 1973 بقيادة حلف الناتو .[1]

الفرع الاول : الحكومة الليبية السابقة

تكونت الحكومة الليبية تحت إمرة القذافي بتاريخ 1 سبتمبر 1969 ، اثر انقلاب قام به مجموعة من الضباط الاحرار ، بقيادة القذافي ، الذي كان برتبة نقيب آنذاك ، و مع استبدال حكم الادريس الملكي ، تم تعويضه بمجلس ثوري ، الا ان القذافي سرعان ما بسط سلطته ، ليظهر في سنوات لاحقة رئيسا لدولة ، و وضع نظاما جديدا تضع مهامه و حركيته الكتاب الاخضر.

إعتمد القذافي الى الكتائب[2] الخاصة به لإخماد المعارضة ، و كانت هذه الكتائب منتشرة بالقبائل التابعة للقذافي، كما وضعها تحت سيطرة أبنائه و أحسن تجهيزها مقارنة بالجيش الليبي، إذ كان للكتيبة التي يقودها "خميس القذافي " في غرب ليبيا تحديدا حول مصراتة و زلتين و طرابلس و الزاوية ، بينما عملت الكتيبة التي يقودها "المعتصم القذافي " في الشرق حول مدن اجدابيا و البرقة و اخيرا مدينة سرت [3].

[1] Gilbert Achcar : L'insurrection libyenne entre le marteau de Kadhafi, l'enclume de l'OTAN et les confusions de la gauche, Nouveau Parit anticapitaliste, http://www.npa2009.org/content/l%E2%80%.html, 03 Juin 2012.

[2] الكتائب : عبارة عن وحدات عسكرية مختلفة عن القوات المسلحة النظامية ،كان لها دورا بارزا فيما يتعلق بالامن الداخلي ، كانت تتمركز اساس في الداخل او حول المراكز السكانية ،تخضع لقيادة اشخاص اقوياء تابعين للقذافي.

[3] تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا ، يناير 2012 ،على الموقع :

الفرع الثاني : قوات المعارضة :

يمكن تصنيف قوات المعارضة هي الاخرى الى الجماعات التي تم تنظيمها تحت لواء المجلس الوطني الانتقالي الليبي ، و جماعات أخرى، تتمثل في المعارضة القديمة ، التي كانت مغتربة في المهجر ، لكنها كانت تعمل للتنديد بنظام القذافي و تطالب برحيله ، و توجز الدراسة هاذين الصنفين فيما يلي :

أولا : المجلس الوطني الانتقالي الليبي :

يعتبر المجلس الوطني الانتقالي الليبي الممثل الشرعي و الوحيد للشعب ،عمل على تأطير المتمردين بشكل سريع بعد انطلاق المظاهرات الليبية ، اعلن عن تمثيله للشعب الليبي بصفة رسمية في بداية مارس ، كان اول اجتماع له بمارس 2011 ، شكل خلاله اللجنة التنفيذية التي تمثل حكومة الدولة و مجلس عسكري انيطت به مهمة تسير النشاطات العسكرية [1] .

تمركز بداية ببنغازي ، و انتقل الى العاصمة اثر سقوط طرابلس ، كان يهدف الى تمثيل الشعب الليبي بصفة رسمية و شرعية ، و العمل على قيام نظام ديمقراطي حر ،و تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية اضافةالى الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي و تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة ، وكذلك تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبيأمامها؛ كما تعهد المجلس بانه ليس بحكومة انتقالية ولكن فقط واجهة للفترة الانتقالية لليبيا ، وعلى انهم لن يترشحوا اثناء الاستفتاء للحكومة الانتقالية [2].

و قد تكون المجلس الانتقالي من زعماء سابقين في نظام القذافي تخلوا عنه للالتحاق بالمعارضة،لا يقل عددهم عن ثلاثين عضوًا يمثلون كافة مناطق ليبيا وكل شرائح الشعب الليبي و يختار المجلس من بين أعضائه رئيسًا وناطقا رسميا ومنسقين لمختلف المهام الداخلية والخارجية ، تم اختيار ***مصطفى عبد الجليل*** وزير العدل السابق بنظام القذافي ، و ***عبد الحفيظ عبد القادر غوقة***نائبًا

www.pchrgaza.org.files/2012/fam-libya-repoprt-arabic.pdf

[1]Christopher M.Blanchard***: Libya : unrest and U.S.Policy, CRS Report for Congress,*** Op.cit.

[2]***Libye : ce que l'on sait du conseil national de transition*** , le monde , 23-08-2011.sur le site : le monde.fr

لرئيس المجلس وناطقا رسميا باسمه ، و كُلف الأمين السابق لمجلس التخطيط الوطني ***محمود جبريل*** بمنصب المسؤول التنفيذي (رئيس الوزراء) ومسؤول الشؤون الخارجية[1].

ثانيا : القوات المسلحة :

تكونت اساس من المحتجين المدنيين فكانت مجهزة بأسلحة تم الاستيلاء عليها من قوات القذافي ، و قياداتها كانت على مستوى محلي ، المدينة او البلدية ، و مع مرور الوقت انظم اليها الفارون من قوات القذافي المسلحة . تلقى بعض افرادها التدريب على ايدي منشقين و / او قوات حلف الناتو في المناطق المحررة من ليبيا الشرقية ، و في الجبال الواقعة بالغرب ، خاصة في جبل نفوسة و حوله ،كما تزودت بأسلحة من طرف دول اخرى خارجية .

- سيتم فيما يلي التطرق الى ابرز الجماعات المتنافسة على مستوى بنغازي .

1. الجيش الوطني للثورة :

يتكون من الضباط المنشقين عن الجيش الوطني الليبي في اواخر شهر فيفري 2011 ، و رغم الصفة الوطنية للجيش الا انه لا يقدم نفسه كقوة وحيدة منتشرة وسط المتمردين ، اخذ من بنغازي مقرا له ، الى حين سقوط طرابلس اين تم نقل افراده و عملياتها .لعبوا دورا مهما في انتفاضة مارس ، عرف عدة توترات داخلية و تعرض للنقد من قبل الكثير من الميليشيات المدنية ، و قال احد اعضاء المجلس الانتقالي ، بان الجيش اشبه بلواء شرقي منه بجيش ، لاحتوائه على معظم المنشقين من الناحية الشرقية.

2. المجلس العسكري لطرابلس :

يقوده عبد الحكيم بالحاج ،يشرف على 11 لواء مختلفا ، و يقسم المجلس الى اقسام شرقية و غربية و جنوبية ، و لكل منها مقر منفصل ، معظم المقاتلين من العاصمة ، اعلن عن قيامه رسميا يوم 25 اوت خلال معركة تحرير طرابلس .

لعب دورا بارزا في اعتقال و قتل القوات الموالية للنظام و كذلك في تامين مستودعات الاسلحة ، و وجه له نقدا لكونه تلقى تمويل من طرف قطر بعد سقوط طرابلس .

3. المجلس العسكري الغربي:

[1] ***Libye : ce que l'on sait du conseil national de transition,*** Op.cit.

تأسس خلال الحملة في الجبال الغربية ، بهدف تنسيق عمليات الميليشيات القائمة في المنطقة ، يسيطر على منطقة عمليات تمتد من الحدود التونسية الى مصراتة ، يقع مركز اعماله في بلدة زنتان ، و قد اصبح فيما بعد مركز توزيع الاسلحة التي يرسلها المجلس الوطني الانتقالي ، يقوده ضباط سابقون من الجيش الوطني بالزنتان ، و قد عرف بنظامه [1].

4- المجلس العسكري لمصراتة :

يتكون من المدنيين الذين تاروا على قوات القذافي اثناء محاصرة المدينة ، و هم جماعة تفتقر الى هيكلة عسكرية واضحة المعالم ، و قد شاركوا في العديد من المواجهات العنيفة ، في باب العزيزية و بحي ابو سليم ، تم وصلوا الى سرت اين هاجموا قبل وصول نظرائهم الشرقيين ، كانوا يعتمدون على شجاعتهم و قدراتهم المحلية دون مساعدات خارجية.[2]

إضافة الى عدة جماعات اخرى ، بعض الميليشيات الشرقية ، خصوصا في درنة و الشرق الاقصى ،تضم مقاتلين حاربوا في افغانستان و العراق ،و هي ميليشيات منقسمة على اساس جغرافي ترتبط ببلدات او مناطق محددة ، بدل من ارتباطها بأيديولوجية معينة .

الفرع الثالث : الدول المشاركة في القتال بموجب قرار مجلس الامن رقم 1973:

استنادا الى الفصل السابع 07 من ميثاق الامم المتحدة ، فرض مجلس الامن التابع للأمم المتحدة حظرا على الطيران فوق ليبيا ، و اجاز فرض حضر على السلاح ، و اتخاد كافة الاجراءات اللازمة لحماية المدنيين . و بناء على القرار الصادر من مجلس الامن ، بدأت القوات الدولية بتاريخ 19 مارس 2011 بعمليات جوية ضد اهداف ليبية ، اين كانت فرنسا و المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الامريكية ، الدول السباقة لذلك ، بعدها اوكلت قيادة كافة القوات الدولية الى الحلف الاطلسي في 31 مارس 2011 ، تحت مسمى " عملية الحامي الموحد " [3].

كان هناك تواجد لبعض اعضاء الحلف على التراب الليبي ، يوفرون الدعم اللوجستي و يقومون بالتنسيق للهجمات الجوية التي كان يشنها الناتو ، و عملوا على تدريب الليبيين و لعبوا كموجهين عسكريين .

---

[1] تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، مرجع سابق .

[2] تقري الشرق الاوسط 115 – 14 كانون الاول/ديسمبر 2011 : المحافظة على وحدة ليبيا : التحديات الامنية في حقبة ما بعد القذافي ، مجموعة النزاعات الدولية .

[3] JayshreeBajoria : libya and the responsability to protect, council on foreingnrelation,march 24,2011.sur www.cfr.org

شن الحلف هجمات جوية ضد المنشاة الليبية ، مستهدفة في ذلك ، مراكز الدفاع و مكان اقامة القذافي ، كما شارك الناتو في عمليات قتالية الى جانب المعارضة ، بتنسيق معلوماتي بين الطرفين ، و تسبب في العديد من الضحايا المدنيين رغم المهمة الانسانية التي دخل بها [1].

المطلب الثاني : مميزات الازمة في ليبيا

تميزت الأزمة في ليبيا عن غيرها من الازمات في الدول العربية الاخرى ، مقارنة بتونس ومصر و اللتان عملتا على احتواء الازمة محليا و تمة المحافظة على معالم الدولة بهما ، على عكس ليبيا التي شهدت تغيرا جذريا في طبيعة الحكم ، و مقارنة بسوريا التي رغم تعقد الاحداث بها إلا انها لم تشهد تدخلا دوليا كما حصل في ليبيا.

بهذا تكون الازمة الليبية غير الازمات العربية لتداخل عدة عوامل بها ، إلا أن المثير للتساؤل حول طبيعة و تمايز الازمة في ليبيا ، و كيفية تحولها من ازمة سياسية الى حرب اهلية ، تطلبت تدخل دولي لحسم الامر بها .

اجابة على هذا التساؤل ، سيتم فيما يلي سرد لمعطيات تحول الازمة الليبية الى حرب اهلية ، و ما هي العوامل التي أدت إلى تدخل القوى الاجنبية بها .

الفرع الاول : الفراغ المؤسساتي

يتمثل المعطى الاول لتحول الازمة في ليبيا الى حرب اهلية استعصى حلها محليا ، في فراغ مؤسساتي في ليبيا ، في حين تقوم جدولة مؤسسات في كل من تونس و مصر ، إذ تتوافر كل من هاتين اخيرتين على مؤسسات دولة عصرية من رئاسة جمهورية الى حكومة الى برلمان الى مجلس دستوري الى جهاز قضائي ، مكن حركة الثورية من الاستناد اليها من أجل الوصول الى حل داخلي للازمة ، و تسيير المرحلة الانتقالي . في حين تغيب كل هذه الهياكل و الاطر في ليبيا ، و هو ما كان عائقا امام السير الطبيعي و السهل للمرحلة الانتقالية .

الفرع الثاني : الطابع القبلي للنظام السياسي الليبي

تستمد السلطة السياسية سيادتها و شرعيتها من القبائل المكونة للمجتمع الليبي ، و هوما انعكس على سير الاحداث بليبيا ، إذ انشقت هذه القبائل على بعضها البعض ، غلى فريقين ،

[1] The crisis in libyasurww. Responsabilitytoprotect.org

فريق موالي للنظام ، تمثلت في قبائل الغرب الليبي ، و فريق مناهض للنظام وهم قبائل الشرق ، الذي همش طيلة فترة حكم القذافي .

عملت هذه الولاءات القبلية على انشقاق النظام ، ما أجدى إلى قيام حرب أهلية ، تتصارع فيها القبائل كل حسب ولائها ، ما حال دون الحل المحلي للازمة و زاد من تعقدها ، فاستدعى تدخل لقوى خارجية ، تحت طائلة الحماية الإنسانية .

الفرع الثالث :غياب منظومة دفاع محلية

على عكس الوضع في تونس و مصر ، لم يتوفر بليبيا جيش وطني ، إذ عمل القذافي على تعويضه بالكتائب التي كان جلها و أقواها تجهيزا بيد أبناء القذافي ، في حين عمل الجيش فيكل من تونس و مصر على حسم الامر ، و عدم الانصياع لمطالب الرؤساء ، و بتمرد الجيش لا يسع أي رئيس أن يبقي بسلطته على المحكومين ، و هو ما يسهل حسم الأمور و سرعة التحول الى مرحلة انتقالية[1].

الفرع الرابع : غياب كل اشكال الوساطات في ليبيا

بتغيير معالم الحكم الليبي ، عمل القذافي على تغييب كل اشكال الوساطات لبين الحاكم و المحكومين ، فلا وجود لأحزاب سياسية تتولى المعارضة السياسية ، و تعبر عن امال و طموحات المواطنين ، و ترفع مطالبهم الى السلطة الحاكمة ، و ال وجود لمجتمع مدني ، يدافع عن حقوقه و ينشط لصالح العام ، كما منعت منعا باتا الاعمال الحرة الخاصة ، بحكم ان ليبيا جماهرية ، اي دولة الشعب ، رفض فيها القذافي أي تواجد لمبادئ الامبريالية باعتبارها استعمارا[2].

على عكس الوضع في ليبيا ، عملت هذه الوساطات في كل من تونس و مصر على تأطير الحركات الثورية ، و منعت الانفلات الامني و السياسي ، إذ نلحظ صعود كبير للطبقة المثقفة في كل من الدولتين ، عمل هذا عل تنظيم المعارضة و حسن تسيير الامور بعد احتواء الازمة .

يتضح مما سبق لسرد معطيات الازمة الليبية و سير الاحداث بها و خصائصها ، ان الازمة الليبية على عكس الأزمة بتونس و مصر ، شهدت تحولا جذريا في طبيعة نظام الدولة ، زيادة الى غياباطارات مؤهلة من شانها أن تسير الامور الداخلية للدولة و لو بشكل انتقالي ، و تهديم كلي

[1] Noureddine Khelassi : ***l'après Kadhafi, lourd de tous les dangers***, courrier international , n°1095, du 27 octobre au 9 novembre , p.41.

[2] Delphin Perrin ***: l'état du monde 2011, Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste –bilan annuels de 1983 à 2012,Op.cit .***

للمنظومة الامنية الليبية و المؤسساتية ، فكان على الحكومة الانتقالية الأخذ بالاعتبار عدة تحديات جديدة ، اضافة الى المسائل العالقة التي تركها القذافي ، من مسألة الطوارق التي كان يدعمهم ، و الصحراء الغربية ، و الاستثمارات السخية بشمال افريقيا .

إن الازمة في ليبيا لا يمكن إرجاعها لا سباب اقتصادية أو اجتماعية كما هو الحال في مصر و تونس ، ذلك أن الناتج المحلي الخام لليبيا ، المرتكز على العائدات النفطية ، مقارنة بحجم السكان يعد كاف لتوفير ظروف حياة جيدة ، الامر العالق بليبيا هو طبيعة الحكم طيلة أربع عقود من الزمن ، لم يشهد المواطن الليبي فيها أية شكل من الحرية التامة للصحافة و لا للتجمع و لا حتى من المعارضة لأيديولوجية الكتاب الاخضر ، الذي وضعه القذافي ، زيادة الى المستوى المتدني لطبيعة التدريس بليبيا ، التي كان من شانها خلق مجتمع قليل الثقافة و سريع التأثر بأفكار الغير .

مما سبق ، نستنتج أن الازمة في ليبيا ، على خلاف الازمة في تونس ومصر ، شهدت تداخلا لعدة معطيات . فمن حيث طبيعة الاطراف نلحظ تداخل قوى خارجية ، على راسها فرنسا ، الدولة الرائدة لعملية التدخل الدولي ، و الى جانبها ، المملكة المتحدة و الولايات المتحدة ، الى جانب الامارات العربية المتحدة و دولة قطر ، التي لعبت دورا بارزا خلال الازمة الليبية ، من تمويل للمعارضة و المساعدات الفنية و العسكرية .

كما ان النظر في تركيبة المجلس الوطني ، تؤدي بنا الى التساؤل عن مصداقية اعضاءه و خلفيتهم ، ذلك ان معظمهم منشقي النظام السابق ، أو من المعارضة الماكثة بالخارج .

بالتمعن في محددات الازمة في ليبيا ، يتضح ان القدرة الانتاجية البترولية لليبيا ،مقابل كثافة سكانية ضئيلة ، تقدر ب ستة ملايين نسمة ، من شانها ان توفر مستوى معيشي مثيل لدول الخليج ، و هوما لا تشهده كل من تونس و مصر ، فالأزمة في ليبيا لم تقم لأسباب اقتصادية اجتماعية في جوهرها ، كما كان الوضع في تونس و مصر ، و لكن للتفتح على العالم الخارجي و التخلص من قبضة نظام تسلطي دام 42 سنة ، انعدم خلالها قيام مجتمع مدني نشيط و وسع الهوة بين القبائل المكونة للدولة الليبية ، و هو ما عاد بالسلب على الوضع الداخلي الليبي بعد الاحتجاجات ما سرع بقيام حرب اهلية عرقلت قيام مؤسسات سياسية ديمقراطية و استقرار الوضع بليبيا حتى بعد عملية التدخل العسكري بقيادة الحلف الاطلسي .

المبحث الثالث : تطورات الازمة الليبية و المواقف المختلفة منها

عرفت الازمة الليبية تطورات عبر مراحل مختلفة، إذ أخذت طابعا سلميا عند بدايتها لتنتقل إلى مرحلة الاشتباكات العنيفة بعد ايام من إنطلاق المظاهرات التي قوبلت بالرفض من طرف قوى النظام، لتأخد طابعا دوليا في وقت لاحق ، و عليه كانت الازمة الليبية محط إهتمام الجماعة الدولية ، كما تباينت الأراء حولها من مؤيد للتدخل و معارض له . سيتم فيما يلي التطرق بإيجاز لمراحل الازمة الليبية و يليه الأراء المختلفة تجاهها .

المطلب الأول : مراحل الازمة في ليبيا

يمكن حصر مراحل الازمة الليبية في ثلاثة مراحل ، كما جاء في تقرير الامم المتحدة ، و بحسب تطور الأحداث بليبيا ، تتمثل في :

- المرحلة السلمية.
- مرحلة النزاع المسلح.
- مرحلة التدويل.

سيتم فيما يلي التطرق الى المراحل المختلة للازمة الليبية

الفرع الأول : المرحلة الاولى، المرحلة السلمية "بداية الانتفاضة"

تمثلت المرحلة الاولى في بداية الانتفاضة ، بقيام مجموعة من المتظاهرين يوم 15 فيفري 2011، في مدن متعددة لطلب الافراج على المحامي الناشط على حقوق مساجين سجن ابو سليم ، فتحي تربل، الذي افرج عنه في اليوم الموالي ، الا ان المظاهرات و التنديد بنظام القذافي و قمع الاحتجاجات السابقة ، قوبلت بمستويات متصاعدة من العنف ، إد تشير بعض التقارير الى استخدام الغاز المسيل للدموع و الهراوات لتفريق المحتجين ، و سرعان ما تصاعد استخدام القوة ضد المتظاهرين ، ليتم الانتقال الى استعمال الاسلحة الصغيرة من طرف قوات النظام ، بداية من اليوم التالي ، 16 فيفري ، لتليها استعمالات للأسلحة الثقيلة بما في ذلك الرشاشات و الاسلحة المضادة للدبابات [1].

28 التقرير الكامل للجنة الدولية لتقصي جميع انتهاكات القانون الدولي المزعومة في ليبيا – المقدم لمجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان مارس 2012، من اعداد : بيتر ايلسون ، القاضي ب. كيرش .

انطلق يوم الغضب ، كما وصفته المعارضة يوم 17 فيفري ، بتنسيق عبر الشبكة الاجتماعية ، فايس بوك Facebook، لتكون بداية الانتفاضة ضد النظام القائم و الدعوة الى التحرر .

و بتصاعد حدة العنف داخل ليبيا و زيادة الاشتباكات بين قوات النظام و المعارضة ، تحركت دول الجوار في اطار الاتحاد الافريقي و الجامعة العربية ، بطلب للقذافي بوقف اعمال العنف لتكن نقطةالتحول الاولى في القضية الليبية هي احالة الجامعة العربية الملف الليبي الى مجلس الامن لهيئة الامم المتحدة ، بطلب فرض حظر جوي في الفضاء الليبي.

تم نزع العضوية من ليبيا بالجامعة العربية ، اثر اجتماع هذه الاخيرة اسبوعا بعد قيام الاحتجاجات للنظر في الملف الليبي يوم 22 فيفري ، ليليها اصدار مجلس الامن للائحة رقم 1970 في 26 فيفري 2011 ، تقضي بفرض منطقة الحظر الجوي ، و منع القذافي و ابنائه و 6 اشخاص اخرين من السفر ، الى جانب احالة القضية الليبية الى محكمة الجنائية الدولية ، باعتبار ما يجري في ليبيا نزاع داخلي ، يحكمه قانون حقوق الانسان الدولي . هنا كانت نقطة التحول في سير احداث الازمة في ليبيا لتنتقل الى نزاع مسلح بين طرفي النزاع [1] .

الفرع الثاني : المرحلة الثانية : مرحلة النزاع المسلح

تنطلق هذه الفترة من بداية مارس و تشير التقارير الدولية ، الى انطلاق النزاع المسلح الداخلي ، من بداية قيام المجلس الوطني الانتقالي الليبي رسميا في 5 مارس 2011 ، الذي تم الاعتراف به على صعيد دولي ، ليكون بذلك تواجد سلطة موازية للسلطة القائمة ، استولت على مدن الشرق الليبي [2].

شهدت هذه الفترة ، اشتباكات عنيفة بين طرفي النزاع ، المعارضة و قوى النظام ، لتسلح المعارضة بأسلحة ثقيلة من طرف دول خارجية ،بارتفاع وثيرة العنف ، و انتهاك حقوق الانسان ، و فشل المساعي العربية الافريقية بحل الازمة بطرق سياسية دبلوماسية ، طالب اعضاء المجلس الانتقالي ، اثناء رفضهم لورقة الطريق الافريقية ، المساعدة الدولية لإزاحة القذافي من النظام بشكل نهائي .

نقطة التحول الثالثة ، كانت بإصدار مجلس الامن للائحة رقم 1973 ، يوم 17 مارس 2011 ، تقضي بعملية تدخل قوى التحالف و تمنحهم اللجوء الى كل الامكانيات اللازمة لحماية المدنيين ،

[1] Shawn Fitzgerald :***military intervention in libya :humanitarian assistance or inevitable regime change*** ?,Massachusetts institute of technology ,department of political science,12 december2011.

[2] التقرير الكامل للجنة الدولية لتقصي جميع انتهاكات القانون الدولي المزعومة في ليبيا، مرجع سابق.

ليكون يوم 19 مارس 2011 ، اجتماع باريس ، بطلب من فرنسا لدراسة القرار رقم 1973 و وضع المعالم السياسية و العسكرية لعملية التدخل ، حظر الاجتماع ، اعضاء الجامعة العربية و الاتحاد الاوربية الى جانب الامين العام للأمم المتحدة و كاتبة الدولة هيلاري كلنتون ، و الملفت للانتباه ، هو غياب الاتحاد الافريقي ، الطرف المعني بشكل مباشر بالأزمة في ليبيا اكثر من غيره[1].

الفرعالثالث :المرحلة الثالثة : مرحلة النزاع المسلح الدولي

تداخل اطراف خارجية الى النزاع ، شاركت في العمليات القتالية الى جانب المعارضة ، بموجب قرار مجلس الامن رقم 1973 .لتكون اولى العمليات العسكرية لمجموعة التحالف لأجل ليبيا ، مساءيوم 19 مارس ، باجتماع باريس ، بمبادرة فرنسي ، ببعث طائرات عسكرية ، تلتها فيما بعد قطر و الامارات العربية المتحدة[2].

زادت حدة العنف بين شهري مارس و افريل ، خاصة بعد موت ابن القذافي الاصغر "سيف العرب " و ثلاثة من احفاده بضربات للحلف استهدفت بيت العقيد ،و برفض المعارضة الوساطة الافريقية و طلب من الحلف الى تمديد اعماله لحين رحيل القذافي نهائيا .

امام صمود القذافي ، تراجعت المعارضة جزئيا من برغة في 2 افريل ، ليتراجع بعدها القذافي ، بمساعدة الحلف الاطلسي للمعارضة ، و باستيلاء هذه الاخيرة على مدينة سرت ، احد اكبر المدن تحت سيطرة القذافي ، اعلن عن انتهاء الانتفاضة الليبية و في 20 اكتوبر 2011 ، لقي القائد السابق، معمر القذافي حذفه بمسقط راسه ، بسرت ، لتنتهي بذلك الثورة في ليبيا ، بتنحي كلي للنظام القائم[3].

نستنتج من خلال ما تقدم من دراسة للازمة الليبية ، انها على غير نظيراتها تميزت بتداخل عدة معطيات عملت على تعقدها و تميزها رغم رصدها ضمن ما وصف " بالربيع العربي 2011 " ، أو " الثورات العربية " لقيام المظاهرات يوم 15 فيفري تشجيعا بما كان جاريا بكل من تونس و مصر ، خاصة بالدولة المصرية التي لاقت القوى المناهضة ضد النظام ، الدعم الاولي من جانبها ، تتلاقى هاذه

[1] Shawn Fitzgerald : ***military intervention in Libya :humanitarian assistance or inevitable regime change*** ?,Op.cit

[2] Christopher M.Blanchard: ***Libya : unrest and U.S.Policy, CRS Report for Congress***, Op.cit

[3] Shawn Fitzgerald ***:military intervention in Libya :humanitarian assistance or inevitable regime change*** ?,Op.cit.

الازمات في العديد من النقاط الا ان طبيعة النظام لكل دولة كان عاملا اساسيا في تمايز كل منها عن الاخرى .

يمكن وصف الازمة الليبية بثورة خلافا للوضع في تونس و مصر اللتان شهدتا اسقاط للنظام السابق ، لان النهضة الشعبية في ليبيا و التي تحولت بشرعة فائقة الى حرب اهلية داخلية ، عملت على اسقاط كلي لمجريات الحياة السياسية بليبيا، انغيابمؤسساتوهياكلسياسيةليبية،لانعداموجودمعالمدولةطبيعيةعملعلىتغييركليلسير الحياة السياسية و الاجتماعية في ليبيا ، وضعت السلطات الجديدة امام تحديات جديدة ، لم تستطع التحكم فيها و مسايرتها ، ندكر منها الانفلات الامني المتمثل في انتشار الميليشيات المسلحة و عدم رغبتها في تقديم السلاح، و عدم العثور على عدد معتبر من الترسانة الليبية التي تدفقت اثناء الصراع ، الى جانب تحدي بناء معالم دولة جديدة تقوم على نظام ديمقراطي يدمج جميع فئات المجتمع الليبي دون تمييز قبلي ، و اكثر من ذلك تحدي تامين الحدود ، مع عدة دول جارة ، الجزائر ، تونس ، مصر ، تشاد ،نيجر .

المطلب الثاني : مواقف الدول و المنظمات الاقليمية و الدولية من الازمة الليبية

يمكن تقسيم المواقف من الأزمة الليبية إلى صنفين: مواقف مساندة للثورة الشعبية معتبرة إياها شأن دولي من الضروري حسمه لصالح الثوار؛ وأخرى محايدة منها متخوفة من آثرها. إلا أن التدرج المنطقي للدراسة فرض في هذا المطلب دراسة المواقف الاستناد إلى معيار أعضاء المجتمع الدولي من دول ومنظمات إقليمية ودولية.

الفرع الاول : المنظمات الاقليمية:

أولا : الجامعة العربية و الازمة الليبية :

جامعة الدول العربية هي منظمة اقليمية ذات مركز مراقب لدى الامم المتحدة ،تأسست في 22مارس 1945 في القاهرة من سبع دول ، و يبلغ عدد دولها الاعضاء الان يبلغ 23 عضو ،و يستند تنظيم الجامعة العربية على اربع اركان رئيسية : مؤتمر القمة لرؤساء الدول ، مجلس الوزراء ، اللجنة

الدائمة و الامانة العامة ،اضافة الى عدة منظمات تم انشائها فيما بعد و منظمات متخصصة تعمل بشكل وثيق مع الجامعة[1].

تمثل الموقف الرسمي للجامعة العربية منذ البداية بإدانة لجوء نظام القذافي للقوة ضد المتظاهرين المدنيين ، مستخدما في ذلك الطائرات المقاتلة والاسلحة الثقيلة، وقررت على اثر الاحداث ببنغازي تعليق مشاركة النظام الليبي في مختلف انشطة الجامعة ، وعليه تطور الموقف في الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية بتاريخ 22 شباط 2011 الى مرحلة متقدمة، بنزع الشرعية العربية عن نظام القذافي، وفتح قنوات اتصال مع المعارضة ممثلة بالمجلس الوطني الانتقالي الذي شكله الثوار، وتقديم طلب عربي الى مجلس الامن الدولي لفرض منطقة حظر جوي بالفضاء الليبي[2].

وافقت الجامعة العربية في يوم 12 مارس 2011 على قرار مجلس الامن لهيئة الامم المتحدة رقم 1973 (مارس) بفرض منطقة الحظر الجوي على الفضاء الليبي في اطار اجتماعها بالقاهرة ، فهناك من ساند القرار دون تحفظ مثل : دول الخليج ،و الدول المجاورة لليبيا (تونس و مصر) ، و هناك دول تحفظت عن القرار تتمثل في سوريا التي ادانت عملية التدخل و رات فيها تفجيرا للوضع الليبي ، و الجزائر باعتبار الازمة الليبية شأن داخلي ،على الشعب الليبي ان يختار لوحده أسس الخروج منها[3].

ثانيا : الاتحاد الافريقي و الازمة الليبية

لقد استند الاتحاد في إبراز موقفه تجاه الأحداث في ليبيا إلى مبدأ تجسيد الديمقراطية في كامل المنطقة العربية تجسيدا للمبدئ الذي يقوم عليه ، لا تفسيرا مذهبيا للنصوص القانونية كما هو جاري مع الأطراف الغربية التي استندت غالى مبدأ واجب الحماية و التدخل باسم حقوق الإنسان، ويرتكز الاتحاد في موقفه هدا إلى عدم توافق الاحتجاجات في الدول العربية مع مبادئ اتفاق Lomé لسنة 2000 [4]، الذي لا يتضمن آية عنصر يجيز بالانقلاب على الحكومات القائمة بالشكل الحاصل في الدول العربية منذ سنة 2010.[5]

---

[1] Arabic original statement :http://www.arableagueonline.org/lasimages/pictures.gallery/bayan 22-2-2011doc

[2] احمد ذيبان ، الجامعة العربية ..من العجز إلى الفعل، مركز الرأي للدراسات ،17/11/2011 على الموقع الالكتروني : http://www.alraicenter.com

[3]: alexandrebuccianti : Afrique laligue arabe appelles l'ONU à autoriser une zone d'exclusion aérienne en Libye ,sur rfi.fr/afrique.

[4] القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي: ***المادة 04 من المبادئ،*** معتمد من قبل الدورة العادية السادسة و الثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات في لومي، توجو، 11 يوليو 2000 .

[5]

بهذا كان موقف الاتحاد من الازمة في البداية منددا بأعمال العنف ضد المتظاهرين السلميين ، و الدعوة الى طرح حل سياسي للازمة للتمكن من استئصال مسبباتها و دلك تطبيقا لمطالب الشعب الليبي الشرعية ، المتمثلة في تطبيق الديمقراطية الحقة و المطالبة بنظام حكم عادل، كما طلب الاتحاد الى وضع لجنة مؤقتة تحكم سير الامور بالبلاد الى حين إعلان قيام الانتخابات[1] يفهم من هدا ان الاتحاد يطلب بشكل غير مباشر من القذافي التنحي من على السلطة في ليبيا و تفويضها الى لجنة مؤقتة .

و قد صرح جون بين Jean Bean، رئيس لجنة الاتحاد أن دول الاتحاد تتأسف عن الأعمال الإجرامية المرتكبة في حق الشعب الليبي من طرف قوى النظام ، كما أعرب عن اهتمام الاتحاد بما يجري بليبيا و عن أولوية الاتحاد للاهتمام بمجريات الأمور بتا عن غيره ،كما صرح في رسالة له بان الاتحاد يبدل جهود كبيرة لأجل إيجاد حل سلمي للازمة الليبية ، إلا أن الإعلام و الصحافة يتعمدون تهميشه في أي قضية تحدث بجواره و تكون من صميم انشغالاته[2].

و تمثل التحرك الدبلوماسي للاتحاد الافريقي ، في تنظيم عدة لقاءات لدراسة الوضع في ليبيا بغية ايجاد حل سلمي للازمة ، حيث نظم الاتحاد اول اجتماع له في 23 فيفري 2011 ، اعرب فيه اعضاء الاتحاد عن قلقهم بخصوص تدهور الاوضاع بليبيا و تم الاعتراف بشرعية مطالب الشعب الليبي ؛ و كان هناك لقاء آخر يوم 10 مارس 2011 نظم ضم اجتماع لرؤساء الدول و الحكومات ترأسه الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز ، ينادي بضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار على المدنيين ،و تسهيل مرور المساعدات الانسانية الى المحتاجين لها الى جانب وضع اتفاق شامل مرفوق بانتقال ديمقراطي[i].

و قد تمخض عن هذا الاجتماع وضع ورقة طريق لا يجاد حل سلمي للازمة الليبية يأخذ بعين الاعتبار مطالب الشعب الليبي ، وكان فحواها ما يلي :

- الوقف الفوري لكل اشكال العنف .

---

[1] ***Le rôle de l'union africaine dans les conflits en Libye et en côte d'ivoire***, rapport africa briefing, bruxelles,16mai2011.

[2] ***l'union africaine et la crise libyenne, remettre les pendules à l'heure***,Lettre du président / N01, novembre2011, publication mensuelle de commission de l'UA : sur : www.au.int 265 eme session tenu le 10 mars 2011.

- ضرورة تعاون السلطات الليبية لسرعة وصول المساعدات الانسانية اللزمة للمواطنين المحتاجين لها.
- وضع تغييرات سياسية للازمة لاستئصال مسبباتها نهائيا.

اضافة الى هذا عمل الاتحاد على وضع لجنة رفيعة المستوى ، وحدد تنظيم قمة لها بنواكشط في 19 مارس2011 لوضع برنامج عمل للتنقل في اليوم الموالي الى ليبيا الا ان الاجتماع تزامن مع اصدار مجلس الامن للقرار رقم 1973 (مارس) الدي يرمي الى فرض منطقة الحظر الجوي على ليبيا ، و الذي وافقت عليه جل الدول الافريقية الممثلة في الامم المتحدة (قابون ، نيجيريا ، جنوب افريقيا) ، فلو امتنع بلد واحد منهم لما كان للقرار ان يكون .

و التزاما بمبادئ قرار رقم 1973 (مارس) منعت هيئة الامم المتحدة اللجنة من السفر الى ليبيا لأسباب امنية ، مدعية في دلك ان حياتهم معرضة للخطر سلطات، لان الحلفاء بادروا بتنفيذ القرار في ذات اليوم ، إلا ان هدا لم يمنع الاتحاد من متابعة الأحداث بليبيا و المواكبة على ايجاد حل سلمي للازمة .

و متابعة للأحداث بليبيا تم عقد إجتماعآخر للجنة بنواكشط في 19 أفريل 2011 أعادت اللجنة على إثره طلب ترخيص للسفر إلى ليبيا ،وافقت عليه هيئة الامم المتحدة، و في إطار هذه الزيارة كان لأعضاء اللجنة لقاء مع القذافي ، الذي وافق على الخطوط الاولى التي وضعتها اللجنة ، و في اليوم الموالي كان لهم اجتماع مع اعضاء المجلس الانتقالي الليبي الدي رفض الاعتراف بورقة الطريق الافريقية لسبب عدم احتوائها صراحة على رحيل القذافي نهائيا من النظام لكن سرعان ما تراجعوا عن قرارهم ، امام تردي الاوضاع بليبيا ، و أعلنوا في إطار اجتماع اللجنة الخاصة " باديس ابابا"، أن الورقة الافريقية بصدد الدراسة و هو ما يعني بشكل غير مباشر عن قبول المجلس الانتقالي لورقة الطريق الافريقية و قد إعترف الاتحاد بالمجلس الانتقالي كممثل شرعي و وحيد للشعب الليبي في 20 سبتمبر 2011،بنيو يورك بالولايات المتحدة،إثر اجتماع اعرب فيه رئيس الاتحاد عن اعتراف الاتحاد بالمجلس الانتقالي الليبي لتكونيه من حكومة انتقالية ، و تم السماح للحكومة المؤقتة من استرجاع مقعد لليبيا بالاتحاد ،كما قرر فتح مكتب للتنسيق بين الاتحاد و طرابلس لمساندة الجهود الرامية الى استقرار الوضع في ليبيا و لحسن سير العملية الانتقالية[1].

[1]Amadou Seck : Libye, les désapprobations de l'union africaine sur : le journal de la finance africaine.

الملاحظ في سير هده الأحداث ان الجهود الافريقية صراحة يعتمد تهميشها ، و كان هناك تسرع في اللجوء الى القوة العسكرية لتسوية الازمة الليبية التي زاد من تعقد الوضع الليبي و سلبية تداعيات دلك على المنطقة بشكل عام ، فالاتحاد يعاني من ازمة تجزئة بالقيادة و غياب لإجماع بداخلها كما يفتقر الى اندار فعال في ميدان المخابرات لغياب مؤسسات فعالة و نقص في التمويل.

كما ان اعلان الاتحاد بضرورة الانتقال السلمي الى نظام ديمقراطي دون التدخل الاجنبي ، كون دول الاتحاد اولى لإيجاد حل للازمة الليبية بحكم ان الوضع يهمها بدرجة اكبر من غيرها دون المبادرة بإرسال قوات امن لحماية المواطنين الليبيين او التدخل على ارض الواقع لا يكفي .

الفرع الثاني :المنظمات الدولية

أولا : هيئة الامم المتحدة

طالب الامين العام لهيئة الامم المتحدة "بان كي مون " من الرئيس الليبي "معمر القذافي " في 21 فيفري وقف أعمال العنف ضد المدنيين و دعا إلى حوار شامل ، و بعد متابعة دائمة لمجريات الاحداث بليبيا من طرف الهيئة ، و تولي مجلس الامن الازمة الليبية ، بإحالة من الجامعة العربية ، تم ارسال فريقا الى طرابلس لتقييم الوضع الانساني بليبيا في 6 مارس 2011 ،و استنادا إلى الاوضاع المزرية بليبيا ، و بوصفها تهديدا لحقوق الانسان ، تم إقرار اللائحة الدولية رقم 1970 بتاريخ 26 مارس 2011، تفرض عقوبات دبلوماسية و اقتصادية على النظام الليبي قصد وقف اطلاق النار و حماية المدنيين [1].

أمام التطورات التي عرفها الوضع الليبي و عدم انصياع القذافي لمبادئ القرار رقم 1970 (2011)، و بطلب من الجامعة العربية تم تبني القرار الدولي رقم 1973 يوم 17 مارس 2011، يرمي الى فرض منطقة حظر جوي فوق الفضاء الليبي، و يحث الدول الاعضاء إلى اخد كل الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين في ليبيا .

ثانيا : حلف الشمال الاطلسي

اعلن حلف الشمال الاطلسي في 21 فيفري ، اثر بداية الاحداث في ليبيا أنه لا ينوي التدخل في ليبيا دون موافقة من هيئة الامم المتحدة، و أمام تطور الاحداث في ليبيا عمل الناتو في 8 مارس 2011 على تكثيف عمليات المراقبة بالمتوسط، و يومين من بعد عملت دول الحلف على بعث بواخر مراقبة،

[1]Topic : libye sur : Centre d'actualité de l'ONU. Sur onu.org

و أمام إقرار اللائحة الدولية رقم 1973 ،أعلن الحلف إحترامه لما جاء بها، من فرض لمنطقة حظر جوي، و أمام تنفيذ هذا الأخير " القرار رقم 1973" تحت إسم عملية OdysseyDown، التي شاركت بها دول متعددة الجنسيات بريادة الولايات المتحدة، تم إرسال عملية بالبحر المتوسط يوم 22 مارس 2011، بهدف وقف مرور الاسلحة و الميليشيات المارة عبر الطرق البحرية بإتجاه ليبيا، و يوم 31 مارس 2011 تم تحويل كامل القيادة العسكرية للناتو تحت إشراف الجنرال الكندي[1].

الفرع الثالث : موقف أبرز الدول من الازمة الليبية

أولا :الدول العربية

- الجزائر : اعتبرت الجزائر الازمة شأن داخلي ، ودعت الى حل سلمي في اطار الاتحاد الافريقي للازمة، كما رفضت أية عملية تدخل لقوى اجنبية معللة رأيها في ذلك بخطورة تداعيات تواجد قوى اجنبية على أمن المنطقة، و صوبة إحتواء الازمة فيما بعد .
- موريتانيا : كانت موريتانيا متحفظة عن التدخل في الازمة الليبية ، الا انها و بضغط من الاحزاب السياسية لضرورة ابداء موقفها من الوضع في ليبيا ، قالت بواجب تروي الاطراف المتنازعة و العمل على إيجاذ حل سلمي للازمة تفعيل العقلانية في ذلك .
- مصر : اعلم وزير الخارجية في 27 فيفري " أحمد أبو الغيظ" ان مصر ترفض اي خيار بالتدخل الاجنبي العسكري في الشؤون الداخلية الليبية ، و طالبت السلطات الليبية بوقف أعمال العنف.
- قطر : في 21 فيفري ، صرح وزير خارجية قطر عن متابعة قطر للأحداث بليبيا و ادانة اعمال العنف المرتكبة بحق المتظاهرين من طرف النظام الليبي ، كما دعا رئيس مجلس الوزراء القطري الشيخ حمد بن خليفة " لضرورة ايجاد حل سلمي للازمة الليبية، لا يحفى أن نشير هنا غلى الدور الذي لعبته قطر أثناء عملية التدخل الدولي في ليبيا، إذ كانت من بين الدول العربية الوحيدة التي نادت بعملية التدخل و ساندت المعارضة الليبية عسكريا .
- الاردن : اعلنت الاردن عن اسفها لاستخدام العنف ضد المتظاهرين و رفضت استهداف المدنيين و اللجوء الى الاسلحة الثقيلة ضدهم .

[1] NATO and LIBYA ,Operation Unified Protector ,February- October 2011, sur: NATO topic:l'otan et la Libya.nato.fr

ثانيا : مواقف الدول الغربية

- فرنسا : أدان الرئيس الفرنسي "ساركوزي" الاستخدام غير المقبول للقوة ضد المتظاهرين في ليبيا في تصريح له في 21 فيفري ، و طالب بحل سلمي يلبي مطالب الشعب الليبي ، بفرض نظام ديمقراطي حر و دعا برحيل القذافي نهائيا في 25 فيفري 2011 .
- بريطانيا العظمى : عملت بريطانيا على الغاء أكثر من 50 رخصة لتصدير الاسلحة الى مملكة البحرين و ليبيا و وصف وزيرة الخارجية " وليام هنغ" قمع الليبيين بانه مروع و غير مقبول و دعا السلطة الليبية الى وقف استخدام القوة و تم سحب الحصانة الدبلوماسية للقذافي في 27 فيفري 2011.
- إيطاليا : قال رئيس الوزراء الايطالي "سلفيو بر لسكوني" في 19 فيفري أن الوضع في ليبيا غامض و أنه لا يريد إزعاج القذافي بشأن الحركات الاحتجاجية ، و بعد عدة انتقادات للراي الايطالي ، قام برلسكوني بالتنديد بأعمال العنف في ليبيا و طالب القذافي بضرورة التوصل الى حل سلمي للازمة ، كما عملت ايطاليا بتعليق اتفاقية مع ليبيا تنص على عدم العدوان في سنة 2008 .
- روسيا : حدرت روسيا من الأحداث الجارية في الدول العربية بشكل عام ، و طالبت بضرورة ايجاد حل سلمي ، و أعلن "سيرفى لافروف " في 07 مارس ان بلاده تعارض اية فكرة للتدخل العسكري بليبيا [1].
- الولايات المتحدة الامريكية : أعلن الرئيس الامريكي أوباما Obama B.، في 18 فيفري 2011 ، عن قلق امريكا بما يجري في ليبيا ، و نددت وزيرة الخارجية السابقة "هيلاري كلنتون " في 22 فيفري بحملة القمع العنيفة ضد المحتجين و طالبت بوقف إراقة الدماء بليبيا.

[1] Libya : unrest and U.S.Policy,p.42 Op.cit

و أعلن الرئيس الامريكي في 23 فيفري بان الوضع في ليبيا معارض للأعراف الدولية و لهدا توجب عليه الاجتماع مع مستشاريه للأمن القومي و اجتمع مع المستشارة الالمانية "انجلا ميركل " في 26 فيفري و خرجا بقرار ضرورة رحيل القذافي من الحكم بليبيا .

- كندا : دعا وزير خارجية كندا الى حوار سلمي مع المتظاهرين و طلب رئيس الوزراء الكندي "ستيفن هاربر" في 25 فيفري من مجلس الامن لهيئة الامم المتحدة احالة الازمة الليبية الى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في التجاوزات المرتكبة في ليبيا من طرف النظام.

تباينت المواقف الدولية من الازمة الليبية بين مؤيد للمعارضة و منددا بأعمال القمع و الاخماد من طرف قوى النظام ضد المتظاهرين ، و اخرين رافضين لأية تدخل أجنبي، و الملفت للانتباه فيما سبق أن الدول المجاورة لليبيا كانت رافضة لأي فكرة تدخل اجنبي على جوارها لما لذلك من أثر على امنها الإقليمي، في حين نلحظ أن الدول الإفريقية كان جلها رافض للأحداث بليبيا و مؤيد للقذافي لما كان يمثله لهم من دعم إقتصادي تنموي ، دول غربية رائدة لعملية التدخل، على راسها فرنسا و بريطانيا إلى جانب دعم الولايات المتحدة الامريكية باسم حماية حقوق الإنسان و هو ما يلفت الأنتباه لسرعة تحرك هذه الدول الغربية للتدخل في ليبيا باسم حقوق الأنسان في حين كانت الأوضاع الانسانية في دول اخرة من العالم، منها سوريا او البحرين في تدهور مستمر.

الفصل الثاني:

التدخل الغربي في ليبيا: من مسؤولية الحماية إلى تغيير النظام

المبحث الاول : التدخل الدولي : بين الاصول المذهبية و التأطير القانوني

المبحث الثاني : التدخل الدولي في ليبيا بين شرعية القانون الدولي و الممارسة السياسية

المبحث الثالث : التدخل الدولي في ليبيا : دراسة في التداعيات و الخلفيات الاستراتيجية

المعهود في العلاقات الدولية هو مبدا عدم التدخل و السيادة المتساوية للدول ،و هو ما الفت عليه الدول مند وضع معاهدة وستفاليا سنة 1648 ، لكن مند انتهاء الحرب الباردة ، و تغير هيكلة المنظومة الدولية ، شهدت الساحة الدولية تغيرات عميقة بزوال الخطر الشيوعي و نظام القطبية الثنائية ، ما ادى الى صعود تهديدات امنية كانت خامدة اثناء الصراع الثنائي ، الى جانب ظهور فواعل دولية جديدة ، تشارك الدول في تنفيد مهامها ، خاصة ما يتعلق بالجانب الامني .

على هذا الاساس اعيد النظر ، من قبل الكثير من المنظرين و المفكرين في مجال العلاقات الدولية ، و مختصي القانون الدولي ، في العديد من النظريات و المصطلحات الامنية التي كانت سائدة اثناء الحرب الباردة لتتوافق و البيئة الدولية الجديدة ، و على راس هذه المسائل ، التي لا تزال الى حد الساعة موضوع نقاش و جدل كبير بين مختصي العلاقات الدولية ، هي مسالة التدخل الدولي و تطورها من فترة زمنية لأخرى .

المبحث الاول : التدخل الدولي : بين الاصول المذهبية و التأطير القانوني

سيتم في المطلب الأول دراسة الإطار النظري لمبدأ التدخل بالتطرق للمراحل التاريخية للظاهرة في فترات زمنية متباينة، ليتم بعدها الانتقال إلى الجانب القانوني لمبدأ التدخل الدولي و استقراره على مبدأ مسؤولية الحماية الذي لقي جدلا واسعا في ميدان العلاقات الدولية. وللتوضيح أكثر سيتم دراسة مبدأ التدخل باسم مسؤولية الحماية انطلاقا من الأزمة الليبية كونها الحالة الدولية الأولى التي وضعت موضع تنفيذ لها.

المطلب الاول : الاصول المذهبية لظاهرة التدخل في العلاقات الدولية

شهد المسرح الدولي عدة أشكال من التدخلات الدولية في الشؤون الداخلية للدول في فترة التسعينات، ما أدى لإحياء جدلية السيادة و التدخل الدولي باسم الحماية الإنسانية، ومدى شرعية هذا التدخل من دولة لأخرى تحت شعار حماية حقوق الإنسان من انتهاكات الأنظمة الحاكمة، و على هذا

الأساس انقسم المجتمع الدولي إلى فريقين، فريق مؤيد للتدخل الدولي لأغراض إنسانية و فريق آخر متمسك بسيادة الدولة القومية ورفض أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول مهما كان شكله.

قبل التطرق إلى الأصول المذهبية لظاهرة التدخل يتوجب علينا بداية التطرق لمفهوم التدخل في مختلف التوجهات النظرية للتمكن من تحديد طبيعة التدخل الذي سيتم تناوله في هذه الدراسة.

الفرع الاول : مفهوم التدخل

عرف مفهوم التدخل في ميدان العلاقات الدولية اتجاهين متناقضين ، اتجاه يسعى لتوسيع المفهوم إلى حد اعتباره مرادفا لكل أشكال سلوك الدولة في علاقاتها الخارجية، حتى لو اندرج ذلك ضمن السلوكيات السلبية كالأعمال القسرية التي تمارسها دولة ضد دولة أخرى، في مقابل اتجاه آخر يسعى إلى تضييق المفهوم إلى حد اعتباره تعدى على أسمى مبدأ في العلاقات الدولية، تم التأصيل له مند وضع معاهدة واستفاليا1648، و هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و الذي يجسده مبدأ السيادة المطلقة للدولة القومية.

بناءا على ذلك سيتم التطرق إلى المفاهيم المختلفة لمصطلح التدخل، في محاولة لاستنتاج مفهوم اصطلاحي للدراسة.

1 ـ كاليريهولستي (*kaliryholsti*): يعرف التدخل بكونه : " جميع الانشطة الخارجية التي تهدف الى تغيير القادة السياسيين ، او البناء الدستوري للدولة المسؤول عن رسم السياسة الخارجية ، و بعبارة اخرى يهتم التدخل بالأنشطة الخارجية التي تكون ضد الرغبات القانونية للسلطة ".[1]

2ـ تعريف الاستاد طلعت الغنيمي : " التدخل هو تعرض دولة لشؤون دولة اخرى ، بطريقة استبدادية و ذلك بقصد الابقاء على الامور الراهنة او تغييرها ، و مثل هذا التدخل قد يحصل بحق او بدون حق ، و لكنه في كافة الحالات يمس الاستقلال الخارجي او السيادة الاقليمية للدول المعنية "[2].

---

[1] محمد يعقوب عبد الرحمن، ***التدخل الإنساني في العلاقات الدولية*** .أبوظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2004 ص16 .

[2] المرجع نفسه.

و يشير جوزيف ناي "Joseph Nye" الى التدخل بمفهومه الواسع الى انه يتمثل :" في ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة اخرى ذات سيادة ، اما التدخل بمعناه الضيق فيشير الى التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة اخرى ، استنادا الى ذلك يندرج مفهوم التدخل من حيث اشكال ممارسة النفوذ ، من اقل صور القهر الى اعلاها "[1] .

و وضع جيمس روزنو معيارين أو خاصيتين لتحديد مصطلح التدخل هما :

أ- اختراقالاتفاق.

ب- التأثيرفيتركيبةالسلطة.

أيأنكلسلوككخارجيلدولةمعينةيمكنأنيعتبرتدخلافيشؤوندولةأخرى، كلماشكلخرقاللطبيعةالعاديةللعلاقاتالدوليةوكلماكانموجهاللحفاظأوللتغييرفيالتركيبةال سياسيةلسلطةتلكالدولة، و لا يمكن أن توجد خاصية دون أخرى، كونهما متكاملتان[2] .

خلافا لانصار المذهب الواقعي ، الذين ينسبون اي تحرك للدولة خارج حدودها على اساس المصلحة الوطنية لا لمبدا اخلاقي ، يرى اصحاب المذهب الليبرالي أو التدخل بعد فعلا اخلاقيا ، يرمي الى الحفاظ على سلامة المواطنين و ضمان حقوقهم الاساسية التي تم انتهاكها من طرف السلطات المحلية .

الفرع الثاني : تصنيف التدخل في العلاقات الدولية

أخذ التدخل الدولي أشكالا متعددة في فترات زمنية متباينة، فهناك من صنفه على أساس أطراف التدخل، ليكون هناك تدخل أحادي من طرف دولة واحدة كالتدخل البريطاني في سيراليون أو تدخل ثنائي كالتدخل الانجلو – أمريكي في أفغانستان و العراق و تدخل متعدد الأطراف أو جماعي على غرار التدخلات التي تمت في إطار هيئة الأمم المتحدة *ONU* أو تدخل الناتو *NATO* في كوسوفو[3].

---

[1]JOURNAL OF INTERNATIONAL AFFAIRS, ***HUMANITARIAN INTERVENTION: the evolution of the idea and practice,*** June – July 2001 volume VI-number 02.

[2]برقوقسالم،***إشكاليةمفهومالتدخلوعدمالتدخلفيالعلاقاتالدولية***،مذكرةماجستير غيرمنشورة،جامعةالجزائر،.عهدالعلومالسياسيةوالعلاقاتالدولية، 1993،ص17.

[3]Journal of international affairs, OP.cit.

و هناك من صنفه على أساس الهدف و نجد هذا التصنيف في كتابات **جوزيف ناي**(*Joseph Nye*) ، فنميز ثلاثة أنواع من التدخل تتمثل في : التدخل الهجومي ؛ التدخل الدفاعي ؛ التدخل الإنساني، هذا الأخير الذي سيتم تبنيه في الدراسة[1].

1- التدخل الهجومي:

تهدف الدول من خلال التدخل الهجومي إلى توسيع نفوذها فيظهر في شكل استعماري مباشر على غرار الحملات الاستعمارية الأوروبية ، فإذا كان التدخل استيطاني فان الدولة المستهدفة تفقد سيادتها تماما ، و تفقد جزءا منها إذا كان انتدابا ، و قد يكون عن طريق قصف عسكري متقطع و مفاجئ على غرار القصف الأنجلو-أمريكي للعراق و السودان و ليبيا.

كما تلجئ الدول الى التدخل اذا سمحت لها الفرصة ذلك في نزاعات قائمة ، لتحقيق مصالح معينة ، لانتقام من دعم الدولة المستهدفة لأقليات الدولة المتدخلة ،كمثال الدعم الاريتيري للانفصاليين في السودان كرد على الدعم السوداني للأقليات الصومالية في اريتيريا ، و الدعم الروسي للأكراد في تركيا كرد على دعمها للانفصاليين الشيشان ، أو لحسم قضايا عالقة .

و يرى الواقعيون الهجوميون ، ان احتمال الحرب يزيد كلما كانت القدرة لدى بعضها على غزو دولة اخرى بسهولة ، و في حالة ما اذا كانت القدرات الدفاعية اكثر من القدرات الهجومية ، تسود حوافز النزعة التوسعية و يسود الاستقرار.

2- *التدخل الدفاعي :*

تلجئ اليه الدول للدفاع عن امنها ، اذ قد يكون نزاع في دولة ما يمثل تهديدا لأمن دولة اخرى ، خاصة اذا كانت تقاسمها الجوار الجغرافي ، فتتدخل الدولة المجاورة لإعادة حالة الاستقرار و تمنع تفاقم النزاع و انتشاره ، على غرار تدخل فرنسا في اقليم الباسك ، التدخل النيجيري في ليبريا ، التدخل الاوربي في كوسفو ، اضافة الى التدخل التركي في شمال العراق ، و الصيني في اوزباكستان ، و تدخل المجلس الخليجي الاقتصادي في البحرين لاحتواء الاحتجاجات في اطار جهوي[2] .

---

[1] عبد الرحمن عبد العال: ***مفهوم التدخل الانساني و اشكاليته***، مؤسسة الاهرام ، 01 يناير 2009 .

[2] جمال منصر : التدخل العسكري الانساني في ظا الاحادية القطبية ، مرجع سابق .

يشمل هذا الصنف كذلك التدخلات الوقائية التي تقوم بها الدول لمنع تهديدا متوقعا من الدولة المستهدفة ، هناك كن يصنف التدخلات الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 ضمن هذا التصنيف .

3- *التدخل الانساني :*

برز هذا النوع من التدخل بشكل رسمي في تسعينات القرن العشرين ، مع تنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية ، ذات الطابع الانساني كمنظمة اطباء بلا حدود ، في النزاعات الدولية ، لينتقل فيما بعد ويشمل التدخل العسكري الجماعي في اطار هيئة الامم المتحدة في الدول التي تنتهك بها حقوق الانسان بشكل فضيع ، و في هذا السياق يندرج التدخل في شمال العراق ، هايتي ، الصومال ، و البوسنة و الهرسك استنادا الى المادة 42 من الفصل السابع من الميثاق الاممي .

هذا الى جانب بعض التدخلات التي جرت دون احالة من مجلس الامن لهيئة الامم المتحدة ، كتدخل الناتو في كوسوفو سنة 1999 ، و تدخل بريطانيا في سيراليون سنة 2000[1].

و عموما فان التدخل الانساني ، هو التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما ، لحماية انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكب على نطاق واسع . و يختلف التدخل الانساني عن المساعدات الانسانية ، التي تحدث بموافقة الدولة المعنية و لا تنطوي على اعمال القسر . فأعمال التدخل الانساني تهدف الى الحد او وقف اعمال الابادة العرقية او التطهير العرقي ضد الجماعات في مناطق او اقاليم معينة[2].

و قد عرف مبدا التدخل الانساني تطورا عبر فترات زمنية متباينة ، حيث اخد اشكالا عدة و مصطلحات مختلفة ، ليستقر على اصطلاح مسؤولية الحماية ، بدل حق و/ او واجب التدخل ، في اطار اعمال المؤتمر العالمي لسنة 2005 لهيئة الامم المتحدة بنيو يورك .

---

[1]Juanita Westmoreland-Traoré : ***droit humanitaire et droit d'intervention***, exposé présenté aux journées mexicaine de l'association Henri Capitant , Mexico,18-25 mais 2002.

[2] مارتن غريفيتش و تيري اوكالاهان : ***المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية*** ،نشر من طرف مركز الخليج للأبحاث.

المطلب الثاني : لمحة تاريخية لظاهرة التدخل في العلاقات الدولية

تعد ظاهرة التدخل ، ظاهرة قديمة في ميدان العلاقات الدولية ، اخذت اشكالا و اهدافا متباينة في فترات زمنية متعددة ، ما ادى الى اختلاف المنظرين و المحللين في ميداني العلاقات الدولية و القانون الدولي ، و هو ما خلق اراء متضاربة حول شرعية التدخل من عدمه في ما يعد من الاختصاص الداخلي للحكومات الوطنية .

نظرا لتباين الاهداف و الوسائل المنسبة لظاهرة التدخل من فترة زمنية لأخرى ، ارتأينا أن نميز بين مرحلتين لهذه الظاهرة ، لتوضيح الانتقالات النوعية التي عرفتها على مر التاريخ ، و تتمثل المرحلتين فيما يلي :

- أولا : من النظام الوستفالي الى نهاية الحرب الباردة .
- ثانيا : من نهاية الحرب الباردة إلى الوقت الحالي .

الفرع الاول : المرحلة الاولى لظاهرة التدخل: من النظام الوستفالي الى نهاية الحرب الباردة

تميزت هذه المرحلة بداية من التوقيع علىمعاهدة وستفاليا إلى نهاية الحرب الباردة، برواج الفكر الواقعي أين كان مبدأ عدم التدخل هو السائد و يمثل أحد أهم المبادئ التي قامت عليه العلاقات الدوليةكما يعد من المبادئ التقليدية الراسخة في القانون الدولي مند مؤتمر وستفاليا سنة 1648، خاصة وأنه مشتق من مبدأ السيادة الذي يمنع تدخل دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ويعد انتهاكا لسيادتها ويمس باستقرار النظام الدولي[1].

وقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة هذا المبدأ باعتباره المرجعية القانونية الأساسية للتنظيم الدولي الراهن منذ الحرب العالمية الثانية،حيث تنص المادة 02 الفقرة 7 على أنه :" **ليس في هذا الميثاق ما يسمح للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطات الداخلية لدولة ماوليس فيه ما يقتضي**

[1] ميثاق الامم المتحدة : المادة 02 فقرة 01 – تنص على المساواة في السيادة بين جميع اعضائها .

الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لتحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع ".

استنادا إلى ما سبق كان التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما يعد خرقا لمبادئ القانون الدولي و و مساسا بسيادة الدول، فأدانته الحكومات و الدول بشكل قطعي، فظهر مذهب التدخل مثيرا لجدلية الشرعية و الأخلاقية ، ليكون مقبولا أخلاقيا و مرفوض شرعيا.

أولا : التدخل قبل وضع معاهدة وستفاليا :

إن المتتبع لجذور عملية التدخل الدولي يجد بأنها ليست بالشيء الجديد في تاريخ العلاقات الدولية، إذ ترجع بداياتها إلى القرن السادس عشر 16 م مع ظهور الحروب الأوربية – الدينية بين الكاثوليك و البروتستانت، أين كانت كل دولة تتدخل في إقليم دولة أخرى من أجل حماية الأقليات التابعة لها أو مناصريها، لتنتقل فيما بعد الدول الأوربية بانتهاء الحروب الدينية إلى التدخل في أقاليم الدولة العثمانية لحماية الأقليات المسيحية، مطالبة بذلك الدول العثمانية بحماية الأقليات المتواجدة بها و عدم تهميشها و لم يتوقف الحد عند الدولة العثمانية فحسب إذ كانت هناك عدة تدخلات دولية تحمل نفس الهدف [1] .

كما أن فكرة التدخل الإنساني ليست بالشيء الجديد إذ نجد لها جذورا في فكر Hugo Gratius ، حيث أشار صراحة في احدى كتاباته إلى إمكانية التدخل إذا ما ارتكب طاغية ما أعمال إجرامية بحق رعيته. ثم ظهر مصطلح التدخل في القرن التاسع عشر 19 م و قد تزامن مع دعوة الدول الأوربية إلى التدخل في الإمبراطورية التركية لحماية المسيحيين الأوربيين، إلا أن الهدف كان سياسي لزعزعة استقرار السلطان التركي[2].

[1]M.Tsagaris Konstantinos: ***le droit d'ingérence humanitaire,*** mémoire en vue d'obtention du D.E.A droit international et communication, septembre 2011.pp 24-34.
[2]Journal of international affairs, Op.cit.

إلا أن الإشكال الذي ظل قائما تمثل في الاختلاف الحاصل بخصوص مفهوم شامل له و لم يكن هناك تمييز واضح بين حق التدخل و حق الحرب، بهذا توجب توضيح مفهوم التدخل الإنساني عن أية حالة أخرى من حالات اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستخدامها، فقد نظر للتدخل لحماية الدول في السابق على أنه حق للدفاع عن النفس إذا تطلب الأمر ذلك و التدخل بموافقة الدولة المعنية أو وفقا لمعاهدات أو اتفاقية ثنائية يكون اقرب للتدخل القانوني.

إن أول من وضع مصطلح التدخل هو الفيلسوف Jean François Revel ، سنة 1979 ليتم التنظير له فيما بعد كل من Mario Bettati و Bernard Kouchner، ليظهر بذلك مصطلح واجب الحماية ممثلا الوجه الجديد لعمليات التدخل الإنساني بطابع جديد.

بعدها أخذت عملية التدخل طابعا آخر بعد وضع معاهدة واستفاليا لسنة 1684، التي أعادت تنظيم العلاقات الدولية و وضعت حدا للخلافات الإيديولوجية الدينية، فأخذ التدخل طابعا سياسيا تنتهجه الدول القوية لتوسيع مناطق نفوذها، من خلال التدخل في الأزمات الداخلية قصد منع انتشارها أو تفاقمها كتدخل الولايات المتحدة في الكاريبي سنة 1904 و تدخل فرنسا في جمهورية إفريقيا الوسطى" *centrafricaine* " إذ كانت الواجهة إنسانية و الخلفية سياسية تمثلت في بسط كل منهما لنفوذه السياسية[1].

ثانيا : البدايات الاولى لحق التدخل :

كما سبق و ذكرنا ظهر مصطلح حق التدخل لأول مرة مع*Jean François Revel*، و نظر له فيما بعد كل من الاستاد *Mario Bettati*و الرجل السياسي الفرنسي *Bernard Kouchner*، في ورقة عمل لهما ، بعد مؤتمر دولي ، هو الاول من نوعه حول واجب التدخل .

[1]ImanBendra ***: the responsibility to protect Libya : legality and legimacy ,NATO intervention***, thesis to the Webster Graduate School London of Webster University in partial fulfillment of the requirement for the degree of master in international relations, MAY 2012,pp 11-12.

نظمت الندوة الدولية سنة 1987 ، من طرف كلية الحقوق لجنوب باريس ، تحت عنوان "*الحق و الاخلاق الانسانية* " تراسها كل من بتاتي و كوشنير M. Bettati &Kouchner . خلص المؤتمر بوضع قرار تم تبنيه من طرف كل المشاركين يدعو الى : " ضرورة الاعتراف ، في ورقة عمل دولية اخرى ، من طرف جميع اعضاء المجتمع الدولي ، على حد سواء بحق الضحايا في المساعدات الانسانية ، و واجب الدول تقديم مساعدتها في ذلك " [1]. عرف هذا النص نجاحا معتبرا ، و قررت السلطات الفرنسية تبنيه و تقديمه لهيئة الامم المتحدة .

تم بدأت الامور تأخذ مجرى رسمي اكثر ، بتنظيم الجمعية العامة نقاشات خاصة بالموضوع ، بعد طلب من الامين العام ، و على اساس قرارين للجمعية العامة في سنتي 1988 ، و 1990 و واحد من مجلس الامن لسنة 1991 ، تم الاعلان عن ميلاد مبدا جديد الا انه غير معترف به في القانون الدولي كما هو . و تجدر الاشارة هنا الى ان الجمعية العامة أقرت حق المساعدة الانسانية لا التدخل ، لتباين المفهومين ، كون الاول لا يخل بسيادة الدولة و يتم برضاها ، في حين التدخل يتم بشكل قهري و فيه تعد على سيادة الدولة[2].

اخد مفهوم التدخل طابعا دوليا ، و استندت اليه الدول في تبرير تدخلها في العديد من النزاعات الداخلية ، و اول قرار للأمم المتحدة ، عرف تنفيد فوري ، ذلك الذي اتى لأجل زلزال 7 ديسمبر 1988 ، الدي هدم جزءا من ارمينا ، ففتح الاتحاد السوفياتي سابقا اقليمه لاستقبال المساعدات الانسانية الدولية.

تعد هذه الحادثة بمثابة انطلاقة الحديث بشكل رسمي عن " حق التدخل " و نسجل في هدا الاطار تنامي عمليات التدخل العسكرية من طرف الدول الغربية في هذه الفترة ، منها التدخل في كردستان العراق سنة 1991 ، بهدف حماية الاكراد المضطهدين من طرف السلطات العراقية ، و في سنة 1994 ، سمحت الامم المتحدة للسلطات الفرنسية بتنفيذ العملية الانسانية" *turquoise* " برواندا لحماية الافراد من ويلات حرب الابادة ، و في نفس السياق ندكر العمليات العسكرية في كل من البوسنة و الهرسك " 1994ـ 1995 " و بليبيريا و سيراليون و في البانيا سنة 1997 [3].

---

[1] Jean marie crauzatie : ***responsabilité de protéger : avancer de la solidarité internationale ou ultime avatar de l'impérialisme*** ,Op.cit .

[2]Journala of international affairs, Op.cit

[3]Galia Glume ***: Responsabilité de protéger*** , le 21 mai 2011 sur : www.opérationspaix.org

الفرع الثاني : المرحلة الثانية للتدخل بعد نهاية الحرب الباردة

بداية سيتم التطرق إلى مفهوم مسؤولية الحماية و مرتكزاتها في العلاقات الدولية، ليتم فيما بعد التطرق إلى تطور واجب الحماية من حق التدخل إلى مسؤولية الحماية و ما كان لذلك من انعكاس على سير العلاقات الدولية مع تغير هيكلة النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة و سقوط الاتحاد السوفيتي الذي عمل على بروز قطب دولي أو قوة دولية واحدة، متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

و جدير بالذكر أن التغيرات الطارئة على الساحة الدولية مع ظهور الفكر النقدي و أثر العولمة الذي زاد من تداخل علاقات الدول فيما بينها و كثف من اعتمادها المتبادل، غيّر من معطيات العلاقات الدولية.

أولا :مصطلح المسؤولية

نتج مصطلح مسؤولية الحماية عن الجمود الذي ابدته هيئة الامم المتحدة تجاه حالات انسانية رهيبة تطلبت المساعدة الدولية ، مثل الوضع الذي كان قائما في البوسنة و الهرسك 1992-1995 ، و برواندا 1994 .

رجوعا الى مبادئ الامم المتحدة و استنادا الى الفصل السابع المادة 02 ، لا يحق التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،ما خلق معضلة امنية دولية ، ادت الى وضع لجنتين دوليتين لتقصي الأحداث و ايجاد حل يبيح التدخل الشرعي للدول بهدف مساعدة الشعوب المضطهدة[1].

كانت بدايات مسؤولية الحماية ، في تقرير اللجنة الدولية للتدخل و سيادة الدول الكندية، لسنة 2001 ، بعد طلب من الامين العام للأمم المتحدة من الجمعية العامة توضيح بخصوص مفهوم التدخل الانساني ، لإيجاد سبل شرعية تجيز تدخل المجموعة الدولية في حالة انتهاك حقوق الانسان أو ارتكاب جرائم ضد الانسانية ، بشكل لا يمس بمبدأ سيادة الدول[2].

[1] www.franceonu.org
[2]www.un.org/fr/preventgenocide/advise/responsability.html

كرد على طلب الامين العام ، شكلت السلطات الكندية لجنة دولية خاصة للتدخل و سيادة الدول سنة 2000 " *CIISE*"، لإيجاد بديل عن اصطلاح التدخل الانساني دون المساس بسادة الدول ، فقدمت هذه اللجنة تقريرها الاول سنة 2001 بعنوان " مسؤولية الحماية " و اوصت بالتقرير على ضرورة توسيع مجال الامن ليشمل الافراد الى جانب الدول ليشمل بذلك مفهوم الحماية[1].

بعد دراسة متأنية للتقرير ، تم تنظيم قمة عالمية ، هي الاولى في تاريخ العلاقات الدولية ، من طرف الامم المتحدة ، سنة 2005 بنيو يورك ، ضمت رؤساء و ممثلي الدول و الحكومات لمعالجة قرار اللجنة الدولية الخاصة لسنة 2001 ، ليوفر هدا المؤتمر الارضية الاولى لتكريس مفهوم مسؤولية الحماية ، تم تبني وثيقة نهائية جاء في المواد الثلاث فيها رقم 138 و 139 و 140 ، الاشارة بشكل مباشر الى مسؤولية الحماية.

تم انشاء لجنتين ، واحدة سنة 2000 و اخرى سنة 2004 ، بطلب من الامين العام "كوفي عنان" للأمم المتحدة امام الجمعية العامة لإعادة النظر في مفهوم سيادة الدول ، كي يضاف الى مسؤوليتها في الحفاظ على امنها من التهديدات الخارجية ، مسؤولية حماية من هم تحت سيطرتها [2].

لينتج عن هذا مسؤوليتين للدول تتمثلان في :

- مسؤولية الدولة عن حماية المقيمين على ترابها .
- و مسؤولية المجتمع الدولي لمساعدة المدنيين في حالة فشل الاضطلاع بمسؤوليتها .

و عليه اخدت مسؤولية الحماية ، حسب تقرير اللجنة الدولية و ما تم تبنيه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنى التالي : "*كل دولة مسؤولة عن حماية شعبها من جرائم الابادة ، التطهير العرقي ، جرائم الحرب ، و جرائم ضد الانسانية ، و في حالة ما اذا كانت السلطات المحلية للدولة غير قادرة على تامين هذه الحماية ، او تكون هي المحرضة على هذه الجرائم ، تتعهد في هذه الحالة ، الامم المتحدة على اخد كل التدابير اللازمة لحماية الشعوب*" .و التدابير اللازمة تشير هنا الى الوسائل القهرية التي يمكن ان يتم تبنيها من طرف مجلس الامناللأممالمتحدة،

[1]Du droit d'ingérence à la responsabilité de protéger , le 14 aout 2012 à 08 :06 sur : www.france-terre-asile-org

[2] Jean marie crauzatie ,Op.cit

وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة[1].

بهذا يكون مبدا المسؤولية استثناء لمبدا سيادة الدولة القومية في العلاقات الدولية ،طبق لأول مرة رغم النقاشات الكبيرة بخصوصه ، في الازمة الليبية ، استنادا الى اللائحة الدولية رقم 1973 " 2011" من مجلس الامن للأمم المتحدة وفقا للفصل السابع لميثاق الامم المتحدة .

ثانيا : ركائز مسؤولية الحماية :

يرتكز مبدا مسؤولية الحماية على ثلاثة اسس نصت عليها الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة للأمم المتحدة العالمي لسنة 2005 ، و صيغت في تقرير الامين العام للأمم المتحدة لعام 2009 ، و هي كالاتي:

أ- تقع على عاتق الدولة المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتطهير العرقي، ومن التحريض على ارتكاب تلك الجرائم؛

ب- تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية تشجيع الدول على الوفاء بهذه المسؤولية ومساعدتها في ذلك؛

ت- تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية استخدام الوسائل المناسبة الدبلوماسية منها والإنسانية وغيرها لحماية السكان من هذه الجرائم. وإذا ظهر عجز الدولة البين عن حماية سكانها، يجب أن يكون المجتمع الدولي مستعدا لاتخاذ إجراء جماعي لحماية السكان، وفقا لميثاق الأمم المتحدة[2].

[1]Marc-Antoine jasson : ***intervention de l'OTAN en Libye « responsabilité de protéger » ou ingérence*** ?, IRIS, 18octobre2011, p, 01.

[2]Assemblée générale des nations unies : **document final du sommet mondiale de 2005**, 66 session, 24 octobre2005, art : 138, 139,140, pp, 33-34.

نستنتج من هذه المبادئ الثلاث ، ان عاتق المسؤولية بداية يقع على الدولة المعنية ، دون تدخل اجنبي ، و في حالة ما ادا ابدت الدولة عدم قدرة على ضمان هذه الحماية للمقيمين على اقليمها ، مواطنين حاملين الجنسية الاصلية ، أو حتى الاجانب ، تنتقل المسؤولية الى الجماعة الدولية في حالة واحدة فقط ، اذا ما تم ارتكاب جرائم فضيعة ، عددها التقرير فيما يلي ؛

- ابادة جماعية ، تطهير عرقي ، جرائم حرب ، أو جرائم مرتكبة ضد الانسانية .

في هذا الحال تستند المجموعة الدولية ، بإحالة من مجلس الامن للأمم المتحدة ، و وفقا للفصل السابع من الميثاق ، الى اخد الاجراءات السلمية لحماية المدنيين و العمل على احلال السلم و وقف النزاع ، في حالة ما ادا تم استنفاد كل الاجراءات السلمية الدبلوماسية لأجل ذلك و لم تكن نافعة ، يتم اللجوء الى القوة العسكرية ، و لكن بحدر كبير ، و قد تم تحديد خمسة مواقع يبيح فيها اللجوء الى القوة العسكرية لمجلس الامن في تقرير اللجنة الخاصة لسنة 2001 ، الا ان النقاشات بشان ذلك ، توصلت الى الاكتفاء بالمبادئ التي اتى بها ميثاق الامم المتحدة ، منها : ان يكون الخيار الاخير هو القوة العسكرية ، حضور سبب مقنع ، توافر النية الحسنة أي لا لأغراض توسعية او ذاتية ، و ان تكون نسبة النجاح عالية في ذلك [1] .

ثالثا : مسؤولية الحماية في اطار هيئة الامم المتحدة .

المعروف في العلاقات الدولية ، و ما جسده ميثاق الامم المتحدة مند وضع معاهدة وستفاليا لسنة 1648 ، هو السيادة المطلقة للدولة القومية باعتبارها الفاعل الدولي الوحيد دون منافس ، ما ينتج عنه عدم التدخل في الشؤون التي هي من صميم اختصاصها الداخلي ، و الا اعتبر ذلك مساس بمبدأ مقدس هو سيادة الدولة و عدم التدخل في شؤونها الداخلية .

[1]Gareth Evans &mohamedSahnoun : ***la responsabilité de protéger*** , rapport de la commission internationale de l'intervention et de la souveraineté des 2tats , décembre 2001,centre de recherche pour le développement internationale, Canada .2001.

الا ان التطور الذي شهده الهيكل التنظيمي للعلاقات الدولية بعد زوال الخطر الشيوعي ، و سقوط الاتحاد السوفياتي كقطب منافس للولايات المتحدة الامريكية ، برز ما يسمى بالنظام الدولي الجديد ، مصحوبا بتغيرات عميقة في سير العلاقات الدولية ، امتد اثره الى المجال الاكاديمي ، الدي عرف عدة تغيرات خاصة في مجال الدراسات الامنية لتغير طبيعة التهديدات الامنية التي اصبحت ذات مصدر داخلي ، لا خارجي فحسب .

شهدت بذلك الساحة الدولية في فترة التسعينات اشكالا عديدة من التدخلات في الشؤون الداخلية للدول بهدف انساني ، و استرجاع السلم و الامن الدوليين ، إلا ان نقطة الانعطاف كانت مع الجرائم في روندا التي لم يتحرك المجتمع الدولي خوفا لاختراق مبدا سيادة الدول ، فكان ان رفع الامين العام سنة 2009 ، 12 جانفي ، تقرير الى الجمعية العامة للأمم المتحدة يطلب فيه العمل على ايجاد طريقة شرعية لتشريع التدخل الدولي بهدف حماية المدنيين اثناء الصراعات المسلحة .

بعد تبني مبدا مسؤولية الحماية اثر القمة العالمية للأمم المتحدة سنة 2005 ، فتحت الجمعية العامة نقاشاتها الخاصة حول الموضوع ، و قبل ذلك تبنى مجلس الامن بعد المؤتمر مصطلح مسؤولية الحماية في العديد من القرارات الدولية ، الا انه لم يصدر قرار محدد لهذا المبدأ من طرف المجلس [1]، و تمثلت القرارات في :

- قرار رقم 1674 (2006) حددت على اثره الاطار المعياري لتحرك مجلس الامن لحماية المدنيين
- قرار 1706 في 31 اوت 2006 ، لنشر قوات حفظ السلام في دارفور ، الا انه لم يطبق .
- اضافة الى القرارين 1970 و 1973 سنة 2011 بخصوص الازمة في ليبيا .

[1] département de l'information : ***la responsabilité de protéger***, mars 2012, sur www.Un.org/fr/preventgenocide/adviser/responsability.

و مع الغموض الذي يعتري مفهوم المسؤولية ، قدم الامين العام تقرير الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 جانفي 2009 ، للتحقيق في مسؤولية الحماية و طلب توضيح هذا المصطلح ، فنظمت الجمعية العامة على اثره نقاشات خاصة بها ، تتعلق بالموضوع ، لتتبنى اول قرار لها بخصوص مسؤولية الحماية في 14 سبتمبر 2009 ، قرار رقم : 63/308 [1].

كما نظمت الجمعية العامة لقاءا غير رسمي اخر يوم 9 اوت 2010 ، للنظر في تقرير الامين العام الدي قدمه يوم 14 جويلية 2010 ، تحت عنوان " انذار مبكر و تقييم مسؤولية الحماية " بحضور اعضاء من المجتمع المدني ، و تجدر الاشارة ، الى انه تم تعيين مستشار خاص لإيضاح مصطلح مسؤولية الحماية ، سنة 2008 ، يعمل هذا المستشار بشكل وثيق مع مستشار الامين العام بهذا الموضوع .

الا ان هدا التطور في مبدا التدخل لحماية المدنيين من الجرائم الانسانية و حتى من الكوارث الطبيعية ، مهما اختلفت جنسياتهم و انتماءاتهم الدينية و العرقية ، لم يحول دون المساس بمبدأ سيادة الدولة القومية المطلقة ، ذلك ان من الدول التي كانت ضد مبدا التدخل في الشؤون الداخلية للدول مهما كان نوعه أو شكله .

بهذا يكون مبدا مسؤولية الحماية قد طبق لأول مرة مند تبنيه سنة 2005 في المؤتمر العالمي للأمم المتحدة ، على الحالة الليبية لحماية المدنيين من الجرائم الانسانية المرتكبة بحقهم من طرف قوى القذافي في اطار ما يسمى بالانتفاضة الشعبية ضد النظام و التي سجلت فيما تم الاصطلاح على تسميته في الاعلام الدولي و بين المحللين السياسيين " بالربيع العربي " أو " الثورات العربية " . و هو ما سيتم تناوله في النقطة الموالية في هدا الفصل ، لدراسة التدخل الدولي في ليبيا من حيت قانونيته و تجاوزاته .

[1]Résolution 34/131, par l'assemblé général de l'ONU a reconnu la nécessité de porter une assistance humanitaire aux populations victimes de catastrophes naturelles en 1988, de la résolution de l'assemblé générale de l'ONU : A/RES/34/131. Sur le lien : www.un.org/fr/resolution.

المبحث الثاني : التدخل الدولي في ليبيا بين الشرعية الدولية و الممارسة السياسية

انطلاق المظاهرات في ليبيا و بالتحديد بمدينة بنغازي استدعى تحرك المجتمع المدني بسرعة لم يشهد لها مثيل من قبل في العلاقات الدولية، لحماية المدنيين الليبيين من العمليات القمعية التي قامت بها سلطات النظام ضدهم، و أمام إدانات جهوية و دولية للوضع في ليبيا و لطريقة اضطهاد القذافي لشعبه، عملت جامعة الدول العربية على طلب المساعدة من هيئة الأمم المتحدة في 22 فيفري 2011، بعد يومين من ذلك اصدر مجلس الأمن للأمم المتحدة اللائحة الدولية رقم 1970 يوم 28 فيفري 2011 عن الوضع في ليبيا، لتذكرة القذافي بمسؤولية الحماية، ليكن قرار ثاني لعدم جدوى الإجراءات غير العسكرية في تهدئة الوضع يوم 17 مارس 2011، حيث تم إصدار قرار رقم 1973 الذي فرض منطقة الحظر الجوي. تمثل في قراري مجلس الأمن بهذا الطابع القانوني لعملية التدخل الدولي في ليبيا، بشرعية و مباركة عربية.

سيتم فيما يلي التطرق بداية إلى دوافع التدخل، ثم مسار عملية التدخل الدولي في ليبيا و أهدافه ليتم في نقطة أخيرة التطرق إلى الخلفيات الاستراتيجية لعملية التدخل.

المطلب الاول : الاطار العام للتدخل الدولي في ليبيا

حتى يكون هناك تدخل لقوى اجنبية في الشؤون الداخلية لدولة ما ، لا بد من توفر دوافع مقنعة تجيز عملية التدخل ، كجرائم حرب ، انتهاك لحقوق الانسان ، تطهير عرقي ، ابادة جماعية ، يبادر المجتمع الدولي على اثرها طلب تدخل هيئة الامم المتحدة بدريعة الحفاظ على السلم و الامن الدوليين .

أثارت الازمة في ليبيا انتباه المجتمع المدني ، لما تضمنته من انتهاكات بحق المعارضة من طرف قوات النظام ، ما دفع بالدول الاقليمية و الجهوية وحتى الدولية إلى التنديد بالوضع الانساني الرهيب بليبيا ، مطالبة القذافي بوقف فوري لا طلاق النار .الا ان استحالة التوافق بين طرفي الصراع زاد من تعقد الازمة في ليبيا ،و رجح الكفة لصالح فكرة الحل الدولي ، على حساب الحل الداخلي أو

الجهوي ، و هو ما كانت تخشاه بعض الدول ، و نخص بالدكر الجزائر ، التي رفضت فكرة التدخل الاجنبي لما لذلك من اثار سلبية ، لا على الوضع في ليبيا فحسب و انما على امن المنطقة المغاربية الساحلية بشكل عام .

بهذا مثلت الاوضاع الانسانية في ليبيا ،الى جانب محددات اخرى ، منها ما هو داخلي و منها ما هو خارجي دوافع للتدخل الدولي في ليبيا دون سواها من الدول الاخرى التي تشهد نفس الاوضاع السيئة خاصة منها ما يتعلق بالأوضاع الانسانية ، و عليه سيتم فيما يلي حصر أهم دوافع التدخل الدولي في ليبيا .

الفرع الاول : دوافع التدخل الدولي في ليبيا

توافرت بليبيا مجموعة من المعطيات التي ساعدت على تحول الازمة الى حرب اهلية تطلبت تدخل دولي لحسمها ، و حالت دون الحل الداخلي و ال الجهوي ، نوجز هده المعطيات فيما يأتي :

<u>أولا : استعصاء الحل الداخلي :</u>

انطلقت المظاهرات في ليبيا بمدينة بنغازي يوم 15 فيفري بشكل سلمي ، نادى فيها المتظاهرون بالإفراج عن المحامي " فتحي تربل " الا انها قوبلت بالقمع من طرف قوى النظام ، و سرعان ما تحولت الى اشتباكات مسلحة بين المعارضة و القوى التابعة للقذافي ، ما خلف وضع امني متدبدب و انتهاك لحقوق الانسان [1].

امام مطالب المعارضة ، المتمثلة في رحيل القذافي نهائيا من الحكم في ليبيا ، و تعنت القذافي و عدم رغبته في التنحي عن السلطة ، استعصى الامر لإيجاد ارضية توافق بين طرفي النزاع ، ما جمد كل محاولات الوساطة الجهوية لإيجاد حل سلمي للازمة و رجح الكفة لصالح الحل الدولي .

[1] ***The crisis in Libya*** . sur: www.responsabilitutoprotect.org

فقد رفضت المعارضة ، منظمة في اطار المجلس الليبي الانتقالي ورقة الطريق التي قدمها الاتحاد الافريقي رغم موافقة القذافي المبدئية على ما جاء فيها ، و طلب اعضاء المجلس الانتقالي المساعدة الدولية و حسم الوضع في ليبيا بعامل القوة العسكرية لإزاحة القذافي نهائيا من على الحكم[1].

ثانيا:فشل الحل الجهوي و الاجماع الاممي

أمام الاعمال القمعية بليبيا ، و الحالة الانسانية المتدهورة ، عملت البلدان العربية على التحرك في إطار الجامعة العربية ، و الاتحاد الافريقي ، بهدف ايقاف الصراع و مناداة القذافي الى وقف اطلاق النار ضد المتظاهرين ، فنظمت الجامعة العربية عدة لقاءات استثنائية ، لدراسة الحالة الليبية و إيجاد حل جهوي للازمة ،إلى جانب الجهود الافريقية في اطار الاتحاد الافريقي الذي أعد خارطة طريق تهدف الى ايجاد حل سياسي للازمة ، يصل من خلالها اطراف الصراع إلى حل سلمي من خلال التفاوض و الحوار الوطني .

إلا أن الجهود الافريقية تم تهميشها تماما في القضية الليبية ، من خلال احالة القضية من طرف الجامعة العربية الى مجلس الأمن ، رغم تنبيه الطرف الجزائري ، في لقاءات الجامعة ، بخطورة التدخل الدولي في ليبيا لما له من تداعيات سلبية على أمن المنطقة و تعقد الوضع في ليبيا .

بهذا كانت الاحالة الاقليمية للقضية الليبية إلى مجلس الامن من طرف الجامعة العربية ، يوم 22 فيفري 2011 ، مطالبة هيئة الامم بدورها في حماية حقوق الانسان ، نقطة إنعطاف في الازمة الليبية ،من خلال تدويلها و خروجها من إختصاص المنظمات الجهوية .

و امام مطالب المنظمات الاقليمية و الجهوية من الجامعة العربية ، منظمة المؤتمر الاسلامي و مجلس التعاون الخليجي بفرض منطقة حظر جوي فوق الفضاء الليبي كان الاجماع الاممي حول التدخل الدولي في ليبيا لحماية المدنيين و وضع حد لأعمال العنف من طرف قوى النظام ، و تجسيدا لهذه الرغبات الداخلية ، للمعارضة ، و الجهوية ،و الاقليمية أصدر مجلس الامن للأمم المتحدة القرار الدولي الاول رقم 1970 يوم 26 فيفري 2011 لتذكير القذافي بمسؤوليته لحماية شعبه و احترام

[1]ImanBendra :***the rsponsability to protect Libya : legality and legimacy ,NATO intervention***, thesis to the Webster Graduate School London of Webster University in parialfulffillement of the requirement for the degree of master in international relations? MAY 2012

حقوق الانسان ، و امام عدم احترام القذافي لما جاء في اللائحة الاممية رقم 1970 ، لجئت المجموعة الدولية الى الوسيلة العسكرية استنادا الى قرار دولي لمجلس الامن رقم 1973 الصادر يوم 17 مارس 2011.

بهذا تكون الحالة الاقليمية للقضية الليبية الى مجلس الامن من ثاني دوافع التدخل الدولي في ليبيا ، لعدم كفاءة المنظمات الجهوية على فض النزاع ، و مثلت بذلك الغطاء الشرعي للتدخل الدولي ، الذي أخذ رغبة جماعية – دولية ، متماشيا و مبادئ القانون الدولي المعمول بها .

ثالثا : الاجماع في مجلس الامن :

بإحالة الازمة الليبية الى مجلس الامن من طرف الجامعة العربية يوم 22 فيفري 2011 ، و ترحيبها بفكرة الحظر الجوي في قرارها رقم 7298 الصادر يوم 02 مارس 2011 ، وفرت جامعة الدول العربية بذلك تغطية شرعية لعملية التدخل الاجنبي في ليبيا ، الى جانب تقرير مجلس حقوق الانسان للأمم المتحدة عن الوضع المأساوي للشعب الليبي من جراء اعمال العنف المرتكبة من طرف القوى التابعة للقذافي ضد المعارضة ، عمل مجلس الامن على اصدار القرار الدولي رقم 1970 لتذكير القائد القذافي بمسؤوليته تجاه شعبه، و واجبه لحمايته من كل اشكال الابادة الجماعية او انتهاكات لحقوق الانسان ، الا ان ذلك لم يكن الحل الناجع [1].

و امام عدم احترام القذافي لما جاء في القرار رقم 1970 ، و توعده بتطهير ليبيا من المتمردين الذي انسبهم الى القاعدة في المغرب الاسلامي و بتسليحه للشعب الليبي ، تم الاحتكام الى القوة العسكرية لحسم الامر بفرض منطقة الحظر الجوي وفقا لقرار مجلس الامن رقم 1973 الصادر يوم 17 مارس 2011 وفقا للفصل السابع لميثاق الامم المتحدة ، بأغلبية 10 اصوات و خمس تحفظات : روسيا ، الصين ، الهند ، المانيا ، البرازيل[2].

[1] لمزيد من المعلومات راجع في هذا الخصوص قرار مجلس الامن رقم 1970 و القرار رقم 1973 لسنة 2011 ، اضافة الى تقرير لجنة حقوق الانسان لهيئة الامم المتحدة ، الى جانب قرار جامعة الدول العربية رقم 7298 الصادر بتاريخ 02 مارس 2011 بشان القضية الليبية .

[2] ارجع الى قرار مجلس الامن رقمك 1973 الصادر يوم 17 مارس 2011

اعتبار الوضع في ليبيا تهديدا للسلم و الأمن الدوليين، سمح لمجلس الأمن الدولي الترخيص بالتدخل لحماية المدنيين من انتهاكات النظام و منع انتشار تداعيات الأزمة الليبية إلى الجوار، أي منع تفاقمها لكي لا تزيد من خطورة الوضع الأمني ، فاكتسب بذلك التدخل الدولي في ليبيا طابعا قانونيا ، بإحالة إقليمية و هو ما أضفى شرعية للتدخل لاستيفائه كل التدابير القانونية ، كون قراري مجلس الأمن اتخذ وفقا للفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة .

الفرع الثاني : هدف عملية التدخل الدولي في ليبيا

- استنادا إلى ما جاء في القرار الدولي رقم 1973 سنة 2011 من مجلس الأمن الدولي، بالرجوع إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة و تطبيقا لمبدأ مسؤولية الحماية ، الذي تم تبنيه من طرف الأمم المتحدة في إطار مؤتمرها العالمي لسنة 2005 ، يمكن إدراج أهدف التدخل الدولي في ليبيا على النحو التالي :
- بعد التنديد بأعمال العنف في ليبيا و ما آل إليه الوضع الليبي من جراء الاشتباكات المتتالية بين قوى القذافي و المعارضة ، قامت المنظمة غير الحكومية "**هيومترايتووتش**" *humanright watch* برفع تقرير ها إلى مجلس الأمن الدولي توصي فيه بسرعة التدخل لحماية حقوق الإنسان، إلى جانب قرار المحكمة الجنائية الدولية بأن ما يجري في ليبيا هي جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية [1].

تحرك مجلس الأمن الدولي على أساس الفصل السابع كون ما يحصل في ليبيا يهدد الأمن و السلم الدوليين و اتخذ قرار التدخل في ليبيا لجملة من الأهداف أهمها :

- الهدف الاسمى للتدخل الدولي في ليبيا ، هو حماية المدنيين و المناطق السكنية المهددة بخطر قوى القذافي ، و العمل على التوصل لحل يعيد الاستقرار و الامن للدولة الليبية ، مع المحافظة على وحدتها الدولية و سلامة اقليمها ، لأجل هذا تم رفض تواجد اية قوة اجنبية على الاراضي الليبية ، مهما كان نوعها او شكلها .

[1]Mehdi Taje : Les enjeux géopolitique de la crise libyenne, Op.cit.

- كما يتعين على الدول الاعضاء ، ان تتولى مهمة التنسيق فيما بينها ، لتقديم المساعدات الانسانية للشعب الليبي ، و اخد كل الاجراءات الازمة في ذلك ، من بينها تسهيل رجوع الرعايا الاجانب المتواجدين في ليبيا من الرجوع الى بلدانهم الاصلية .

المطلب الثاني الاطار القانوني لعملية التدخل الدولي في ليبيا

كما سبقت الإشارة إليه فقد أخذ التدخل الدولي في ليبيا كل الإجراءات القانونية، و مثلت الجامعة العربية غطائه الشرعي، إلى جانب المطالب الإقليمية لبعض المنظمات و هياكل المجتمع المدني ، لتنطلق أولى العمليات الأجنبية على ليبيا يوم 19 مارس إثر انتهاء الندوة الدولية بباريس ، برعاية فرنسية و أمميةلتنتقل في وقت لاحق يوم 31 مارس 2011 إلى حلف الشمال الأطلسي، الذي شن ما يقارب 9000 [1] خرجة، دامت 8 أشهر بهدف حماية المدنيين

فان كان التدخل لحماية المدنيين ، لمادا تم قصف بيت القذافي و مراكز القيادة الليبية و الذخيرة العسكرية ، عدة اسئلة تثير غموض مبدا مسؤولية الحماية و مهمة الناتو ، ان كانت قد احترمت الاهداف المسطرة في القرار رقم 1973 اذ أم عملت على تجاوزها ، و إن كان الأمر كذلك فما هو الرهان الحقيقي من التدخل في ليبيا ؟

بعد التطرق إلى أهداف التدخل سيتم البحث في مستوى التدخل الدولي في ليبيا، ثم إلى أطراف التدخل ليتم في الأخير تقييم عملية التدخل و استنتاج أثارها على الأمن الإقليمي للمنطقة .

الفرع الاول : مسار عملية التدخل الدولي في ليبيا :

تم وضع الاطار لعملية التدخل الدولي في ليبيا خلال اعمال الاجتماع الدولي الذي نظمته فرنسا يوم 19 مارس ،فحدد على اساسه التوجه السياسي و العسكري لتنفيذ القرار الدولي رقم 1973 لمجلس الامن ، و عليه اخد مسار التدخل الدولي في ليبيا جانبين نوردهما فيما يلي :

[1]Organisation du traité de l'atlantique nord : opération Unified Protector, protection des populations et des zones civiles , juin 2011.sur www.nato.int

أ- الجانب السياسي – الدبلوماسي للتدخل الدولي في ليبيا :

بعد إحالة القضية الليبية إلى هيئة الأمم المتحدة بطلب من الجامعة العربية ، عمل مجلس الأمن على دراسة الوضع الليبي من خلال بعث لجنة حقوق الإنسان لتقصي الأوضاع في ليبيا، بغية التدخل لحماية المدنيين تم تشكيل تحالف دولي ممثل في دول غربية و عربية على رأسها فرنسا و بريطانيا العظمى إضافة إلى مساندة أمريكية، هذه الأخيرة التي كانت في البداية متحفظة على المستوى العسكري و السياسي لعدة اعتبارات [1].

كما ساندت عدة دول اخرى هذه المبادرة ، التي يدور هدفها حول وضع الخطوط السياسية و الدبلوماسية للتدخل في ليبيا ، ندكر منه ،قطر ، تركيا ، كندا ،نرويج ، بلجيكا ،دنمارك السويد، اسبانيا ايطاليا واليونان [2].

تم تمثيل هذا التحالف تحت اسم " مجموعة اتصال لأجل ليبيا ، *Groupe De Contact Pour la Libye* " ؛ و تضم هذه المجموعة ، دول الاتحاد الاوربي ،الجامعة العربية ، بعض دول الاتحاد الافريقي ، و كانت لهل عدة اجتماعات لتنظيم عملية التدخل الدولي .

عملت مجموعة الاتصال لاجل ليبيا، على عقد عدة لقاءات دولية ، بغرض دراسة الوضع الامني الليبي ، محاولة في ذلك وضع خيار سياسي لتدهور الأوضاع ، حتى مع عملية التدخل الدولي ، تمتلت هذه القاءات كما يلي :

أول اجتماع كان بباريس ، يوم 19 مارس 2011 ، بهدف التدخل السريع في ليبيا ، تلاه قمة للمجلس الاوربي ، في 25 مارس ، ناقشت الوضع في ليبيا ،و كانت نتائجه كالاتي :

على الاتحاد الاوربية مساندة العملية الانتقالية في ليبيا " عن طريق المجلس الوطني الانتقالي الليبي" ، و العمل على وضع اقصاءات اخرى لحرمان القذافي من الثروات البترولية و الغازية .

[1] كانت امريكا شبه مغيبة عن الساحة في بداية الازمة اين اوكل الدور الى فرنسا ، لتزامن الازمة الليبية مع الانتخابات الرئاسية الامريكية .

[2] Delphine Houba : ***état de la question -l'intervention militaire en Libye*** -,A.poutrain , Bruxelles , novembre 2011,p,9

الاجتماع الثاني لأعضاء التحالف ، كان في لندن ، لأجل وضع الخطوط السياسية الكبرى لعملية التدخل في ليبيا ، و في هذا السياق طرحت تركيا مساعدتها للتوسط بين القذافي و المتمردين ، و الاهتمام بمطار بنغازي ، لغرض تسهيل عملية نقل الاعانات الانسانية [1].

الاجتماع الثالث ، بالدوحة ،يوم 13 افريل 2011 ،حظره اعضاء المجلس الوطني الانتقالي ،انتهت هذه المقابلة ، بوضع صندوق مالي ، للمتمردين ، الا ان وجهات النظر كانت مختلفة بخصوص تسليح المعارضة[2].

في 6 ماي 2011 ، كان هناك اجتماع بروما، ايطاليا، تم خلالها طرح امكانية تمويل المعارضة من خلال الاصول الليبية المجمدة في الخارج ، و التي تقدر ب 60 مليار دولار في الولايات المتحدة الامريكية ، و عمل الاتحاد الاوربي ، على فتح مكتب ببنغازي للتنسيق مع المعارضة و تسهيل نقل المساعدات الصحية و الامنية الداخلية و على الحدود الى القوى المعارضة ، و اعترف مسؤول الدبلوماسية الاوربية بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي كممثل لرغبات القوى المعارضة الليبية [3]. و اجتماع ابو ظبي ، يوم 10 جوان، لمجموعة الاتصال لأجل ليبيا ، انتهى بوضع مبلغ قدره 896 مليون أورو لمساعدة المعارضة.

15 جويلية [4] و 25 اوت ، لقاء الشركاء بإسطنبول ،بحضور "هيلاري كلنتون " لطرح مسالة المخرج السياسي للنزاع ، و امام تعقد الوضع الليبي ، قررت كل من الصين و روسيا و الهند الانضمام الى "مجموعة الاتصال " التي اجتمعت في اول سبتمبر في باريس ، لأجل محاضرة "اصدقاء ليبيا " من مقترب ، اعادة البناء ، و الوعد بديمقراطية حقة و المساعدة المالية بميلغ قدرة 15 مليار دولار لصالح المعارضة .

[1] Communiqué du Sommet de Paris pour le soutien au peuple libyen, 19 mars 2011, sur: http://www.franceonu.org/spip.php?article 5454

[2] William Hague ***:Libya contact group,*** Doha , 13 April 2011 .pdf

[3] Delphine Houba : ***état de la question -l'intervention militaire en Libye***Op.cit.pp 6-9.

[4] *FOURTH MEETING OF THE LIBYA CONTACT GROUP,*istanbul 15 july 2011.

شهدت ليبيا، في هذه الفترة حضور للجنة من الاتحاد الاوربي ، التي ازالت تجميد اصول 28 مؤسسة ليبية ، و اعادت كل من فرنسا و ايطاليا فتح سفاراتهم بطرابلس ، كما تم تنظيم قمة في اطار المجلس العام لأمم المتحدة ، لدراسة مستقبل ليبيا بعد التدخل ، و على اثره تزايد عدد الدول المهتمة للشأن الليبي .

ب- المستوى العسكري لعملية التدخل :

اجتمع اعضاء "مجموعة الاتصال " يوم 19 مارس ، في باريس لأجل دراسة كيفية وضع القرار رقم 1973 لمجلس الامن للأمم المتحدة موضع تنفيد ، الا ان بداية العملية العسكرية كانت مغايرة لما تم الاتفاق عليه اثناء هذا الاجتماع .

فقد عمل اعضاء التحالف على تنظيم بداية الضربات من القاعدة العسكرية الامريكية "رمستاين، ramstein " المتواجدة بألمانيا ، فكانت الضربات الاولى فرنسية ، في جو يسوده الغموض ، الملفت للانتباه هنا ، ان العملية العسكرية تحت هذه الطائلة لا تعد شرعية كونها لا تحترم المعايير المتفق عليها اثناء الاجتماع[1].

في 22 مارس ، تمت مشاورات بين فرنسا و الولايات المتحدة ، لوضع ترتيبات عسكرية تحت طائلة حلف الشمال الاطلسي ، الناتو ، و فعلا حولت العمليات العسكرية تحت قيادة الناتو يوم 31 مارس ، بمساعدة امريكية ، تحت عملية اسم " الحماية الموحدة ، unifiedprotector ، و نجد القائد الكندي " شارل بوشار " على راس اعمال الحلف .

امام تزايد حدة التوترات وصمود القذافي ، كان للناتو عدة ضربات خاطئة ادت بحياة العديد من المدنيين ، الامر الذي خلق شكوك حول نجاعة التدخل العسكري ، و فكرة رحيل القذافي عن الحكم . فعملت كل من لندن، باريس ، روما ، ببعث مستشارين عسكريين للمجلس الانتقالي يوم 20 افريل ، و تلتهم فيما بعد مصر و الولايات المتحدة [2].

[1]Communiqué du Sommet de paris pour le soutien au peuple libyen,19 mars 2011,http://www.franceonu.org/spip.php ?article 5454.

[2]ISABELLE Dath : sept mois de combat, une libération , … et un avenir incertain,31 – 10 – 2011 ,19h19 , vu le 22- 02-2013 .

واعلن الناتو على تكثيف اعماله و عدم التوقف الى حين رحيل القدافي ، اد كتف من ضرباته الى حين الوصول الى الغرب الليبي . وفيما يلي خريطة توضيحية لقوات الناتو في ليبيا.

خريطة تبين توزيع القوى البحرية والبرية للتدخل الغربي

المصدر: جريدة يومية فرنسية[1] Le monde, 25-03-2011

رغم التدخل العسكري في ليبيا ن الا ان هذا لم يمنع الدول المشاركة من المناداة الى اللجوء الى الحوار و الحل السياسي لوضع نقطة نهاية للازمة في ليبيا ،و كذا التوقف عن اطلاق النار[2]، ندكر منهم مبادرات الاتحاد الافريقي ، عن طريق صوت ؛ جنوب افريقيا ،المالي ، موريتانيا ، كونغو برازافيل، كما صرح الكاتب العام للحلف الاطلسي ، السيد : "d'Anders Fogh Rasmussen" ، ان الحل الانسب للازمة في ليبيا يكمن في الحل السياسي ، و ترجمة حرفية لقرار رقم 1973 .

هذا وإن دل على شيء فإنما يدل على الأهداف الخفية للدول الغربية، في الرغبة الكبيرة للإطاحة بنظام القذافي فالتسرع لتحقيق ذلك يتضح من خلال مبادرة فرنسا لإرسال صواريخها يوم 19

[1] Jean Christophe Rufin : **Après l'Intervention en Libye ou s'arrete la guerre humanitaire**, Le Monde, 25/03/2011, http://www.lemonde.fr/idees/article/2011/03/23/apres-l-intervention-en-libye-ou-s-arrete-la-guerre-humanitaire_1497317_3232.html consulté le: 12/05/2011.

[2] Delphine Houba : ***état de la question -l'intervention militaire en Libye*** -, Op.cit , p 13

مارس ، إثر انتهاء الاجتماع المخصص لدراسة كيفية تنفيذ القرار رقم 1973، كما نلحظ غياب الاتحاد الإفريقي في هذا الاجتماع لمبادرته في ذات اليوم بالحل السياسي عن طريق الوساطة بين الطرفين، إلا أن الأمم المتحدة منعت ذلك احتكاما إلى مبدأ الحضر الجوي المفروض على الجو الليبي.

بعد الوصول الى مدينة بني الوليد، و سرت، مسقط راس القذافي و مكان تواجده ، في 20 اكتوبر 2011 ، تم اعلان موت القذافي بسرت ، و بتسارع الأحداث فيما بعد، عمل اعضاء الناتو عن تنظيم اجتماع فوق العادة ، بعد اعلان موت القذافي ، لنقاش نهاية العملية .

في 23 اكتوبر ، اعلن المجلس الوطني الليبي الانتقالي ، تحرير ليبيا بعد 42 سنة من التسلطية و اعلان اللجوء الى الشريعة كمرجعية واحدة لنمط الحكم في ليبيا .

تم انهاء عملية " الحماية الموحدة " نهائيا يوم 31 أكتوبر 2011 ، على الساعة 23سا 59 [1].

الفرع الثاني : الاطار القانوني للتدخل الدولي في ليبيا

تتمثل قانونية التدخل الدولي في ليبيا ، في قراري مجلس الامن رقمي 1970 الصادر يوم 26 فيفري 2011 ، و رقم 1973 بتاريخ 17 مارس 2011 ، صدر كلاهما بضغط خارجي ، خاصة من طرف فرنسا التي كانت اول دولة تنادي بفرض الحظر الجوي على ليبيا و نادت بضرورة تنحي القذافي من على النظام في ليبيا ، الى جانب الاحالة من طرف الجامعة العربية ، فقد كانت قطر و مجلس التعاون الخليجي من اول الدول العربية المطالبة بإدانة اعمال العنف في ليبيا و نادت بإحالة القضية الى مجلس الامن للأمم المتحدة .

انطلاقا مما سبق ستحاول التطرق لمضمون كلا القرارين ، لمعرفة تجاوزات عمليات التدخل من عدمها في ليبيا.

أولا : القرار الاممي رقم 1970 " 26 فيفري 2011 " :

أمام تدهور الاوضاع في ليبيا بعد ايام فقط من انطلاق التظاهرات ، التي عملت السلطات الليبية على اخمادها بطرق عنيفة ، تحرك المجتمع الدولي على غير عادته منددا بالانتهاكات الجسيمة

[1] NATO and LIBYA, Operational Media Update for 22 October sur : www.jfcnaples.nato.int.

لحقوق الانسان من طرف قوى النظام الليبي ، و طلب وقف اطلاق النار ضد المتظاهرين .

اصدر مجلس الجامعة العربية على مستوى وزاري بعد التداول ، قرار رقم 7298 –د.ع/ 153 /ج3 ، منددا بالجرائم المرتكبة ضد المتظاهرين و الاحتجاجات الشعبية السلمية الجارية في العديد من المدن الليبية من جانب السلطات الليبية ، و طالبت بوقف فوري لإطلاق النار[1].

و الى جانب تنديدات كل من المؤتمر التعاوني الاسلامي و الاتحاد الافريقي ، اضافة الى قرار مجلس حقوق الانسان للأمم المتحدة رقم 2/15 ، الدي طالب بإرسال لجنة دولية خاصة لتقصي الوضع في ليبيا و تعيين مرتكبي الجرائم و التحقيق معهم ان امكن ذلك .و امام تنديد الامين العام للأمم المتحدة بالوضع في ليبيا و دعوة العقيد القذافي الى الوقف الفوري لإطلاق النار ضد المتظاهرين ، عمل مجلس الامن وفقا للفصل السابع لميثاق الامم المتحدة بأخذ جملة من التدابير ضد النظام الليبي وفقل للمادة 41 منه ، تمثلت المحاور الكبرى التي تضمنها القرار رقم 1970في ما يلي :

- التنديد بأعمال العنف و مطالبة السلطات الليبية باحترام حقوق الانسان و القانون الدولي الانساني ، و كذا السماح بدخول مراقبي حقوق الانسان الدوليين الى البلاد فورا.
- احالة القضية الليبية الى محكمة الجنائية الدولية ، حيث تحيل الاوضاع في ليبيا ابتداء من 15 فيفري الى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فيها .
- حظر الاسلحة على الجماهرية الليبية ، اد طالب جميع الدول الاعضاء من اخد التدابير الازمة لمنع توريد جميع انواع الاسلحة و ما يتصل بها من اعتدة الى الجماهرية العربية الليبية او بيعها لها او نقلها اليها بشكل مباشر او غير مباشر[2] .
- حظر السفر ، و ذلك بمنع الدول الاعضاء الاشخاص المذكورة اسمائهم في الفقرة رقم 24 من القرار من دخول اراضيها او عبورها .
- تجميد الاصول : بحيث تقوم جميع الدول الاعضاء بتجميد جميع الاموال و الاصول المالية و الموارد الاقتصادية الاخرى الموجودة في اراضيها و التي يملكها او يتحكم فيها ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، القذافي و عائلته ، او المقربين منه [1].

[1]www.arableagueonline.org. جامعة الدول العربية ، اللجنة الوزارية بشان تطور الاحداث بليبيا

[2]Resolution 1970 (2011) , adopted by the security council at its 6491 st meeting , on 26 February 2011. on onu.org

كما دعت جميع الدول الاعضاء للتنسيق فيما بينها و بالتعاون مع الامين العام ، لتسهيل سير المساعدات الانسانية ، و تم وضع لجنة جديدة للجزاءات ، لتسهر على تطبيق الاجراءات المتخذة بحق الدولة الليبية .

و على هذا الاساس تم تذكير القذافي بمسؤولية حماية شعبه ، و مطالبته بوقف اطلاق النار ضد المتظاهرين ، الا ان الاجراءات غير العسكرية لم تجدي نفعا ، و هدد القذافي بالرد ادا ما تم تدخل قوة اجنبية بليبيا ،و امام صعود الاشتباكات القتالية بين القوى التابعة للقذافي و المعارضة ، نادت بعض المنظمات الاقليمية ، كمجلس التعاون الخليجي ، و الجامعة العربية ، الى جانب الحاح فرنسا على ضرورة التدخل لوقف انتهاكات حقوق الانسان و حماية المدنيين في ليبيا ، مدعمة في ذلك من طرف دولة قطر و المملكة المتحدة ، اصدر مجلس الامن قرار رقم 1973 يوم 17 مارس 2011 ، الذي فرض منطقة الحظر الجوي فوق الفضاء الليبي و دعا اطراف التحالف الدولي ، الى اخد كل التدابير اللازمة لحماية المدنيين.

ثانيا : القرار رقم 1973 - 17 مارس 2011 :

تبنى مجلس الامن للأمم المتحدة ، مساء يوم الخميس 17 مارس 2011 ، القرار رقم 1973 ، الذي يقضي الى فرض منطقة الحظر الجوي على الفضاء الليبي ، و اتخاد كل الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين ، كما منع من تواجد اية قوة اجنبية على الاراضي الليبية مهما كان شكلها ، اتخد القرار بأغلبية عشر اصوات و تحفظ خمس دول هي ؛ الصين ، روسيا ، الهند ، المانيا ، البرازيل ، لعد حصولهم على ضمانات كافية بخصوص استخدام القوة اثناء التدخل في ليبيا[2].

تضمن القرار الدولي رقم 1973 بخصوص الازمة في ليبيا النقاط التالية :

- حظر الطيران فوق الاجواء الليبية بهدف حماية المدنيين ، على ان تستثني رحلات الامدادات الانسانية
- مطالبة كل الدول الاعضاء ، بعدم السماح لاي طائرة ليبية - بما فيها الرحلات التجارية – بالهبوط او الاقلاع من اراضيها .

[1]Resolution 1970, Op.cit.

[2] قرار مجلس الأمن رقم 1973 ، 17 مارس 2011 .

- دعوة كل الدول الاعضاء إلى اخد كل الاجراءات الضرورية لحماية المدنيين و المناطق السكنية المهددة .
- ضمان مرور سريع و بدون عراقيل للمساعدات الانسانية .
- تطبيق مبدء حظر الاسلحة الذي تضمنه القرار الاممي السابق رقم 1970 ، و اضافة اسماء اشخاص و شركات و هيئات اخرى الى قائمة الممنوعين من السفر و المعنيين بتجميد اصولهم المالية .
- الحظر ينطبق على كل الاموال و الاصول المالية و الموارد الاقتصادية التي يملكها او يديرها نظام القذافي ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، المتواجدة بإقليم الدول الاعضاء بالأمم المتحدة ، و طلب بتجميد اصول المؤسسة الوطنية للنفط الليبية و البنك المركزي الليبي لصلاتهما بالعقيد القذافي[1].

قرار فرض حظر جوي على ليبيا كان من طرف فرنسا و لبنان و بريطانيا و الولايات المتحدة ، فقد كانت البداية مع اجتماع وزراء الخارجية العرب في إطار الجامعة العربية يوم 12 مارس، خلصت فيه إلى ضرورة إقرار منطقة حظر جوي على ليبيا أمام تطور الانتهاكات الإنسانية ، و رغم الإجماع الذي حظي به القرار إلا أن بعض الدول تحفظت على ذلك منها سوريا ،اليمن ، السودان و الجزائر ، و بحكم تواجد لبنان كعضو في مجلس الأمن في الفترة الحالية تقدمت بكونها ممثلة الدول العربية، عن طريق مندوبها في الأمم المتحدة " **نواف سلام**" بطلب يوم 14 مارس إلى مجلس الأمن الدولي عقد جلسة عاجلة لدراسة القرار تلاها بعد ذلك تقدم فرنسا و إلى جانبها بريطانيا بمشروع قرار إلى مجلس الأمن لفرض حظر جوي و الاحتكام إلى الوسائل العسكرية لتنفيذه.

اجتمع مجلس الامن يوم 14 مارس لدراسة مشروع القرار المقدم من طرف الدولة الفرنسية ، تم انعقد اجتماع ثاني يوم 16 مارس الا ان المشروع لم يحظى باتفاق جميع الدول ، ليضع مجلس الامن يوم 17 مارس 2011 القرار رقم 1973 موضع تصويت للدول الاعضاء ، فكانت النتيجة ان وافقت 10 دول و امتنعت خمس دول عن التصويت و لم يتم استعمال حق الفيتو رغم امتناع كل من الصين و روسيا

[1]Resolution 1973 ,17 mars 2011.onu.org

عن التصويت و اوكلتا المهمة للأمم المتحدة[1].

شاركت عدة دول غربية بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي من أبرزها فرنسا و بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية ، في حين أبدت بعض الدول الأخرى تحفظ عليه، مثل روسيا التي اعترض رئيس وزرائها فلاديمير بوتين بحدة على القرار، وألمانيا التي أبدى وزير خارجيتها قلقا إزاءه هو الآخر.

- **تحليل لفحوى القرار الدولي رقم 1973 (2011)**

بالتمعن في مضمون القرار الدولي رقم 1973 المجيز لعملية التدخل الدولي ، نلاحظ ان القرار يحمل مصطلحات غامضة نوعا ما، مكنت اطراف التدخل من ترجمتها على ارض الواقع كما يتماشى و مصالحها نعمل اولا على تحليل مصطلح : ***كل الوسائل الازمة*** ، ***toutes les mesures nécessaires***:

لم يتم تحديد المعطيات التي يتم اللجوء اليها من طرف المجتمع الدولي أثناء التحرك ، بل ابقت المجال مفتوح ، اما عبارة " كل المعايير الازمة " و عليه، فقد تم تبرير عملية قصف بيت القذافي من طرف اعضاء " الناتو " بفكرة ان المدنيين لن يكونوا بمأمن إلا إذا رحل القذافي ، بهذا تكون عبارة " كل الاجراءات اللازمة " واسعة النطاق ، تقبل تجسيدا متباينا من طرف لأخر .

يجب التنويه الى ان الوثيقة النهائية لمسؤولية الحماية، لم تتناول المعطيات الواجب اتخادها اثناء اللجوء الى عامل القوة العسكرية، بل اكتفت بالتذكير على ضرورة أن تكون الاجراءات المتحدة تتوافق و مبادئ و اهداف الامم المتحدة [2]، و هو ما اكده الامين العام للأمم المتحدة في تقريره لسنة 2009 ،12 جانفي حول تطبيق مبدءR2P .

كما تضمن التقرير النهائي ل: CIISE ،ثلاثة مبادئ تتمثل في : حسن النية ، التوقعات الموضوعية ، و التناسب .

و يعتبر عامل " حسن النية " ركيزة اساسية لعملية الحماية ، إذ يرمي الى حماية الافراد من حالات القهر ، و غذا كان هناك مساس بالحدود او تغيير للنظام ، او التحيز لأي طرف من اطراف الصراع ،

[1]Resolution n°1973, Op.cit
[2] Gareth Evans et Mohamed Sahnoun: la responsabilité de protéger, décembre,2001.

يعد هذا خرقا لمبادئ R2P ، و لا يعتبر هدف شرعي [1]، بهذا يكون تنفيد مهمة الناتو ، تحت عملية الحامي الموحد ، خارجة عن نطاق النية الحسنة ، و يتضح ذلك من خلال الرغبة الملحة لأطراف التدخل في ازاحة القذافي .

كما ان استعمال القوة العسكرية ،لا بد أن يكون في حدود معتبرة ، اي في سياق تحقيق الاغراض الانسانية ، لا زيادة تدهور الوضع اكثر مما كان عليه ، فنلاحظ ان الناتو عمل على قصف بعض المدنيين ، كما تم استهداف البنى التحتية الاقتصادية و الاجتماعية ، الى جانب تهديم كل لمصافي البترول[2] .

هذا، وإن استعمال مصطلح مسؤولية الحماية ، لأول مرة من طرف الناتو في اطار عملية الحامي الموحد ، بهدف اطاحة نظام القذافي ، يمكن ان يمثل انعكاسا سلبيا على مستقبل R2P ، و هو ما نشهده في الحالة السورية ، أين تم التحفظ على مسؤولية الحماية ، خاصة من طرف كل من روسيا و الصين تفاديا لتدخلات الناتو العسكرية .

استنادا الى ما تقدم ، من عرض لفحوى القرارين الدوليين لمجلس الامن للأمم المتحدة ، و التطلع لمجريات الامور في ليبيا بعد انتهاء عملية التدخل ، نلاحظ ان القرارين يحملان الكثير من التناقضات، فمقارنة مع الهدف المنشود من التدخل و ما جاء في القرارين ، يلفت الانتباه ان عملية التدخل تحت قيادة الناتو فيها الكثير من التحيزات ، سيتم في موقع اول التعرض الى نتائج التدخل في ليبيا ليتم التطرق بعدها الى الخلفيات الاستراتيجية للتدخل الدولي في ليبيا .

ثالثا : انحرافات التدخل الدولي في ليبيا

كان لعمليات تدخل الناتو تحت اسم " الحامي الموحد " " *Unified protector* " خرقللهدف المسطر في اللائحة الدولية رقم 1973 ، عملت على ازاحة الكثير من الغموض بخصوص رغبة الغرب للتدخل في ليبيا بالسرعة التي تمت بها دون غيرها من الحالات العربية الاخرى ، خاصة الوضع في البحرين و سوريا .و لهدا سيتم فيما يلي ايجاز انحرافات التدخل العسكري في ليبيا بعد انتهاء مهمة التحالف الدولي للتدخل في ليبيا لحماية المدنيين .

[1]Rodrigue Anicet Tayo :points de mire,CEPES,VOL.2 n°6,13 septembre 2011, disponible à l'adresse www.cepes.uqam.ca

[2] Jan Maessen :thelibyan intervention, Op.cit,pp 45-46.

➢ *أ- انحرافات التدخل من حيث الهدف:*

رجوعا إلى ما جاء في اللائحة الدولية رقم 1973 الصادرة يوم 17 مارس 2011 ، يكمن الهدف الاسمى من التدخل الدولي في ليبيا لحماية المدنيين و الاماكن الواقعة تحت القصف أو المهددة بالقصف من طرف القوى التابعة للقذافي ، فقد تضمن القرار مجموعة من التوصيات منها : حماية المدنيين ، اقرار منطقة الحظر الجوي ، منع السفر ، تجميد الاصول المالية ، وقف اطلاق النار الفوري ، و طلب الدول الاعضاء للتعاون مع الامين العام للأمم المتحدة قصد مساعدة المدنيين[1] .

واستنادا الى عدة تقارير لعملية التدخل الدولي في ليبيا منها تقرير لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة و قرار المجتمع المدني ، تبن ان الحلف الاطلسي لم يتبع بالحرف تعاليم القرار الدولي رقم 1973 و يتضح ذلك من خلال ما يلي :

بينما كان الهدف من التدخل هو حماية المدنيين و الاماكن المهددة بالقصف أو الواقعة تحت القصف ، ارصدت تقارير المجتمع المدني و حقوق الانسان انتهاكات جسيمة من طرف الناتو ، اد صرحت بضرب مدنيين بليبيا عوض حمايتهم ، كما ان استهداف بيت القذافي و عائلته راح ضحية ضربات الناتو في هذه العمليات ابن القذافي و ثلاثة من احفاده [2].

و من التجاوزات التي اقترفها الناتو ندكر كذلك تزويد بعض دول التحالف الدولي المعارضة و اعضاء المجلس الوطني الانتقالي الليبي بالأسلحة و تلقي المجلس مساعدات عسكرية و فنية من تدريب للمعارضة على الاسلحة الجديدة من طرف الدول الغربية ، و حتى من طرف اعضاء الناتو لأعضاء المجلس الانتقالي .

فقد كشفت عمليات الناتو مع الايام تدخل فعلي في الصراع ، إذ أصبحت تشبه عمليات مساعدة عسكرية لا انسانية لصالح المعارضة لإسقاط نظام القذافي [3]، و هو ما يتضح من خلال

---

[1] Résolution 1973(2011), Op.cit.

[2] ***تقرير الشرق الاوسط 115 – 14 كانون الاول/ديسمبر 2011 : المحافظة على وحدة ليبيا : التحديات الامنية في حقبة ما بعد القذافي ، مجموعة النزاعات الدولية***

[3] Marc Antoine Jasson :*intervention de l'OTAN en Libye « responsabilité de protéger » ou ingérence ?,*18 octobre 2011 sur : www.IRIS.net

تصريحات كل من الرئيس الفرنسي السابق " نيكولا ساركوزي ، و دافيد كمرون الوزير البريطاني الاول ، و الرئيس الامريكي في لقاء لجريدة *new York times*، الامريكية بان الهدف من العملية ليس الاطاحة بالقذافي ، و لكن لن تتوقف عمليات الناتو مادام القذافي على راس الحكم في ليبيا [1].

مع العلم ان التدخل كان يستهدف حماية المدنيين لا اسقاط النظام ، الا ان ضربات الناتو كانت مغيرة تماما لما جاء في اللائحة الدولية رقم 1973 ، إد تم استهداف مراكز القيادة العسكرية و الدفاع الجوي الليبي قصد اضعافه و هو ما يخلف ما تم الاتفاق عليه دوليا ، اد اطلقت القوات الامريكية و البريطانية في اليوم الاول 124 صاروخا عابرا من نوع " توماهوك " ضرب اكثر من 20 منظومة دفاع مضاد للطيران غالبها على الساحل الليبي المطل على المتوسط [2].

❖ ***ب- التلاعب بحدود التدخل الدولي في ليبيا***

تمثلت حدود التدخل في اللائحتين بما يلي :

- تطبيق قرار الحظر الجوي ، اي منع تحليق الطائرات الليبية ، كما تمتنع الدول الاعضاء عن السماح للطائرات الليبية بالتحليق فوق فضائها أو ان تحط على اراضيها ، عدا المساعدات الانسانية.
- استبعاد اية قوة احتلال بالأراضي الليبية ، و حظر تصدير الاسلحة الى ليبيا [3].

لم يتم احترام حدود اللائحتين الدوليتين من طرف قوى التحالف ، اد عملت فرنسا على تزويد المعارضة بالسلاح ،و صرحت قطر ، باعتبارها الدولة العربية الوحيدة التي ساهمت في العملية العسكرية مبررة ذلك بانها ذات اهداف انسانية ، بمساعدة المعارضة من خلال تزويدها بالأسلحة و تقنيين في المجال لغرض اسقاط القذافي و تنحيه عن السلطة.

---

[1] Sarkozy, Obama, Camerone *: Kadhafi doit partir* , sur www. lefigaro.fr .

[2] محمد عبده حسين : *التدخل الدولي في ليبيا " فجر اوديسا* " جريدة العرب الدولية " السرق الاوسط " العدد 11805 ، الجمعة 25 مارس 2011 .

[3] Résolution 1973(2011) Op.cit.

يتضح من الوضع الليبي بعد عملية التدخل و التقارير الدولية للجان الدولية لحقوق الانسان ، ان التدخل الدولي في ليبيا اخد طابعا سياسيا اكثر منه انساني ، ذلك ان التلاعب بهدف و حدود اللائحة الاممية رقم 1973 و حتى اللائحة رقم 1970 ، يكشف عن الخلفيات الاستراتيجية لرغبة الغرب بشكل خاص من التدخل في ليبيا ، و بشكل سريع في حين تشهد سوريا حاليا وضعا مأساويا أكثر ما كانت عليه ليبيا ، و قيام المظاهرات مرة اخرى بالبحرين رغم اخمادها في البداية من طرف مجلس التعاون الخليجي ، فما حقيقة التدخل الدولي في ليبيا ، هل هو تلبية لأطماع سياسية اقتصادية ، خدمة لمصالح الدول الغربية في المنطقة دو صبغة انسانية ، امفعلا تشهد العلاقات الدولية تحولا نحو اخلاقية العلاقات الدولية من جديد برواج مبدا مسؤولية الحماية.

كما أثار ت مسؤولية الحماية عدة تناقضات و غموض بشان محتواها لما تم اقترف حلف الشمال الاطلسي من تجاوزات جعلت الدول تتخوف من رواجها كعادة في العلاقات الدولية ، وهو ما ادى بروسيا و الصين للتحفظ بشكل قطعي عن تدخل ثاني في سوريا ، لاعتبارهما ان القرار الدولي رقم 1973 تم تجاوزه تماما من قبل الحلف ، كما تم التلاعب بخصوص استعمال القوة العسكرية في ليبيا .

المبحث الثالث : التدخل الدولي في ليبيا : دراسة في التداعيات و الخلفيات الاستراتيجية

كان للتدخل الدولي في ليبيا مخلفاته على الصعيدين المحلي الخارجي، منها ما كان ايجابي يخدم الهدف الذي قامت لأجله و منها ما كان سلبي قد ينتج عن بعض الإخفاقات أو بعض الانحرافات عن الهدف المنشود و هو ما يعكس حقيقة التدخل و يوضح خلفياته الاستراتيجية، و عليه سيتم التطرق إلى تداعيات التدخل في ليبيا على المستويات الثلاث ، داخليا، جهويا و إقليميا.

المطلب الاول : دراسة في تداعيات التدخل الدولي في ليبيا

كان للتدخل الدولي في ليبيا انعكاسات سلبية الى جانب الا يجابيات التي حظي بها الشعب الليبي من اغاثة للجرحى و مساعدة للمعارضة في مواجهتها لقوى القذافي ، الا ان هذا لم يكن كفيل للإخماد فتيل الازمة و اعادة اقرار السلم و الاستقرار بالدولة الليبية بل تعدى ذلك حدودها الاقليمية ليصل الى دول الساحل الافريقي ، مرورا بالمنطقة المغاربية التي شهدت دولها انعكاسات الازمة في ليبيا

بشكل مباشر نظرا لقربها الجغرافي منها .

بهذا تنقسم تداعيات التدخل الدولي في ليبيا على الوضع الأمني الداخلي الليبي إلى ما يلي :

الفرع الاول التداعيات المحلية

أ- : تداعيات امنية

تمثل الوضع الأمني الليبي بعد نهاية عملية الحامي الموحد بالمتذبذب و غير المستقر، فالحرب الأهلية التي دامت ستة أشهر صعبت التحول إلى مرحلة انتقالية تتفق في إطارها جميع القبائل الليبية على طريقة نظام الحكم الذي سيتم تبنيه لتنظيم الحياة السياسية و إعادة الشرعية الدولية لليبيا فقد عمت الفوضى و اللإستقرار الأمني بارتفاع معدلات القتل، تفاقم جرائم الاختطاف، استمرار التفجيرات المفخخة التي مست عددا من المرافق الأمنية و المنشآت الحكومية و الشخصيات السياسية و العسكرية ، تشعب عمليات السطو و النهب المسلح و استهداف المقرات الدبلوماسية و القنصلية، كان منها إضرام النار في السفارة الأمريكية ببنغازي، أودت بحياة أربعة أمريكيين منهم السفير الأمريكي و كذا الهجوم الأخير بداية شهر جانفي على القنصل الايطالي [1].

اضافة الى التصارع على السلطة السياسية و استهداف الدبلوماسيين ، ما دفع ببعض الدول الى سحب سفرائها من ليبيا أو التقليل منهم ، كفرنسا و الولايات المتحدة و مصر هذا على سبيل المثال لا الحصر .

كما ادى الانفلات الامني الذي ساد الوضع الداخلي بليبيا من جراء انسحاب قوات الزنتان و مصراتة من العاصمة ، كونهما كانوا يمثلوا الجناح الامني لمنظومة الحكم السابق ، الى انتشار الميليشيات المسلحة التي بلغ عددها حسب بعض التقارير 500 ميليشا ، التي يكمن خطرها في رؤاها و استحواذها على كميات كبيرة من الاسلحة ، اضافة الى الصراع القبلي – العشائري على السلطة ،و ذلك برغبة كل قبيلة السيطرة على مقالد الحكم و الخوف من تهميشها في المرحلة المقبلة ، فقد احتدم الصراع بدءا من مدينة ابن الوليد الى العاصمة طرابلس ، ثم الجبل الغربي ، وصولا الى الجفرة و

[1] مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية : ليبيا بعد عامين لقيام الثورة ...بين مطرقة الفوضى الامنية و سندان التدخل الاجنبي ،13 فيفري 2013 ،العدد : ١٢٧٤٥

كفرة و سبها و غيرها من المناطق[1] .

هذا و اضافة الى انتشار السلاح بمختلف اشكاله و انواعه بين افراد الشعب الليبي نتيجة لتسرب عتاد الحكومة اثناء الازمة ، الى جانب تسليحهم بكم هائل من العتاد العسكري الغربي – الاوربي للقضاء على النظام و رموزه

ب- تداعيات اجتماعية اقتصادية

لقد اثرت الازمة في ليبيا على عصب الاقتصاد الليبي ، المتمثل في الانتاج البترولي الذي تراجع اثناء فترة الصراع ، الى جانب تجميد الاصول الليبية التي كان لها اثر سلبي كبير على الوضع الاقتصادي الليبي الى جانب تراجع صادراته النفطية [2]حيت تراجع انتاجها النفطي الذي كان 1,789,000 برميل /يوميا سنة 2010.

كما كان للازمة الاثر الكبير على ارتفاع نسبة البطالة ، خاصة بعد تدمير هياكل الدولة العاملة التي كانت تعتبر المصدر الوحيد لتشغيل اليد العاملة في ليبيا نظرا لغياب القطاع الخاص، كما ان اعادة اعمار ليبيا يتطلب مخطط جيد الاحكام يأخذ بعين الاعتبار كل مطالب الحياة فيها ، من جانب سياسي ، و اقتصادي ، و اجتماعي ،و امام غياب كفاءات ليبية مؤهلة لذلك ، يتعذر على الطرف الليبيون اللجوء الى المساعدات الخارجية .

الفرع الثاني : التداعيات الاقليمية

لم تشهد ليبيا لوحدها تداعيات التدخل الدولي بها ،بل تعدت حدودها الاقليمية لتشمل كامل المنطقة المغاربية – الساحلية ، لتأثر بشكل مباشر على دول الجوار من الجزائر ، تونس ، مصر ، تشاد و النيجر و بشكل متعدي المالي .

لقد اخدت مخلفات الازمة في ليبيا على الامن الاقليمي للمنطقة المغاربية – الساحلية اشكالا متعددة ، لترابط القطاعات الامنية ببعضها البعض ، و عليه سيتم فيما يلي التطرق الى تداعيات الازمة الليبية على الامن الاقليمي للمنطقة في مستوياته المختلفة .

[1]Daniel mockli : la Libye après Kadhafi : ***TRANSITION POLITIQUE ET OPTION OCCIDENTALE*** ,surwww.ssn.ethz.ch

[2] Libye 2012 sur : www.africaneconomicoutlook.org

أولا : التداعيات الامنية

ادت الازمة في ليبيا و سقوط القذافي الى زيادة تفاقم الوضع الامني الهش في المنطقة الساحلية الافريقية ، و خلقت تهديدات امنية جديدة لدول المنطقة المغاربية . يمكن ايجازها فيما يلي :

أ- انتشار الاسلحة بشتى انواعها :

من الانعكاسات المباشرة للازمة الليبية بعد سقوط القذافي ، و بعد عملية التدخل الدولي ، انتشار الاسلحة الثقيلة و الخفيفة بشتى انواعها ، و تجدر الاشارة الى انها لا تعد اسلحة النظام الليبي فحسب ، بل ترجع كذلك الى العتاد الحربي الاجنبي ،و بالتحديد الغربي الذي زودت به المعارضة اثناء تدخل الناتو ، إذ تم العثور في شهر جوان بالجنوب على 600 كلغ مفجرات semtex، تم حجزها من قبل السلطات النيجرية اثناء ايقاف جماعة من التابعين للقاعدة على الحدود الشمالية النيجرية [1].

و حجزت السلطات الجزائرية لكمية كبيرة من الاسلحة بجنوب البلاد ، و القائها القبض في شهر ديسمبر 2012 على ستة ارهابيين يعتقد انتمائهم الى حركة التوحيد و الجهاد في غرب افريقيا بمالي ، و صادرت اسلحة و قذائف كانت بحوزتهم [2].

و هو ما اعربت عنه دول الساحل في ندوة بالجزائر منظمة من طرف الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الساحلية الجزائري ، عبد القادر مساهل ، اد حدرت هذه الدول من انتشار الاسلحة المتداولة بين المعارضة في ليبيا و وقوعها بين الجماعات الارهابية دات العلاقة مع تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي ، لما لذلك من اثر سلبي على الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للمنطقة[3].

ب- ظاهرة الطوارق ، و استئناف الكفاح المسلح بشمال مالي :

---

[1] JaqueHogar ***: répercussions sécuritaires de la guerre en Libye sur la zone Maghreb- Sahel*** ,intervention Bruxelles , 16/02/2012.

[2] جريدة جزائرية يومية الخبر ، موقع الكتروني

[3] Yassine Boukhedouni : ***les effets de la crise en libye sur le trafic d'armes légères et lourdes dans la région du maghreb-sahel***,ERTA,2012 sur www.erta-tcrg.org/analyses/libye -armes.html

الى جانب مشكل الاسلحة نسجل رجوع الطوارق التي كانت مجندة في صفوف الليبية التابعة للقذافي ، فبعودة هذه الجماعات الى بلدها الاصلي ، عملت على زعزعة الاوضاع الامنية ، و كمثال مباشر لذلك ، الحرب في مالي ، التي عمل الطوارق العائدون من ليبيا على تحويل المطالب السلمية الى حركات انفصالية ، تنادي بقيام دولة ترقية تحترم فيها حقوق الطوارق و يعيد لهم على اثرها اعتبارهم[1].

و لا ننسى الإشارة إلى مشكل الفارين من ليبيا لكثرة أعمال القتل و النهب إلى الدول المجاورة ، بالجزائر و تونس و مصر ، و منهم من شق البحار فكانت هجرته إلى الدول الأوربية في مقدمتها ايطاليا. إن الدول المستقبلة لم يعد في مقدورها استقبال هذا الكم الهائل من اللاجئين إضافة إلى جاليتها العائدة من ليبيا، لما لذلك من أثر على أمنها الداخلي و استقرارها، كما تخشى من انتشار لفكر الجريمة المنظمة و انتشار للأمراض المزمنة.

فالجزائر مثلا ، امام تلقيها للألاف من اللاجئين الصحراويين لا يسعها ان تستقبل اللاجئين الليبيين و تعاملهم بذات المبدأ، لإمكانية قيام حرب من على حدودها للقرب الجغرافي بين البلدين ، الى جانب اخدها احتياطات عدم التعرض لنفس السيناريو العربي المتداول ، الى جانب دولتي تونس و مصر اللتان تشهدان عدم استقرار لما عايشتاه من أحداث مماثلة للوضع الليبي و ان لم تكن بذات الحدة ، ال ان تلقيها للاجئ دولة اخرى سيزيد من عبئها الامني في حين هي في حاجة الى استقرار لنجاح العملية الانتقالية.

ثانيا : التداعيات الاقتصادية

تواجه منطقة الساحل تهديدات أمنية متعددة مرتبطة بتواجد الإرهاب ، انتشار الأسلحة ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، انتشار الصراعات الكامنة، تدهور بيئي و اضطرابات تتعلق بالحكم، و مع الأزمة الليبية لسنة 2011 تفاقم الوضع الأمني لدول المنطقة، لعدة أسباب منها رجوع العمالة التي كانت تعيش بليبيا إلى مواطنهم الأصلية ، خاصة الدول التي تشهد حدود مباشرة مع ليبيا،

[1] Laurence aida ammour ***:les enjeux de sécurité émergents au Maghreb et au sahel depuis le printemps arabe***, sécurité, MED2012 , bilan .

إذ استقبلت النيجر حولي 200 ألف عائد ، و مالي حولي 30 ألف ، و 150 ألف بتشاد و 40 ألف بموريتانيا[1].

نلاحظ ان عدد العائدين الى بلدانهم الاصلية من بعد الازمة في ليبيا كان عددا كبيرا ، و قد اثرت هذه الطاهرة على الدول المستقبلة ، لتأثير العائدين على الاستقرار السياسي و الاجتماعي لبلدانهم الاصلية ، مما يزيد من نسبة البطالة بهذه البلدان و تراجع مستواها الاجتماعي ، كما قد يؤثر على استقرارها السياسي ، و توازنها الاقتصادي ، ففي حين كانت هذه العمالة تساعد بشكل غير مباشر على تنمية البلاد بمساعداتها المالية اثناء فترة عملها بليبيا [2]، نلاحظ عودتها الى بلدها بدون شيء مضاف ، لا عمل و لا من اين تؤمن حياتها و هو ما سيزيد على عبئ هذه الدول .

كما نلمس الاثر الاقتصادي للازمة الليبية على دول الجوار من خلال انقطاع المساعدات المالية التي كان يقدمها القذافي لدول الساحل الافريقي بشكل خاص ، الى جانب الاستثمارات الاقتصادية المباشرة في افريقيا ، فقد كانت ليبيا تعد اكبر شريك اقتصادي لتشاد ، و اكبر مساعد للاقتصاد المالي و النيجر[3] ، فقد كان يعتبر القذافي من اكبر المستثمرين في المنطقة الساحلية الافريقية ، و ال يتوقف تأثيره على حد الدول الافريقية بالساحل ، بل يمتد الى مصر و تونس ، اين شهدتا رجوعا لعدد كبير من العمالة التي كانت بليبيا ، فقد تأثر الاقتصاد التونسي بالأزمة الليبية للترابط الوثيق بين البلدين في القطاع التجاري الاقتصادي .

الفرع الثالث :التداعيات الدولية للازمة الليبية

تجاوزت تداعيات الازمة الليبية مجالها المحلي و الاقليمي لتصل الى المتوسط ، لترابط الدول اقتصاديا و تجاريا ، اذ تعد ليبيا المصدر النفطي الاول لدول الاتحاد الاوربي ، و سوقا واسعة لاستثمارات دول اخرى كالصين و روسيا ، و عليه كانت تداعيات الازمة في ليبيا على دول المتوسط دات مستوى اقتصادي يليه مستوى امني نوجزه فيما يلي :

[1]Conseil de sécurité : lettre datée du 17 janvier 2012, adressée au président du conseil de sécurité par le secrétaire général, 18 janvier 2012, p, 06.
[2]African union : rapport du résident de la commission sur la situation dans la région du sahel, AddisAbaba, Ethiopie ,314 eme réunion au niveau ministériel, 20 mars 2012.
[3]Conseil de sécurité, op.cit.

اول تخوف غربي من الازمة الليبية تعلق بالعامل الاقتصادي التجاري ، فقد افقدت الازمة الليبية عدة صفقات تجارية بالملايين الدولارات لكل من روسيا و الصين بشكل كبير ، اد نشرت احد المصادر الروسية بان روسيا يمكن ان تفقد ،مليار دولار بشان صفقة بيع اسلحة لليبيا بقيام الحرب بها ، و توقف لعدة شركات بترولية عادت الى بلدانها لسبب قلة الامن في ليبيا

كما تتخوف الدول الغربية ، و بشكل خاص دول الاتحاد الاوربي من انتقال التداعيات الامنية بالمنطقة المغاربية الى داخل اقاليمها ، و في هدا الاطار ندكر مشكل الهجرة غير الشعرية التي تؤثر بشكل سلبي على الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي للدول المستقبلة ، خاصة فرنسا و ايطاليا لقربهما من دول الضفة الجنوبية للمتوسط ، لفرار عدد هائل من المواطنين الليبيين والافارقة الى الدول الاوربية بحتا عن الاستقرار و الامن ، اضافة الى ظاهرة انتشار الاسلحة الخفيفة ، و التي من الممكن وصولها الى الضفة الشمالية من المتوسط و هو ما حدرت منه الجزائر اثناء الازمة الليبية و رغبة الدول الغربية في فرض منطقة حظر جوي على ليبيا ، من ان ذلك سيؤدي الى انتشار الاسلحة التي من شانها تهديد الامن الاقليمي و كدا المتوسطي [1].

بعد التطرق الى اهم التداعيات التي ادلت بها الازمة الليبية على المستويات المتعددة ، ندرج في ما يأتي الخلفيات الاستراتيجية من التدخل الدولي في ليبيا بغض النظر عن الواجهة الانسانية التي تم على اثرها ، لان المتتبع لمجريات الامور اثناء بداية التدخل ، و طبيعة الوضع الامني بعده لا يتطابق و الاهداف المتفق عليها في اللائحتين الدوليتين رقم 1970 و 1973 لسنة 2011 بخصوص الوضع في ليبيا

المطلب الثالث : خلفيات التدخل الدولي في ليبيا

اخد التدخل الدولي في ليبيا طابعا سياسيا ، غير الطابع الانساني الذي تم الاعلان عنه في قراري مجلس الامن ، من حماية المدنيين و تقديم المساعدات الانسانية لحماية حقوق الانسان و الحفاظ على السلم و الامن الدوليين ذلك ان التجاوزات التي ارتكبها الناتو في اطار عملية "الحامي الموحد " و الوضع الليبي بعد عملية التدخل ازاح الغموض عن حقيقة الدافع الدولي من التدخل .

[1]Jan maessen *: the Libyan Intervention,Triumph and Downfall Of the Responsability to Protect in one* , master thesis, department of political science, Leiden universitie , June 2012 .

سيتم فيما يلي التطرق الى خلفيات التدخل الدولي في ليبيا حتى نتمكن من ازاحة الغموض عن حقيقة التسرع لمساعدة الشعب الليبي لبلوغ مطالبه و تغيير الدول الغربية لموقفها من الانتفاضات الشعبية في الازمة الليبية.

الفرع الاول : الاعتبارات الجيوسياسية

يمثل الموقع الاستراتيجي لليبيا محل اهتمام القوى الكبرى لما تتميز به من حدود مع العديد من الدول ، الجزائر ، تونس و تشاد و النيجر ، اضافة الى توفرها على احتياط نفطي يقدر ب 60 بالمائة من احتياطي النفط العالمي و الغاز اي ما يعادل 46.5 مليار برميل احتياطي ، عشر اضعاف احتياطي مصر[1].

و تملك أعرض ساحل من بين الدول المطلة على البحر المتوسط، يبلغ طوله حوالي 2000 كم و تواجدها في مفترق طرق ، تربط بين القارات ما يسهل حركة التجارة الدولية ، اد تعد موانئها صالحة لاستقبال السفن على مدار السنة ، و تشكل منافذ جيدة للتجارة الدولية ، و لبعض الاقطار الافريقية كالنيجر و تشاد و مالي مع العالم الخارجي .

استنادا الى ما سبق يتضح من ان الهدف من التدخل في ليبيا لا يحمل دوافع انسانية محضة ، اد لو كان الهدف من ذلك هو المدنيين لما لم يتم التدخل في كل من تونس و مصر ، أو بالبحرين ، و لمادا كل هذا التماطل للتدخل في سوريا التي تشهد انتهاكات جسيمة بحق المدنيين .

ان الغرب يتخوف من قيام حرب اهلية بليبيا تصل تداعياتها الى الحدود الاوربية ،و ما ينتج عنها من هجرة غير شرعية تعمل على زعزعة استقرار سوق العمل ؛

اضافة الى انتشار الاسلحة و سهولة وصولها الدول الاوربية ، بهدل تواجد الدول الاوربية على ساحة المعركة و مشاركتها في حل الازمة ، يساعدها على معرفة سير الامور و ما هو مآلها ، افضل من ان تكون بعيدة عن الميدان .

و هناك من التحاليل ما تشير الى ان استهداف ليبيا يعد أمر مبرمج له من طرف الولايات المتحدة

[1] http://www.ogj.com/index.html

وفقا لأجندة عسكرية في كامل الشرق الاوسط و اسيا الوسطى بهدف السيطرة على النفط[1]، و ادا ما اخدنا بهذه الفرضية نلحظ ان العامل النفطي يعد واحدا من بين عدة اهداف قد يكون معظمها خفيا لحد الساعة ، صحيح ان ليبيا تتوفر على اكبر احتياطي للنفط العالمي ، يقدر بحوالي 3.5 و هو ما يمتل ضعف المخزون الامريكي [2]، و تتوفر على انتاج نفطي يقدر ب 66 مليون برميل يوميا يصنفها من اكبر اقتصاديات القارة الافريقية تليها نيجريا و الجزائر.

لا يعتبر العامل البترولي من اهم الدوافع الدولية للتدخل ، لكون الصادرات النفطية ما وراء المتوسط كانت على احسن ما يرام ،كما قررت السلطات الليبية من رفع انتاجها النفطي ، الا ان الملفت للانتباه هو التواجد الصيني بالقارة الافريقية عامة مؤخرا بشكل واسع في المجال الصناعي و الخدماتي ، و تواجدها بالقطاع النفطي في كل من النيجر و ليبيا ، اد تلعب دورا محوريا في الصناعة النفطية الليبية ، اد تشغل الشركة البترولية الصينية حولي 30 الف عامل ، و تصدر ليبيا 11 بالمائة من انتاجها النفطي الى الصين ، انطلاقا من هذا الاعتبار تعتبر الولايات المتحدة التواجد الصيني في المنطقة مهددا لمصالحها .

الفرع الثاني : الاعتبارات الجيو استراتيجية

يختلف الهدف الجيو استراتيجي من طرف لأخر و ذلك لما يتماشى و الاجندة السياسية لكل واحد ، و مع تعدد اطراف الصراع في عملية التدخل الدولي في ليبيا ، فقد تباينت الاهداف من طرف لأخر، نركز من بينها على فرنسا و بريطانيا الرائدتين لعملية التدخل ، الى جانب الولايات المتحدة .

لقد عمل القذافي على رفع اول قمر صناعي افريقي ، مع تسديده لنصف الدين الافريقي ، افقد بذلك الغرب عدة مليارات يقبضها كل سنة لخدمة الانترنيت من الدول الأفريقية ، كما ارتفعت الاستثمارات الليبية في غرب افريقيا في سنة التسعينات بشكل كبير ، فأصبحت اكبر حليف

[1]Michel Chossndousky, le 22 mars 2011 , sur www. Mondialisation.cc
[2] Rapport : l'opération libye et la bataille du pétrole : redessiner l'Afrique.

اقتصادي لتشاد ، و المستثمر الاول في بعض الجدول الافريقية خاصة بدول الساحل الافريقي ، و هو ما لم يكن يتماشى و الاجندة السياسية للغرب ، ذلك ان تواجد ليبيا بالحدود التشادية و تحكمها بالسوق النفطية في المنطقة يثير مخاوف القوى الغربية من ان تستغنى دول الساحل الافريقي عن المساعدات الغربية ، وز هدا ليس لصالح انساني و لكن لهدف نفطي ، رغبة الغرب في السيطرة على منابع النفط الكبيرة ، لتزايد الحاجة اليه مستقبلا، فتشاد بها مخزون معقول من النفط ، و يعتبر جنوب تشاد منفذا هامل لمنطقة دارفور – السودان ، اضافة الى قرب ليبيا من الجزائر[1] .

يدل ما سبق ان التحكم بليبيا يعني التحكم بمنابع النفط الغنية ، فموقع ليبيا الاستراتيجي يمكن من التحكم في عدة وجهات افريقية ، منها تشاد و النيجر ، فالولايات المتحدة تعتبر هذه الاخيرة ذات اهمية في اجندتها لما تتمتع به من اليورانيوم ،كما يسمح الشرق الليبي الذي يتوفر على احتياطي 70 بالمائة من البترول الليبي من النفود الى شمال السودان بعد تقسيمه[2].

ان التحكم بليبيا يعنى تسيير الصادرات النفطية الدولية سيكون في بد الغرب ، و الوقوف امام تكامل افريقي مغاربي من شانه ان يمثل عامل تهديد للمصالح الاقتصادية الغربية ، كما ان التواجد الاجنبي في ليبيا سيعمل لا محال على ازاحة النفود الصيني الصاعد في القارة الافريقية . ذلك ان الصين مثلت في السنوات الاخيرة قوة اقتصادية صاعدة ، اخدت من القارة الافريقية سوقا واسعا لها ، اد تصدر ليبيا 11 بالمائة من انتاجها النفطي الى الصين ، و تلعب الشركة البترولية الصينية دورا معتبرا في الصناعة البترولية الليبية .

منالملاحظأنالهدفالأسمىللتدخللميكنلاعتبارإنسانيديمقراطيكماجاءفياللائحتينالدوليتين،وإنمامثلاهاذينالقراريننغطاءشرعيلعمليةالتدخل،التيأريدمنورائهاإعادةالسيطرةعلىالمنابعالنفطية،ماشكلتنافسبينالقوىالكبرىفيهذهالمنطقة،ورغبةإعادةتوزيعالقوىفيها،لأنبقاءالقذافي واستثماراتهاالمتزايدةفيالمنطقةمنشأنهاأنتفككالقارةالإفريقيةمنالتبعيةللغرب،ولهذافمغربمتفكك كأحسنبكثيرمنمغربموحد،وإفريقياالآمنةأحسنمنإفريقياغيرمستقرةيصعباستنفادخيراتها.

[1]

[2] Mehdi Taje : ***les enjeux géopolitiques de la crise libyenne***, tribune n °75.tunisie, 7 avril 2011.

الفصل الثالث:

أثر الوضع الليبي على الأمن الجزائري – دراسة جيو/أمنية

المبحث الأول :دراسة في الموقف الجزائري من الازمة في ليبيا

المبحث الثاني : دراسة في طبيعة و وزن اثر الازمة الليبية على الامن الوطني الجزائري

المبحث الثالث : المقاربة الامنية الجزائرية في مواجهة اثار الازمة على حدودها الشرقية

عملت الازمات العربية مؤخرا على تغيير الخارطة الامنية للمنطقة المغاربية الساحلية، لما حملته معها من محددات امنية جديدة دفعت بدول المنطقة الى اعادة النظر في سياساتها الامنية قصد مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، و على راس هذه الدول ، الجزائر التي تقع في حلقة من الازمات ضاعفت انشغالاتها الامنية بالمنطقة الساحلية بشكل خاص و على حدودها الشرقية بشكل مستجد .

لقد خلقت الازمة الليبية ، بعد عملية التدخل وضع امني متدبدب ، غير من المعطيات الامنية للمنطقة ، ما دفع بالسلطات الجزائرية الى اعادة النظر في استراتيجية الدفاع لمواجهة هذه التحديات ، و على هذا الصعيد يمكن تسجيل تداعيات الازمة الليبية على المنظمة الدفاعية الجزائرية بشكل كبير إذ تم تغيير التوجه الدفاعي للجيش الجزائري ، فقد عملت قوات الدفاع على حشد جل قوات الامن على الحدود الشرقية الجزائرية ، و الحدود الجنوبية و هو ما كان على حساب الجانب التنموي للبلاد.

المبحث الأول : الموقف الجزائري من الازمة في ليبيا

تميز الموقف الجزائري من الازمة في ليبيا بالحياد ،لاعتباره شان داخلي من صميم اختصاص السلطات المحلية الليبية فلم تشأ ان تتحيز لأي طرف من اطراف الصراع ، داعية اياهم الى التفاوض لوضع حل سياسي من خلال حوار وطني ، تفاديا لوقوع حرب اهلية يصعب احتوائها فيما بعد ، كما نددت و رفضت اي تدخل اجنبي لما لذلك من تداعيات سلبية على استقرار المنطقة و تحديرا من تداعياتها الاقليمية .

و عليه سيتم فيما يلي التطرق إلى الموقف الجزائري من الأزمة الليبية و عملية التدخل بها، من خلال التطرق إلى منطلقات و أسس الموقف الجزائري و في أي إطار تم التعبير عن ، سيتم بداية وضع بعض الملاحظات الهامة بشان تحديد المعالم الاساسية للدبلوماسية الامنية الجزائرية .

- ملاحظات أولية عن معالم الدبلوماسية الامنية الجزائرية

تقوم الدبلوماسية الجزائرية في مجالها الامني على عدة مبادئ ثابتة تحدد تحركها الخارجي اذا ما تعلق الامر بوضع امني غير مستقر ، نوجزها فيما يلي :

- تنتهج الجزائر دبلوماسية الفعل عن دبلوماسية الخطاب أثناء تعاطيها مع المسائل الدولية.
- ترى الجزائر في تعاطيها السياسي مع الفضاء الافريقي كلفة "cost" اقتصادية و سياسية ، يجب دفع فاتورتها ضمانا لاستقرارها .

- تتحرك الجزائر في اطار الاتحاد الافريقي و الجامعة العربية ، و فيما يخص الازمات الافريقية تحبذ الجزائر التحرك في اطار الاتحاد الافريقي ، ليكون التحرك جماعي ذو فعالية [1].

المطلب الاول : منطلقات الموقف الجزائري :

من المتعارف عليه ان الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الجزائرية ، تم تبنيها من مواقف ثورة التحرير الجزائرية ، فأصبحت مبادئ ثابتة ، يتم التحرك في البيئة الدولية على اساسها . فالجزائر تتخذ مواقفها تجاه الأحداث الدولية وفقا لهذه المبادئ التي طالما دافعت عنها في المؤتمرات و المحافل الدولية ، خاصة ما يتعلق منها بمبدأ سيادة الدولة القومية ، و عليه سيتم فيما يلي التعرض الى هذه المبادئ التي مثلت في جزء منها مضمون الموقف الجزائري تجاه الازمة في ليبيا .

الفرع الاول : المنطلقات المذهبية :

تستمد الجزائر منطلقاتها المذهبية ازاء اي حادث دولي من المبادئ العامة التي توجه سياستها الخارجية ، و ما الفت عليه مند ثورة التحرير ، و عليه يمكن ايجاز المرجعية المذهبية للموقف الجزائري من الازمة الليبية كما يلي :

أ- قدسية الدولة القومية في العلاقات الدولية :

تملك الجزائر نظرة تقليدية للعلاقات الدولية مهما طرأ عليها من تغيرات. فهي تؤمن بقدسية الدولة القومي ، باعتبارها الفاعل الدولي الوحيد في العلاقات الدولية دون منافس ، و يرجع لها الامر في النظر في مسائل الشأن الداخلي للدولة ، ووحدها الناطق الرسمي و الممثل الشرعي في الساحة الدولية .

الى جانب مساندتها للحركات التحررية في العالم ، فالجزائر لا تعترف بالحكومات و لكن تعترف بالدول فحسب ، و هو ما حدد موقفها من المجلس الوطني الانتقالي الليبي .

ب- مبدا السيادة الدولية دون منازع :

عملت الجزائر في العديد من المحافل الدولية و الاجتماعات على الترويج الى سمو السيادة الوطنية للدولة ، و وفقا لمبادئ الامم المتحدة و الوحدة الافريقية و الجامعة العربية ، تمتنع الجزائر عن

[1] بوحنيه قوي : الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل ، مركز الجزيرة للدراسات، 3 يونيو / حزيران 2012 .

اللجوء الى حرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الاخرى و حريتها ، و تعمل مقابل ذلك بدل جهدها لحل النزاعات الدولية بطرق سلمية .

و مع تراجع مبدا السيادة المطلقة بعد نهاية الحرب الباردة ، و تقاسم الدولة لمهامها مع فواعل دولية اخرى غير حكومية ، الا ان هذا لا ينطبق و المبادئ العامة للسياسة الجزائرية ، اذ لا تقبل الجزائر كل النظريات العصرية عن التحولات في المفهوم السيادة في بعدها الداخلي و الخارجي ، و قد صرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطاب له ، ان الجزائر دفعت من اجل استقلالها تمنا لا يسمح لها بقبول السيادة المحدودة .

ج- مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول :

من المتعارف عليه ان الجزائر لا تحبذ فكرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، و تعتبره مساس بسيادتها ،م لهذا دافعت عن هذا المبدأ مند ثورة التحرير ، و قننت هذا الموقف في الدستور الجزائري ، اد جاء فيه : " وفقا لمبادئ عدم الانحياز و اهدافه تناضل الجزائر من اجل السلم و التعايش السلمي ، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول "[1]. كما رفضت الجزائر على لسان رئيسها " عبد العزيز بوتفليقة " مبدا التدخل العسكري في دولة ما بهدف الحماية الانسانية او حتى لهدف ديمقراطي باعتبارها اياه امر خطير و غير شرعي ، اثناء القمة العالمية للأمم المتحدة بنيو يورك سنة 2005 حول مسؤولية الحماية [2] فلم تقبل الجزائر التدخل الدولي لا على الصعيد العربي " العراق " و على الصعيد الدولي " كوسوفو " فكيف ان تقبل ان يتم ذلك على حدودها .

الفرع الثاني : المنطلقات السياسية للموقف الجزائري من الازمة الليبية

مند بداية الاحداث المناهضة في العالم العربي بداية بالمنطقة المغاربية بتونس ، انتقالا الى مصر ، عمت الفوضى دولا عربية اخرى ، تأثر شعبها بأحداث الازمة في كل من تونس و مصر ، ما شجع المعارضة في ليبيا الى الأخذ بزمام الامور و المطالبة بتغيير النظام هي الاخرى ، لم يتوقف الحد عند ليبيا فحسب ، بل تعداه الى البحرين ، سوريا و عدة مناوشات اخرى بين المعارضة و النظام في دول اخرى تم احتوائها من خلال اصلاحات سياسية اقتصادية داخلية ى، اخمدت الغضب الداخلي .

[1] الدستور الجزائري : الفصل السابع " مبادئ السياسة الخارجية " المادة 90 .

[2] Hocine Meghlaoui : Intervention militaire en Libye entre légalité et légitimité , journal quotidien « l'expression », du 28 mars 2011.

اما التحول الذي يعرفه العالم العربي ، من مظاهرات اودى بعضها بأسقاط انظمة دامت عدة عقود ، كإزاحة الرئيس التونسي زين العابدين ، و الرئيس المصري حسني مبارك ، و قتل القائد الليبي معمر القذافي ، اعلنت الجزائر تحفظها عما يحص و اعربت عن احترامها لرغبة الشعوب السيادية ، و فيما يخص الازمة في ليبيا التي تتقاسم معها حدود برية تبلغ حوالي 892 كلم ، صرحت بانها شان داخلي من اختصاص الشعب الليبي ، و ان الجزائر لا يسعها الا ان تنادي كلا الطرفين ، المعارضة و قوى النظام ، الى الحوار لمنع تفاقم الاوضاع و تحويلها الى حرب اهلية .

فقد تمتل الموقف السياسي الجزائري بالتحفظ تجاه الاوضاع في ليبيا و نادت للأخذ بالنقاط التالية :

أـ الدعوة الى الحوار السياسي :

لطالما عملت الجزائر على حل الازمات الخارجية ، سواء أو كانت جهوية أو دولية ، بطريق سلمية ، تفضل الالية الدبلوماسية على اللجوء الى القوة العسكرية لاعتبارها تعدي على سيادة الدول و وحدتها الاقليمية ، اذ نشهد لتاريخ طويل للوساطة الجزائرية عبر التاريخ ، في اطار دولي و اخر اقليمي[1]، كما كانت كلها ناجحة .

فقد طالبت الجزائر طرفي النزاع في ليبيا الى الحوار و اللجوء الى حل سياسي حتى لا يتفاقم الوضع و يتحول الى حرب اهلية يصعب التحكم فيها فيما بعد ، و هو ما كانت تخشاه الجزائر ، اي قيام حرب اهلية على حدودها تكون تداعياتها سلبية على امن المنطقة بشكل عام و الامن الجزائري بشكل خاص بحكم القرب الجغرافي بين البلدين .

ب رفض تدويل الازمة الليبية :

بعد تطور الأحداث في ليبيا و امام محاولة القذافي اخماد المعارضة ، تحرك المجتمع الدولي منددا بأعمال العنف المرتكبة من طرف قوى النظام ، فعقدت عدة اجتماعات لدراسة الوضع في ليبيا ، و عمل رؤساء الدول العربية في اطار الجامعة العربية بمطالبة مجلس الامن للتدخل لحماية حقوق الانسان، و هنا يمكن ادراج نقطة تحول اخرى في الموقف الجزائري تجاه ما يحدث في ليبيا تمثلت في رفض الجزائر فكرة تدويل القضية الليبية لان ذلك سيزيد من تعقد الوضع في ليبيا ، و يصعب اللجوء الى حل سياسي بعدها .

كما ان تواجد قوى اجنبية على مقربة من الحدود الجزائرية يثير مخاوفها لأسباب عدة ،من بينها

[1] الوساطة الجزائرية للإفراج على الرهائن الامريكان بإيران ، و الوساطة الجزائرية في التسعينات بين طوارق المالي و الحكومة المالية .

خطر انتشار الاسلحة و سرعة تداولها بالمنطقة ، و تغيير معطى الارهاب في المنطقة ، إذ سيأخذ من معطى تواجد قوى اجنبية بالمنطقة ؛ خاصة الغربية، دريعة لأعمال إرهابية جديدة بالمنطقة من شانها مضاعفة حدة اللإستقرار بها اثار الموقف الجزائري من الازمة في ليبيا العديد من الجدل و النقاشات بين السياسيين و المحللين، فمنها من صنفها في خانة التخوف من انتقال اثر الدومينو الى داخل اقليمها ، و منها من صنفها في خانة عدم الرغبة لتشجيع التظاهرات التي كانت قد شاعت بالعاصمة الجزائرية و ببعض ولايات الغرب بداية سنة 2010، كما وصلت حدة النقد الى اعتبارها مساندة للقذافي عسكريا بأرسال الميليشيات[1]

فلم يكن ينتظر من الجزائر بان تتعامل مع ازمة بذات الخطورة التي كانت في ليبيا بشكل مماثل ، إذ تركت المجال مفتوح أمام قوى أخرى تدخلت لحل ازمة على حدودها ما دفع بتدخل قوى اجنبية و هو ما لا تحبذه. و ما زاد من الشكوك الخارجية بدعم القذافي و ما اثير بشأنها من دعايات في هذا السياق ، هو عدم تعاونها مع المجلس الوطني الانتقالي ، فقد تناسى المجتمع الدولي ان الاساس المذهبي الجزائري فيما يخص الاعترافات الدولية يقوم على اساس الاعتراف بالدول لا بالحكومات .

الفرع الثالث : المنطلقات الاستراتيجية :

إستنادا إلى المعطيات السابقة، يتضح ان تداعيات الوضع في ليبيا من تواجد لقوى خارجية و قيام محور من الاسلاميين المتشددين على جوارها من شانه أن يهدد استقرارها الداخلي و يدخلها في ديمومة التسعينات ، لهذا صرح الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " في خطابه في 24 فيفري 2011 بقوله أن الجزائر عاشت ربيعها العربي سنة 1988[2].

ان رفض الجزائر للتدخل العسكري بليبيا يندرج ضمن مخاوفها من تواجد مراقبة اجنبية على مقربة من حدودها لمعداتها العسكرية ، اذ تتوفر الجزائر على اكبر جيش محكم وجيد الاعداد في افريقيا ما يجعل منها محط انظار القوى الكبرى ، و يسهل عملية تحيدي مكان تواجدها و رصد تعدادها .

و التدخل في ليبيا من شانه ان يخلق سوابق الاستناد اليه لتطبيقه على حالات أخرى ، رغم ان مسؤولية الحماية تعتبر مبدا اخلاقي لا مبدأ ملزما للدول الاعضاء في هيئة الامم المتحدة .و هو ما تخشاه الجزائر ، اي خلق عادة دولية جديدة يتم الاحتكام لها للتدخل في دول اخرى و هو ما يتناقض و مبادئ القانون الدولي المتفق عليها عالميا ، خاصة و ان الجزائر لا تقبل فكرة تدخل قوة اجنبية في شؤون دولة اخرى .

[1]ChérifDris : les changements stratégiques en Méditerranéen post printemps arabe ,conférence internationale, rabat , Maroc 10 mai 2011.

[22]ChérifDris : les changements stratégiques en Méditerranéen post printemps arabe,Op.cit

المطلب الثاني : الموقف الجزائري من الازمة في ليبيا – دراسة في المضمون و التعبير -

استنادا الى المنطلقات المذهبية و السياسية ، يمكن ان يتضح مضمون الموقف الجزائري من الازمة الليبية الذي وصف بالغموض من طرف عدة جهات ، فطالما كانت و لا تزال المصلحة الوطنية هي المحدد الرئيسي لتحركات الدول الخارجية ، فلا يمكن ان تنتقد الجزائر في طريقة ردها على الوضع في ليبيا بقدر ما يمكن ان تلام عن تحملها لتداعيات ذلك على المستوى البعيد .

لقد تضمن الموقف الجزائري المبادئ الثابتة التي تقوم عليها السياسة الخارجية ، باحترام سيادة الدول ، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، و يظهر ذلك جليا في طريقة مسايرة الجزائر للوضع الامني غير المستقر من جراء الازمة في ليبيا . و كما هو متعارف كذلك عن الدبلوماسية الجزائرية ، على حد تصريح المسؤولين الجزائريين ، انها دبلوماسية تقوم على الفعل لا على الخطاب ، كما تحبذ الجزائر العمل في اطار جماعي ، اي في اطار الاتحاد الافريقي ، أو الجامعة العربية ، و تنبذ كل فكرة تدخل اجنبي في شؤونها الداخلية ، و ترفضها بذات القدر للدول الاخرى ، سواء اكانت دول عربية أو غربية . و عليه تضمن الموقف الجزائري تجاه الازمة الليبية النقاط التالية :

أ- الدعوة الى حل سياسي من خلال الحوار الوطني

ب- تفضيل الوساطة الاقليمية .

ت- رفض فكرة تدويل الازمة الليبية .

ث- التحذير من تداعيات التدخل الاجنبي في ليبيا .

اعربت الجزائر عن موقفها الثابت من الاحداث في ليبيا على عدة مستويات ، داخليا و اقليميا في اطار الاتحاد الافريقي و الجامعة العربية ، و دوليا ، في اطار هيئة الامم المتحدة . سيتم فيما يأتي تناول النقاط سالفة الذكر على ضوء تصريحات المسؤولين الدبلوماسيين و السياسيين الجزائريين.

الفرع الاول : تشجيع الحوار الوطني لأجل حل السياسي تجنبا لتداعيات حرب اهلية :

اعتبرت الجزائر الازمة في ليبيا منذ البداية شان داخلي يهم الشعب الليبي بدرجة أولى ، و دعت الى الحوار السياسي بين طرفي الصراع حتى يتم تفادي الوصول الى حرب اهلية لا تحمد عقباها، و في هذا الاطار صرح المسؤولون الجزائريون في عدة لقاءات دولية الى جانب التصريحات المحلية على احترام سيادة الدولة

الليبية و سلامة وحدتها الاقليمية ، فقد صرح وزير الشؤون الخارجية الجزائرية " السيد مراد مدلسي " يوم 8 مارس على هامش الاحتفال بعيد المرأة للصحفيين بان الجزائر تشدد على اعطاء فرصة لليبيين لإيجاد حلول لبلادهم ، و جدد بان الجزائر ترفض اي تدخل اجنبي في ليبيا [1] كما اعرب عن رغبة الجزائر في انتقال سلمي للسلطة عن طريق حوار وطني في ليبيا بين كل الاطراف المعنية بذلك . و قد وجه الممثل الدائم للجزائر لدى منظمة الامم المتحدة السيد " مراد بن مهيدي رسالة للأمين العام للمنظمة الاممية السيد بان كي مون و لرئيس مجلس الامن الدولي لشهر اوت 2011لاالسيد هاردين سينغ بوري ، الممثل الدائم للهند لدى الامم المتحدة تتعلق بموقف الجزائر من الوضع في ليبيا ، جاء فيها بان الجزائر صرحت مند بداية الازمة الليبية بشكل رسمي انها شان داخلي و تهم بالدرجة الاولى الشعب الليبي ، كما نبهت من انعكاساتها الجهوية في مجال الاستقرار و الامن[2].

مع تطور الوضاع في ليبيا و تحولها نحو ى الاسوء و امام تبني مجلس الامن للأمم المتحدة اللائحتين الدوليتين رقمي 1970 و 1973 " 2011" و تدخل قوة اجنبية في ليبيا لحل الازمة ، عقدت عدة اجتماعات و ندوات ، اقليمية و دولية ، لبحت الوضع في ليبيا ، فكان اجتماع الجامعة العربية يوم 12 مارس ، نددت فيه الدول العربية بالوضع الانساني الرهيب في ليبيا و دعت الى فرض منطقة حظر جوي ، الا ان الجزائر الى جانبها الموقف السوري رفضت الفكرة بقولها أن الجامعة غير مخول لها اتخاد إجراء مماثل [3]، و اشار مسؤول الدبلوماسية الجزائري ـ م. مدلسي ـ في حوار له مع صحفيين أن مهمة الحظر الجوي من اختصاص المنظمة الاممية و ليس من اختصاص منظمة شبه اقليمية [4].

و سواء تعلق الامر بلقاءات الجامعة العربية أو الاتحاد الافريقي ،أو الامم المتحدة ،فالموقف الجزائر بقي ثابتا في كون الحل السياسي هو الافضل من خلال حوار وطني بين الاطراف الليبية ، كما نادت الجزائر باحترام خارطة الطريق الافريقية و العمل على دراستها و تطبيقها لاحتوائها على حل سياسي يخدم كل الاطراف .

و قد اعربت الجزائر عن احترامها ما جاء في اللائحتين الدوليتين و اتخادها للإجراءات الازمة لتطبيق ما جاء فيهما . في هذا الاطار صرح الناطق الرسمي بوزارة الخارجية السيد :عمار بلاني بان الجزائر عملت

[1] جريدة الشعب : الجزائر تأمل في انتقال سلمي للسلطة ، 09 مارس 2011 .
[2] موقع وزارة الشؤون الخارجية : الوضع الليبي : رسالة الممثل الدائم للجزائر بالامم المتحدة الى الامين العام الاممي .
[3] Zinedine sekfali : la révolution libyenne : les ennemis et leurs alliés , samedi 26 mars 2011 , sur www.le soir d'Alger .com
[4] م.م : الجزائر ترفض خروج حل الازمة في ليبيا عن اطار الاتحاد الافريقي و الجامعة العربية ، النصر " جريدة يومية " بتاريخ 27 مارس 2011.

على احترام اللائحتين الدوليتين و عملت على تطبيقهما [1]،

الفرع الثاني : الدعوة الى وساطة اقليمية :

تنتهج الجزائر مذهب التحرك الجماعي ، فهي تحبذ التحرك في اطار الاتحاد الافريقي أو الجامعة العربية و قد صرح في هذا الاتجاه الوزير " ع. مساهل أن الجزائر اعتمدت منذ البداية حوارا جامعا بمشاركة جميع الاطراف بغية التوصل الى حل سياسي سلمي لهذه الازمة ، و احترامها لخارطة الطريق للاتحاد الافريقي التي اعدت في مارس 2011 ، [2] كما نادت السلطات الجزائرية في اجتماع باريس لتكثيف التشاور بين الجامعة العربية و الاتحاد الافريقي حول الازمة في ليبيا ، و دعت الى احترام خارطة الطريق السياسية و العمل بها ، و هذا لمال تتمتع به منظمة الاتحاد الافريقي من حق في اولويتها للمبادرة بوضح حل للازمة في دولة عضو بها ، و في حال فشل الجهود الاقليمية يتم في هذا الحال ، احالة القضية الى مجلس الامن للأمم المتحدة ، و عليه تكون الاولوية للاتحاد لا الجامعة العربية ، ال ان رغبة تهميش جهود الاتحاد الافريقي من الطريق كان واضحا منذ بداية الازمة .

الفرع الثالث : رفض تدويل القضية الليبية و التحذير من تداعيات التدخل العسكري في ليبيا

منذ بداية الازمة صرحت الجزائر بانه شان داخلي و لا بد من احترام سيادة الدولة الليبية و وحدتها الاقليمية ، و على هذا الاساس رفضت الجزائر التدخل العسكري في ليبيا لما لذلك من تداعيات سلبية على امن و استقرار المنطقة ، و هو ما دافعت عنه اثناء اجتماع وزرا الخارجية العرب يوم 21 مارس ، لان ذلك سيغير من المعطى الارهابي في المنطقة و يوسع من مجالها العملي ليمتد بذلك الى الساحل الافريقي [3] .

كما حدرت السلطات الجزائرية من تداعيات التدخل العسكري في ليبيا، من انتشار للأسلحة بكل انواعها لتمثل خطرا على امن المنطقة ، و اكثر من ذلك على الامن المتوسطي ، الى جانب انتقال فتيل الازمة الليبية الى دول الساحل الافريقي ، و قد تجسد ذلك فعلا في الازمة المالية التي تعتبر نتيجة مباشرة للازمة الليبية . كما تمثل حادثة ثيقنتورين تجسيدا لمخاوف الجزائر التي اعلنت عنها منذ بداية الازمة و حذرت منها .

---

[1] Déclaration du MAE: l'Algérie a dès le début de la crise libyenne observe une stricte neutralité , le 26-08-2011 à 15h20.

[2] وزارة الشؤون الخارجية : الازمة في ليبيا : السيد مساهل يؤكد مجددا موقف الجزائر الثابت " القائم على استراتيجية السلم " ، الجمعة 08 جويلية 2011.

[3] ع.م: الجزائر حريصة على رفض التدخل في الشان الداخلي و احترام سيادة الدول ،جريدة الاحرار ،

- الخطر الارهابي :

تخوف الجزائر من وقوع ليبيا في حرب اهلية ن لان ذلك من شانه ان يكثف من اعمال القاعدة في المغرب العربي الاسلامي ، و يزيد من حدة الخطر الارهابي ، الدي عملت الجزائر على محاربته طيلة عشرية كاملة لوحدها ، و ما ينتج عنه كذلك من توتر للأوضاع الامنية على الحدود الجزائرية- الليبية و تحولها الى منطقة لجوء للقوات المتمردة الارهابية ، و مكان نشاط للجريمة المنظمة بأنواعها.

- الخوف من نزوح اللاجئين :

استقبال الجزائر للاجئين الصحراويين و ايوائهم بأقصى المنطقة الجنوبية على الحدود الجزائرية يعد مشكلا ، يضاف اليه ايواء اللاجئين الليبيين غياب قوة عسكرية ليبية منظمة:

تهديم منظومة الدفاع الليبي ، و تهديم قوات الجيش الليبي ، يمثل بالنسبة للجزائر ثلاثة اشكاليات:[1]

- ✓ تعقد امن الدولة الليبية .
- ✓ غياب امن الاسلحة الليبية .
- ✓ غياب لطرف محاور او مفاوض .

ان عدم تامين السلاح الليبي يؤدي الى انتشاره و وقوعه في ايدي المتمردين ، ما يسهل وصوله الى الجماعات الارهابية و الاجرامية ، ما يشكل تهديا للأمن الداخلي الليبي الى جانب الامن الاقليمي و حتى على مستوى دولي .

زيادة الى ان انهيار النظام الليبي يعني فقدان لطرف محاور او مفاوض باسم الدولة الليبية ، ما يصعب على الجزائر التعامل مع دولة جارة ،خاصة ان دخلت قوات من المتمردين الى الاقليم الجزائري فمع اي طرف سيتم التحاور معه .

نخلص الى القول في هذه النقطة ، أن الموقف الجزائري إزاء الازمة الليبية ، كان مثيرا للجدل لعدم توقع ردة فعل مماثلة من طرف السلطات الجزائرية تجاه ازمة سياسية خطيرة على حدودها .

رغم التحذيرات التي قدمتها الجزائر مند بداية الازمة في ليبيا ، و من خطورة تدويلها ، إلا أنها لم تعمل على تفادي حدوث ذلك ، بقيامها بدور الوسيط و المبادر الاول لحل الازمة في ليبيا تفاديا لتدخل قوى اجنبية بل تعاملت مع الوضع في ليبيا كأنه ازمة سياسية داخلية يمكن حلها في إطار وطني.

ادى الفراغ الذي خلفته الجزائر في الازمة الليبية ، إلى تكاثف التهديدات الامنية على جوارها، و خلق تحديات جديدة ، تتطلب العمل في شكل جماعي بين دول المنطقة لمواجهتها ، كما يستدعي ذلك إعادة النظر في مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،خاصة إذا تعلق الأمر بأزمة أو حرب أهلية على حدودها .سيتم في النقطة التالية ، تناول اثر و وزن التهديدات الامنية على الحدود الجزائري من جراء الازمة الليبية .

المبحث الثاني : دراسة في طبيعة و وزن أثر الازمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري

التأثير يعتبر تغيير لمعطيات واقع ما بحكم التحولات التي تحدث في محيطه، فيأخذ شكلا و وزنا على الطرف المتأثر بهذه المتغيرات، و عليه فقد أخذت تداعيات الازمة الليبية على الأمن الجزائري وضعا مركبا بين تهديدات ذات مدى قريب و أخرى ذات مدى بعيد، تعمل السلطات الجزائرية على التصدي لها بمقاربة أمنية تعاونية تأخذ بالاعتبار الجانب التنموي إلى جانب الأمن العسكري .

إرتات الدراسة إلى التطرق لموقع الجزائر من التحولات الحاصلة على مستوى مفهوم الامن الوطني بعد الحرب الباردة بهدف تحديد الابعاد التي تراها الجزائر تهديدا لأمنها الوطني.

المطلب الاول : موقع الجزائر من التحولات الحاصلة على مفهوم الأمن

عرفت العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة تحولات جديرة في بنيتها الهيكلية، ما أدى إلى ظهور تغيرات مست جميع مستويات العلاقات الدولية ،منها ما تعلق بإعادة توزيع القوى على المستوى الدولي، فتبوأت الولايات المتحدة الامريكية هرم هذا النظام ، ومنها ما هو قيمي تجسد في إنتهاء الصراع الأيديولوجي و هيمنة البعد الإقتصادي على العلاقات الدولية ما ادى إلى التأثير على العديد من الظواهر الدولية، فأفرزت تحولات على المستوى المفاهيمي لوصف الظواهر الدولية، كما كان هناك تحولا على مستوى مفهوم الامن الذي عرف توسعا وتعميقا.

الفرع الاول : تحولات مفهوم الامن

عرف العالم حوالي عقدين أو ثلاثة،العديد من التغيرات العميقة على مستوى العلاقات بين الدول و المجتمعات خاصة في دول الشمال، بعد سقوط الإتحاد السوفياتي السابق فظهر ما يعرف بالسلام الديمقراطي، أي غياب الحرب بين الدول، كما ظهر العديد من الفواعل من غير الدول، أصبح لها دور كبير و متزايد على الساحة الدولية ، كالمنظمات غير الحكومية ، الرأي العام

الدولي ، أدت الى توسيع مصطلح الأمن، حيث أصبح يشمل كل نشاط اجتماعي، و ذلك بتحريره من جانبه العسكري، و ربطه بالديموقراطية و الحكم الراشد الوطني و الدولي[1].

فقد ظهرت للوجود تهديدات أمنية جديدة ومغايرة عن تلك التي سادت اثناء الحرب الباردة، تمثلت في الإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات، المخاطر البيئية، ميزتها أنها تهدد كل المجتمعات و الدول بدرجات متفاوتة، و هو ما أنتج عولمة المخاطر و ما يتطلب مقاربة شاملة و عالمية لمواجهتها[2].

على هذا الاساس عرف مفهوم الامن توسيعا في دائرة المستفيدين منه، على غرار المجتمعات، الأفراد، المنظومة الدولية، و هو ما أدى إلى ظهور توجهات فكرية و نظرية جيدة في حقل الدراسات الامنية، فأصبح الحديث عن امن المجتمعات، و أخد الفرد مرجعية تحليلية في مجال الامن القومي، إذ تهدف الدولة القومية حاليا تحقيق أمن أفرادها و الحفاظ عليه في إطار ما يعرف بالأمن الإنساني الذي تم تبنيه إثر التقرير الأمني للPNUD لسنة 1994[3] ، و من حيث طبيعة التهديدات الامنية التي لم تعد تقتصر على التهديدات الخارجية العسكرية، أصبح الحديث عن تهديدات جديدة ذات طابع داخلي متعدد الجوانب، فلم تعد التهديدات الخارجية تقتصر على التهديد العسكري الذي تمثله دولة تجاه دولة أخرى، بل تشهد الدول تأثيرات داخلية من إنتشار للنزاعات الإثنية و العرقية، مشاكل بيئية، إقتصادية، إجتماعية، سياسية[4]. كما أصبحت النزاعات تأخذ طابع عالمي لاستحالة إحتوائها قطريا، كالأزمة في ليبيا لسنة 2011 و الازمة المالية، اللتان تحركت قوى كبرى لإحتوائها حماية للحقوق الإنسانية بإعتباره واجب نبيل، كما لا يخفى أن نشير إلى برغماتية هذه الدول التي تطمح إلى حماية أهدافها في المنطقة.

بهذا نكون قد شهدنا تحولا في مبادئ الامن القومي التقليدي من حيث المستفيدين منه، و طبيعة التهديدات التي تواجهها الدول ، و مستوى تحليله و الوسيلة المستعملة لحماية كل دولة لأمنها و إستقرارها.

---

[1] Lahouri, Addi**: le concept de sécurité à l'épreuve de l'ordre international nouveau : le cas de l'Algérie**, sur le : journal :le quotidien d'Oran 20,29 et 30 mai 2004.en ligne sur : www. ALgeria-Watch.org

[2] أمحند برقوق: **الإشكالية الجديدة للأمن في المتوسط**، دراسات سياسية متخصصة،2011/05/09، على الموقع : www.politics-ar.com

[3] United Nations Development Programme: PNUD:هي شبكة تطوير عالمية تابعة للأمم المتحدة ,وهي منظمة تدعم التغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل. وهي تعمل في 166 دولة وتساعدهم في تطوير حلولهم لمواجهة تحديات التنمية المحلية والعالمية. كما تعمل على تطوير القدرات المحلية التي تعتمد على موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشريحة واسعة من الشركاء.

[4] ج.ك، بيلز: عالم أبحاث السلام في منظور أربعين عاما،ترجمة :حسنحسن و آخرون، مركز دراسات الوحدة العربية و معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ، الكتاب السنوي، 2006، ص : 66

الفرع الثاني : الموقف الجزائري من المفهوم الجديد للأمن:

كغيرها من الدول، عرفت الجزائر تأثيرا بمتغيرات الحرب الباردة، إذ عمل سقوط الإتحاد السوفياتي إلى تغيير الايديولوجية الجزائرية التي إرتكزت مند الإستقلال إلى غاية 1989م على النموذج الإشتراكي كخيار لبناء الدولة و النظام السياسي و الإجتماعي، إلى توجه اكثر برغماتية مع مجيء الرئيس " الشاذلي بن جديد " إلى الحكم ، و عليه أخذت النظرة الجزائرية للعامل الخارجي تتغير تدريجيا، فعرفت تقاربا أكثر مما كانت عليه مع الدول الغربية، فتغير الخطاب السياسي من مناهض للدول الإمبريالية، بوجه خاص الدول الاوربية و شمال امريكيا، إلى متعاون مع مختلف دول العالم، متبعة في ذلك المقاربة الامنية الجماعية على مستوى دولي، و سياسة حسن الجوار مع الدول المحيطة بها .

أبقت الجزائر على نظرتها التقليدية للأمن رغم قبولها بتوسيع دائرة المفهوم الأمني ليشمل التهديدات الأمنية المختلفة، إضافة إلى التهديدات العسكرية الخارجية، يضاف إليها البعد الإجتماعي، البعد السياسي، البعد الصحي، البعد البيئي، البعد الإقتصادي، البعد الإنساني. في هذا الإطار نسجل التحركات الجزائرية في مجال تحقيق الامن الجماعي بإنظمامها لمختلف المنظمات الدولية المحاربة للإرهاب الدولي و للجريمة المنظمة، و على مستوى إقليمي عملت الجزائر على وضع هيئة أركان لدول الميدان تحسبا لأي لا إستقرار في الحدود مع دول الساحل الإفريقي، كما عملت على ترتيب التعامل البيني مع دول الجوار[1].

تتحفظ الجزائر بخصوص التعمق في مفهوم الامن القومي، متمسكة في ذلك بمبادئها المؤسسة لتوجهها الخارجي، و التي تمثل النظرة التقليدية لمفهوم الامن القومي تتمثل في :

- سيادة الدولة القومية: فلا تقبل الجزائر أن تتقاسم سيادتها مع فواعل دولية أخرى هي لا تعترف بها، إذ ترى في الدولة القومية الفاعل الدولي الوحيد و الشرعي، لا تعترف بتواجد الفواعل الدولية الجديدة من بعد الحرب الباردة على غرار الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية غير الحكومية، فالجزائر لا تعترف إلا بالدول القومية[2].
- إبقائها على مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: حافظت الجزائر على هذا المبدأ مند إستقلالها، و يعد هذا المبدأ لصيق بالذي سبقه، فكونها تنتمي إلى الإتحاد الإفريقي و تطبيقا

[1] Lahouri Addi: le concept de sécurité à l'épreuve de l'ordre international nouveau, Op.cit.
[2] Lahouri Addi, Op.cit.

لمبادئ الامم المتحدة لا تسمح الجزائر بتدخل دولة أخرى في شؤونها او حتى في شؤون أي دولة قومية في العالم، سواء أكانت عربية أو حتى غربية.

ترى الجزائر في عملية التدخل في شؤون دولة اخرى مساس بسيادتها، خاصة إذا تم ذلك دون رغبتها، و نشير في هذا الإطار إلى مبدأ R2P، الذي تتحفظ بشأنه، و هو ما جسده الموقف الجزائري تجاه عملية التدخل في ليبيا، أين تم رفض تدخل أي قوة خارجية بليبيا و أعطت الأولوية للإتحاد الإفريقي، كونها أزمة إقليمية تهم بالدرجة الأولى دول الجوار ، كما تحت مبادئ الامم المتحدة على تولي المنظمات الإقليمية مهمة حل النزاعات التي تقوم بجوارها .

- على الدولة القومية أن تبقى الفاعل الحصري في العلاقات الدولية: إن إمتلاك الدولة القومية لحصرية التواجد على الساحة الدولية يقصي تواجد فواعل دولية أخرى، فالدولة القومي وحدها تتوافر على شرعية اللجوء إلى القوة إذا تطلب الأمر ذلك، و وحدها تحدد توجهات الدولة الخارجية، و تحدد أمنها وفقا لإستراتيجية تضعها هي لا فواعل خارجة عن نطاقها[1].

تحفظ الجزائر عن فكرة تعميق الامن القومي لا ينفي تقبلها فكرة توسيعه، إذ تنشط على الصعيد الإقليمي و الدولي في مجال مكافحة التهديدات الأمنية المستجدة بعد الحرب الباردة، من مكافحة الإرهاب الدولي لما تتمتع به من خبرة في المجال، إلى جانب مشكل الهجرة غير الشرعية سواء أكان ذلك على مستوى إقليمي في إطار دول الجوار، أو على مستوى دولي بتعاون متبادل مع دول الضفة الشمالية للمتوسط بحكم تحولها إلى دولة إستقطاب و عبور للأفارقة نحو المتوسط. كما لا ينحصر توجهها الخارجي في إطار الامن الصلب فحسب إذ يشمل الجانب التنموي من خلال إنخراطها في مشاريع تنموية جهوية و أخرى دولية .

إعترافا منها – الجزائر- بتواجد مصادر تهديد أخرى غير التي ألفت عليها مند عهد وستفالي،أي لا تعتبر الدولة القومية المهدد الوحيد لأمن الدولة القومي الأخرى ، و لكن قد تنتج تهديدات من داخل بيئتها، من صراعات عرقية و إثنية، توترات إقتصادية من شانها أن تهدد امنها و إستقرارها كما يحدث بالدول الاوربية من جراء الأزمة المالية، أو قد تأخذ هذه التهديدات طابعا إجتماعيا أو إقتصادي[2].

و فيما يخص بشمولية الأمن القومي، من إزاحة للحدود الامنية بين ما هو داخلي و ما هو خارجي و تبني مقاربة كلية و شمولية يأخذ الأمن الدولي فيها الصدارة، تطالب الجزائر في هذا الإطار العمل

[1] أستاذ أحمد عطاف : الجزائر والامن القومي، محاضرة مقدمة في مقياس الامن القومي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
[2] السيد احمد عطاف: مرجع سابق

ضمن منظومة أمنية جماعية أصيلة، و إعادة النظر في تركيبة مجلس الامن و إعطاء دور اكبر للجمعية العامة، إلى جانب تفادي الإنتقائية في القرارات و سياسة الكيل بمكيالين، في هذا السياق نذكر الإهتمام الدولي بأزمات دون اخرى في العالم .

بهذا تتمثل العناصر التي تراها الجزائر تهديدا لأمنها الوطني في جزء منها ما يتصل بالمنظور الواقعي للأمن، من مساس بسيادة الدولة القومية، مساس بحدودها الموروثة عن الإستعمار، و مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و منها ما يسجل ضمن المنظور الموسع للأمن، و هو ما يتعلق بالتهديدات الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية و حتى الصحية.

و عليه، فقد شهدت الجزائر تحديات أمنية مختلفة الأبعاد تولدت عن الوضع الامني المستجد بالمنطقة من جراء الازمة الليبية سيتم التطرق إليها في النقطة الموالية.

المطلب الثاني: التداعيات الحاصلة:

لقد تم حصر إنعكاسات الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري في ثلاثة نقاط ، منها ما هو حصري، و آخر على مستوى قريب و أخيرا على المستوى البعيد ، كيف أدى التدخل الأجنبي في ليبيا عسكريا بالتأثير على الوجهة الامنية الجزائرية ؟ و هل تشهد الجزائر تحديات امنية جديدة اضافة الى ما كانت تواجهه من قبل الازمة الليبية ؟ سيتم فيما يلي محاولة الاجابة على هذه الجملة من التساؤلات الاساسية :

الفرع الاول : استنزاف القدرات الوطنية

لقد أدى الوضع الأمني المستجد من جراء الازمة الليبية بالسلطات الجزائرية الى إعادة النظر في سياستها الامنية الدفاعية ، و هو ما كان على حساب قطاعات اخرى .و عليه فقد تمثلت التداعيات المباشرة للوضع الامني غير المستقر بليبيا على الامن الجزائري في النقاط التالية :

عملت السلطات الجزائرية مند بداية الازمة في ليبيا على حشد كامل قواتها الامنية على حدودها الشرقية و الجنوبية لحماية حدودها و مواجهة خطر الجريمة المنظمة بالمنطقة ، فقد رفعت الجزائر ميزانية الدفاع لسنة 2013 بقيمة تقدر ب 14 بالمائة ، إذ انتقلت الميزانية من 723 مليار دينار سنة 2012 الى اكثر من 825 مليار دينار لسنة 2013 [1] و هذا بغية شراء معدات عسكرية اخرى لمحاربة خطر القاعدة المنتشر على منطقة الساحل الافريقي لتسرب الاسلحة الليبية اثناء الازمة و وقوعها بأيدي الجماعات المتطرفة ،

[1] الجريدة الرسمية ، قانون 12 ـ 12 مؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق ل 26 ديسمبر 2012 يتضمن قانون المالية لسنة 2013 ، العدد 72 ، السنة 49 ، صدرت يوم 30 ديسمبر 2012 ، ص 26 .

فقد اقبلت الجزائر على تطوير الجيش من خلال اقتناء المقاتلات الروسية "سو-30أم كاه" ودبابات مقاتلة رئيسية من طراز "تي-90 أس" وغواصات من طراز "كيلو"[1]، لتكون بهدأ الجزائر الدولة الوحيدة ذات جيش قوى في المنطقة و ذات ميزانية دفاع اولى في افريقيا .

- جدول توضيحي لتزايد نفقات الدفاع بين سنتي 2012 و 2013 .

السنة	المبلغ (د.ج)	مليار/دولار
2012	723.123.173.000	9.7
2013	825.860.800.000	اكثر من 11

المصدر: تصميم الطالبة إستنادا إلى معلومات من وزارة الشؤون الخارجية

كما تم حشد جل قوات الامن و الدفاع الجزائرية على الحدود مع ليبيا بالشرق الجزائري ، و على الحدود الجنوبية للتصدي للازمة شمال مالي ، فقد وضعت هيئة اركان الجيش الوطني موضع تنفيذ مخططا امنيا جديدا تشديد المراقبة على الحدود الليبية ، للمراقبة الجوية للصحراء الواقعة في غدامس في غرب مدنسارداس و غات في أقصى الجنوب الغربي لليبيا ، لمنع تسرب الاسلحة الى الجزائر و كذا عناصر الارهابية ، ودعمت قيادة الدرك الوطني وحداتها العاملة في أقصى الجنوب الشرقي بقوات إضافية ، إ تم نشر 7 الاف جندي و دركي من قبل قيادة الناحية العسكرية الرابعة بالإضافة الى قوات جوية لمتابعة التحركات في الصحراء[2].

هذه الزيادة في نفقات الدفاع تصرف على حساب قطاعات اخرى منها ما يتعلق بالتنمية و تطوير البلاد ، فادا ما ركزت الدولة الجزائرية على استقرار الوضع الامني في المنطقة ، و العمل على حماية حدودها من انعكاسات الازمات المجاورة لها ، سيغير من اجندتها السياسية و هو ما سيؤثر سلبا على الاستقرار الاجتماعي الداخلي ، ذلك ان تسرب جماعات متشددة من ليبيا و مالي الى الجزائر و انتشار الاسلحة الثقيلة و الخفيفة في المنطقة يتطلب مقاربة امنية متعددة الاطراف لاسترجاع استقرار المنطقة ، و هو ما يصعب تنفيذه امام غياب تام للمنظومة الدفاعية لدول الجوار ، بشكل خاص ليبيا.

[1] *صحيفة وورلد تريبيون الأمريكية ، الجزائر تزيد من ميزانية الدفاع لمواجهة تهديدات القاعدة ، على موقع الرائد .*

[2] محمد بن احمد : الجيش الجزائري يشدد الحراسة على الحدود مع ليبيا ،" جريدة الخبر اليومية " العدد 6285 ، 6 مارس 2011

ان التحضير العسكري المحكم من طرف السلطات الجزائرية لم يكن من عدم ، و لا يمكن انكار اهتمام الجزائر بالأحداث العربية و ما يجري على جوارها ، فرغم عدم تدخلها في ليبيا ، الا انها تسعى جاهدة الى ربط علاقات جيدة مع السلطات الليبية الجديدة لمواجهة متعددة الاطراف لما يحصل في المنطقة من عدم استقرار و تدبدب على الصعيدين الامني و السياسي .

الفرع الثاني : تعقد ظاهرة الإرهاب امام انتشار الاسلحة الليبية :

حذرت السلطات الجزائرية مند بداية الازمة الليبية من خطر انتشار الاسلحة بالمنطقة ، و شددت على ذلك بعد احالة القضية الليبية الى مجلس الامن و إتخاذ القرار الاممي رقم 1973 - 2011 - الذي أجاز عملية التدخل العسكري ، فقد أكدت على ضرورة اخد الحيطة والحذر من قيام عملية عسكرية في ليبيا لان ذلك ليس بالخيار الامثل لما قد ينتج عنه من انعكاسات سلبية على امن المنطقة و استقرارها .

و لقد ترجمت مخاوف الجزائر على ارض الواقع ، لما تشهده المنطقة من تسرب كبير للأسلحة الليبية بعد انتهاء الازمة الى جانب الاسلحة التي تلقتها المعارضة من طرف قوات الناتو و دولة قطر و فرنسا ، ندكر دول الساحل الافريقي و الدول الغربية كالتخوف الامريكي ، اد صرح منسق محاربة الارهاب بالخارجية الامريكية - دانيال بنجامين - في مؤتمر صحفي عقده بالسفارة الامريكية بالجزائر بقوله ان عدم الاستقرار يكون لصالح الجماعات الارهابية ، و ان تواجدها في منطقة الساحل الافريقي سيزيد من الوضع المتدهور للمنطقة و دعا الى اخد الحيطة و الحذر بهذا الشأن [1] .

فقد تم العثور على العديد من الاسلحة بالحدود الشرقية و الجنوبية الجزائرية مهربة من ليبيا، فقد كشفت السلطات الجزائرية مخزن كبير للسلاح ليس بالبعيد عن عين اميناس بالقرب من الحدود الليبية على بُعد نحو 60كلم [2]، و القى القبض على مهربي سلاح بالحدود الشرقية الجزائرية بولاية سوق اهراس ، اعترف احد المهربين ، و كان تونسي الجنسية بانهم ينتمون الى شبكة دولية لتهريب السلاح من ليبيا [3]، هذا اضافة الى تسرب بعض من عناصر الجماعات الارهابية التابعة لتنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي ، و احسن مثال على التهديد الفعلي لتدفق اسلحة الترسانة الليبية و اثر الاسلحة التي زودت بها المعارضة من طرف الغرب ، هي حادثة - ثيقنتورين - بعين أميناس ،التي ضربت العصب الاقتصادي للجزائر .

---

[1] محمد بن احمد : الجيش الجزائري يشدد الحراسة على الحدود مع ليبيا، مرجع سابق .

[2] مراد.ب : العثور على مخزن سلاح بعين اميناس به صواريخ مهربة من ليبيا ، موقع السلام ، 19.02.2012.

[3] Sonia.B :des armes libyennes saisie s à la frontière algérienne , 20 avril 2013 sur : algeriepatriotique.com

ان انتشار الاسلحة بشتى انواعها سهل من وصولها الى ايدي الجماعات المتطرفة ، ما غير من معطى الارهاب ، فقد زاده قوة و حضورا في المنطقة ، و صعبت عملية التحكم فيه لوجود الجزائر وحدها اما هذه المعطيات الامنية الجديدة لفقدان الدول المحاطة بها لمنظومتها الدفاعية من جراء الازمات .

المطلب الثالث : التداعيات بعيدة المدى :

الى جانب التداعيات المباشرة ، من انتشار للأسلحة و تكثيف للعمليات الارهابية و ما ينتج عنه من تغيير في المقاربة الامنية الجزائرية ، سيتم التطرق في نقطة اخرى الى التداعيات قصيرة المدى، و هو ما تخشاه الجزائر في المستقبل القريب من مخلفات الازمة في ليبيا ذلك ان الانفلات الامني الحاصل بها بعد التدخل العسكري الذي زاد من تعقد الازمة ، وضع السلطات الليبية الجديدة امام تحدي بناء دولة جديدة ، كان الانطلاق فيها من الصفر ، و هو ما لم تستطع القوات الحاكمة التحكم فيه ، اد لم تتمكن من ادماج الجماعات المسلحة و لم تنجح كذلك في اقناعها بتسليم السلاح الذي بحوزتها .

وقد ادى الوضع الامني غير المستقر في ليبيا بالتأثير على دول الجوار ، و هو ما كانت تخشاه الجزائر ، لان انعدام معالم دولة بجوارها سيؤثر لا محال على امنها الوطني ، الى جانب التدهور الامني الاقليميز

الفرع الاول : خطر دولة فاشلة على الجوار :

تعتبر دولة ما فاشلة في حالة ضعف أو عدم فاعلية الحكومة المركزية لها ، حيث لا تملك الا القليل من السيطرة على جزء كبير من اراضيها ، الى جانب توفر بعض المؤشرات منها ؛ فقدان السلطة القائمة سيطرتها الفعلية على اراضيها ، افتقارها لحق استخدام العنف المشروع في اراضيها ، الى جانب فقدانها لشرعية اتخاد القرارات العامة و تنقيدها ، و كذا عجزها عن توفير الحد المعقول من الخدمات العامة و عجزها عن التفاعل الطبيعي مع الدول الاخرة في الساحة الدولية [1].

إذا ما تم اسقاط ما تقدم على الوضع الليبي بعد التدخل العسكري بموجب قرار مجلس الامن للأمم المتحدة ، و بالرجوع الى مؤشر الدول الفاشلة لسنة 2013 اين احتلت الدولة الليبية المرتبة 50 مقارنة بسنة 2011 اين كانت تحتل المرتبة 111 [2]، نلاحظ أن المخاوف الجزائرية من دولة فاشلة على جوارها كان في محله ، كما كانت مخاوفها من انتشار الاسلحة في محله ، فليبيا اليوم تشهد وضع امني متدبدب ، و تجد

بدأ مصطلح «الدولة الفاشلة» يظهر في منتصف التسعينيات على أيدي مجموعة من الباحثين في الولايات المتحدة و أوروبا و روجت له مؤسسات أكاديمية عسكرية في الولايات المتحدة. لمزيد من المعلومات يرجى الإضطلاع على الكتاب التالي :

[1]Robert i.Rotberg: when states fail: causes and consequences, Princeton university press ,oxford , 2004.

[2] صندوق السلام الامريكي مؤشر الدول الفاشلة لسنة 2013 .

السلطات المنتخبة الجديدة صعوبة في احتوائها أو في تسيير الوضع بعد الازمة ، و لعل هذا راجع في مقام أول الى غياب تام لإطارات و هياكل سياسية اثناء حكم القذافي ، ما خلف غياب لإطارات مؤهلة تتولى تسيير الشأن العام الليبي ، كما لم تتمكن الحكومة الحالية من السيطرة على الاسلحة المنتشرة في البلاد بين ايدي المعارضة ، لاحتجاج هذه الاخيرة بقيادتها للثورة و بان السلاح يساعدها على حماية قبيلتها من أي خطر [1].

ان تحول ليبيا الى دولة فاشلة ، يجعلها ملاذ للجماعات الاسلامية المتشددة و للجماعات الارهابية ، و سوقا لتجارة الاسلحة غير الشرعية اضافة الى المخدرات ، و هو ما حدرت من تداعيه الجزائر مند بداية الازمة ، فحتى امدادات الطاقة لن تكون في مأمن لانعدام الامن و التنافس القبلي و الجهوي على الحقول النفطية و خطوط النقل .

ان تواجد دولة فاشلة على الحدود الجزائرية يعني غياب تام لمنظومة دفاع دائمة تؤمن ترسانة البلاد ، و الاسلحة المنتشرة مت جراء الحرب الاهلية ، و حدود شاسعة بصحراء كبيرة غير مؤمنة ، تسهل للجماعات الارهابية بالتجول في المنطقة محملين بأحدث الاسلحة ، هذا سيزيد العبء الامني على السلطات الجزائرية التي ستجد نفسها وحيدة لمواجهة كل هذه التهديدات ، اد تفتقد السلطات التونسية الى وحدات امن وطنية فعالة ، و غياب لمنظومة دفاع ليبية بسبب ضربات الناتو التي هدمتها مع بداية العملية العسكرية ، و تواجدها على حدود جنوبية مع دول الساحل الافريقي التي تعتبر دولا فاشلة .

سيعمل فشل السلطات الليبية ، الى لجوئها الى قوى خارجية لتحقيق نجاح المرحلة الانتقالية ، و دون شكل ستعود قوى الناتو و الدول الراعية لعملية التدخل ، فرنسا و بريطانيا و الولايات المتحدة ، الى ارض الميدان للاستثمار في ليبيا ، لكن هده المرة ستكون لأسباب تنموية لا انسانية ، فتواجد قوى اجنبية بليبيا يعني التحكم في التوجه الليبي على الصعيدين ، الداخلي و الخارجي ، و هو ما لا تحبذه الجزائر لما لذلك من تهديد لمصالحها في المنطقة .

الفرع الثاني : الانفلات الامني في ليبيا :

تشهد ليبيا ووضع أمني غير مستقر مرشح للمزيد من التقلبات لسبب التداعيات التي خلفتها الحرب الاهلية التي دامت قرابة 8 اشهر و ما زاد الوضع سوءا عملية التدخل الدولي و اللجوء إلى القوة العسكرية لحسم الوضع في ليبيا[2]، فرغم الإجراءات السياسية و الإدارية المتخذة من طرف السلطات الجديدة لإعادة

[1] محمد بن احمد : نفود الجماعات الجهادية يهدد بانهيار ليبيا و موريتانيا و النيجر ، الخبر " جريدة يومية : ص02.
[2] Libye 2012, sur : www.africaneconomicoutlook.org

الإستقرار الداخلي، إلا أن ذلك لم يكن بالشيء السهل لغياب الكفاءات اللازمة و لتحدي بناء دولة ذات معالم جديدة[1].

في هذا الإطار صرح المسؤول الليبي ، عادل عبد الكافي ؛ الطيار العسكري ، بان ليبيا مازالت تعاني من اثر الحرب الاهلية الدموية و كثرة انتشار الاسلحة التي وزعت من قبل معمر القذافي على مؤيديه ، بجانب مساحة ليبيا الشاسعة وحدودها مع الدول الأفريقية مع قلة إمكانات القوات المسلحة، خاصة القوات الجوية، فضلا عن انتشار الهجرة غير الشرعية وانتشار تجارة وتهريب الأسلحة والمخدرات من وإلى ليبيا، لافتا إلى استمرارية استخدام ليبيا في تهريب السلاح من بعض الدول إلى قطاع غزة، مما أدى للانفلات الأمني وتعقيد الموقف وصعوبة السيطرة عليه[2].

الفرع الثالث : المساس بالأمن الحدودي :

لم تستطع السلطات الليبية الحالية من السيطرة على حدودها لغياب تام لجيش وطني و شرطة محلية تقوم بمهامها كما ينبغي، فقد طالبت الحكومة الليبية يوم 12 فيفري 2013 ، في اطار الندوة الوزارية بباريس[3]، من المجتمع الدولي المساعدة الامنية بالخصوص على ما يقارب 6000كلم من الحدود [4]، و هو ما افلت الوضع الامني على الحدود الليبية الجزائرية ، اد تشهد هذه المنطقة حركة مكثفة للجماعات المتطرفة و لتجارة المخدرات و الاسلحة ، ما ادى الى زعزعة الاستقرار الامني للحدود الشرقية الجزائرية مع ليبيا و تمادى الى الحدود الجنوبية ، و خير دليل على انفلات الاوضاع بالحدود، القاء القبض للسلطات الجزائرية على العديد من الفارين من معبر الدبداب محملين بأسلحة ، و حادثة ثيقنتورين التي عملت كل من تونس و مصر بعدها على تكثيف الامن على حدودها المشتركة مع ليبيا .

ان تسرب الاسلحة و المخدرات الى جانب الهجرة غير الشرعية على الحدود الجزائرية من ليبيا سيؤدي الى التكثيف من ظاهرة الهجرة غير الشرعية و ما لهذه الاخيرة من انعكاسات سلبية على الجزائر من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و الامنية ، إد سيتم التكفل بهم الى جانب الالاف من اللاجئين الافرقة بأقصى الجنوب الجزائري ، و هو ما يزيد من نسبة البطالة و بالجنوب ، الى جانب ظاهرة انتشار الاسلحة ، إد تم العثور

---

[27]فقد شهدت بنغازي هجوما على القنصلية الأمريكية راح ضحيته السفير الأمريكي وثلاث دبلوماسيين العام الماضي ، الى جانب الاشتباكات القتالية بين القبائل الليبية لأجل السلطة ، و معادات القبائل التي كانت تابعة للقذافي ، وصل الحد الى هجرة العديد من سكان القبائل الغربية خوفا من التعرض الى الاقتتال

[1] اسماء /وكالات : الوضع الامني في ليبيا لا يزال غير مستقر ، جريدة النهار " يومية اخبارية " ،30 فيفري 2013 .

[2] هند الضاوي :بعد عامين على ثورة ليبيا صراع على السلطة و انفلات امني و دعوات للتقسيم ،الاهرام الرقمي ،

[3] ميشال ابو نجم : وزير خارجية ليبيا ل " الشرق الوسط " : على الدول التي قدمت عروضا بالمساعدة الالتزام بوعودها ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد 12496 ، الاربعاء 2013/02/13 ،ص 03.

[4]RFI. Libye : Libye : l'enjeux sécuritaire, deux ans après le début de la révolution, vendredi 15 février 2013 , sur www.rfi.fr/afrique.

على مخزن كبير لتخزين السلاح باليزي ، و ما يزيد الامر خطورة هي تجارة المخدرات و ما لها من اثر على الشباب .

أولا : قيام نظام حكم معاد في ليبيا :

عرفت الجزائر توترا في العلاقات الدبلوماسية مع المجلس الانتقالي الليبي ، لعدم اعترافها به مند قيامه ، فقد كانت الجزائر الدولة الافريقية الاخيرة التي اعترفت بالمجلس الانتقالي ممثلا للشعب خلال اعمال الدورة 66 للجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث اعلن وزير الشؤون الخارجية ان العلاقات بين الحكومة الجزائرية و المجلس الوطني الانتقالي ستنتقل الى مستوى العلاقات الرسمية بتاريخ 22 سبتمبر 2011 [1] .

ان توتر العلاقات الدبلوماسية الذي عرفته البلدين فترة الازمة كانت له تداعيات سلبية على العلاقات المستقبلية للبلدين ، فادا ما تم وصول جماعات معادية للجزائر الى الحكم في ليبيا فهذا سيؤثر حتما على العلاقات الثنائية ، بدلا من التعاون لمواجهة التحديات الامنية في المنطقة.

ثانيا : تجدد الحرب الاهلية في ليبيا

استنادا الى عدة تقارير منها اللجان المختصة التابعة الى الامم المتحدة ، و اخرى تابعة للاتحاد الافريقي و لجان المجتمع المدني ، يتضح ان المرحلة الانتقالية بليبيا لم تكن بالشيء اليسير على السلطات الجديدة ، لعدم كفاءتهم في الميدان ، و لغياب كوادر سياسية ذات خبرة سابقة ، فادى الوضع الجديد الى انفلات امني تجسد في انتشار واسع للأسلحة المتسربة من الترسانة الليبية ، الى جانب الاسلحة التي بحوزة المعارضة من طرف دول غربية و عربية ، و وصولها إلى أيدي الميليشيات ، ما حال دون رجوع الوضع الأمني بليبيا إلى طبيعته العدية أو الانتقال السليم الى مرحلة ديمقراطية يندمج فيها كل الشعب الليبي .

ترجح هذه المعطيات الى قيام حرب اهلية بين القبائل التي كانت رائدة للانتفاضة الليبية ، و القبائل التي كانت تابعة للنظام ، ما يؤدي الى ضعف الحكومة المنتخبة ، و فقدان السيطرة على الوضع الداخلي ، و يخلق احتمالية قيام حرب اهلية دموية تؤدي الى هدم البلاد بشكل كلي ، كما ان حرب اهلية على الحدود الجزائرية أمر يتطلب اخد الحيطة و الحذر من دخول ميليشيات ليبية الى الاراضي الجزائرية و تنظيمها لضرب المعارضة من الحدود الجزائرية ، اضافة الى تداول الاسلحة المختلفة الاشكال ، و تلقيها لألاف الفارين بحثا عن الامن و الاستقرار .

[1] وزارة الشؤون الخارجية : مذكرة حول العلاقات الجزائرية – الليبية مند بداية الازمة الليبية .

المبحث الثالث : المقاربة الامنية الجزائرية في مواجهة اثار الازمة على حدودها الشرقية

شهدت الجزائر تحديات امنية لم تشهد لها مثيل من جراء الازمة الليبية المتواجدة على حدودها الشرقية و ما زاد الوضع الامني تعقدا عملية التدخل الدولي و ما كان له من اثر على المعطى الامني للمنطقة ، الذي أدى إلى خلق تهديدات امنية جديدة ، دفعت بدول المنطقة و على راسهم الجزائر الى اعادة النظر في عقيدتها الامنية ، لتغير المعطى الجيو- استراتيجي للمنطقة بشكل كلي .

عمل الوضع الامني الجديد الناتج عن الازمة الليبية بالتأثير على الامن القومي الجزائري بمختلف مستوياته ، ما دفع بالسلطات الجزائرية الى اعادة النظر في عقيدتها الامنية و اعادة ترتيب اولوياتها لمواجهة الوضع الامني اللامستقر على حدودها الشرقية و الجنوبية . و عليه نتساءل عن التغيير الذي طرا على المقاربة الامنية الجزائرية [1] ، و فيما تتمثل طبيعة هذه التهديدات ، فما هو المستجد الذي احدته التدخل الدولي في ليبيا .

و عليه سيتم في موقع أول التطرق إلى معالم المقاربة

الأمنية الجزائرية لمعرفة نوع التهديدات التي تتلقاها الجزائر من جراء الوضع الأمني الجديد من الأزمة في ليبيا، و في موضع ثاني سيتم التطرق إلى المبادرات الجزائرية المبذولة لمواجهة ذلك .

المطلب الأول: دراسة في المقاربة الأمنية الجزائرية

بادرت السلطات الجزائرية اثر قيام الأحداث في ليبيا بوضع مخطط امني استعجالي لتأمين الحدود الشرقية و الحفاظ على الاستقرار الداخلي ، تحسبا لمنع انتقال اثر الدومينو الى داخل ترابها ، بحكم القرب الجغرافي للبلدين ، إذ تشهد الجزائر حدود برية تقدر بحوالي 982 كلم مع الدولة الليبية، و هي حدود شاسعة بصحراء قاحلة يصعب التحكم فيها لوعرتها .

كما نظمت عدة لقاءات و ندوات اقليمية و دولية لمحاربة مشكل الهجرة غير الشرعية و ظاهرة انتشار السلاح الليبي ، و في هذا الاطار دعت الجزائر على لسان مسؤوليها الى تكثيف العمل الجماعي كون الوضع الامني في المنطقة لم يعد من اهتمام الدول المجاورة لليبيا فحسب و لكن من انشغال الدول الغربية كذلك، لامتداد انعكاسات الازمة الليبية الى ما وراء المتوسط لتكون الشغل الشاغل للدول

[1] **Hafida AmeyarAlger face au drame des réfugiés , mardi 31/07/2012, « journal Liberté »,sur le lien :** http://www.liberte-algerie.com

الاوربية هي كذلك ، و اثارت اهتمام دول اخرى لا تشاطرها ذات الحدود " اي ليبيا " لكون الفوضى لا تخدم مصالحها في المنطقة .

سيتم التطرق في موقع أول إلى فحوى المقاربة الأمنية الجزائرية و مرتكزاتها الاساسية، ليتم فيما بعد الإضطلاع على مجريات الإستراتيجية الجزائرية المتبناة لمواجهة التحديات الامنية الجديدة على حدودها الشرقية و الجنوبية.

الفرع الأول: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية

تعتبر المقاربة الامنية موجها يقرر به القادة السياسة الامنية للدولة ببعدها الداخلي و الخارجي، و هو ما يبرز تداخل كل من السياسة الخارجية و المقاربة الامنية، ذلك انها تعتبر المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم و تحديد ما يحظى منها بالأولوية، و تساعد الدولة على التفاعل نع التهديدات و التحديات البارزة و الكامنة التي تواجه امنها على المستويات الزمنية ؛قريبة ،متوسطة، بعيدة[1].

إن محددات البيئة الأمنية الجزائرية ترتبط أساسا بطبيعة تكوين الدولة الجزائرية، وبطبيعة المخاطر و التهديدات التي تهدد أمنها و إستقرارها الداخلي، و شكلت في نفس الوقت المقاربة الأمنية الجزائريةالتي تبلورت نتيجة لعوامل تاريخية، و جغرافية، إيديولوجية وإستراتيجية نوجزها فيما يلي :

أ- العامل التاريخي:

تمثل الثورة التحريرية عاملا أساسياساهم في تشكيل المقاربة الأمنية الجزائرية، انعكست على تعامل الدولة الجزائرية تجاه القضايا الدولية، من اهمها قضية الحدود و التي كانت و ما زالت تشكل رهانا وتحديا للأمن الجزائري و للسياسة الخارجية الجزائرية بصفة خاصة[2]، فقد كان الخلاف مع المغرب محددا اساسيا للتصور الأمني الجزائري و لطبيعة تطور قواتها المسلحة، فقد اخدت هذه المطالب بعدا نزاعيا تجسد في حرب الرمال لسنة 1963،فاعطيت الاولية في تطوير و تحديث القوات البرية و سلاح الجو على حساب البرامج المخصصة للبحرية، هذا إضافة إلى الدور الريادي الذي

[1]Francis Sempa :***US National security doctrines Historically reiewed*** , American diplomacy ,2001 , sur :www.americandiplomacy.org

[2]دعلس عمیور صالح: ***التحديات الامنية الجديدة و تأثيرها على الامن الجزائري ك التحدي و الإستجابة،*** " ملتقى دولي حول الجزائر و الامن في المتوسط- واقع و افاق-" ، 29-2008/04/30 ،جامعة منتوري، قسنطينة.

لعبته الجزائر كرائد لحركات التحرر في العالم الثالث، و هو ما أبقى على فكرة الريادة بالمنطقة المغاربية و ما اصطدم بمنافس في المنطقة متمثل في المغرب[1].

ب- العامل الجغرافي:

إن انكشاف الأمن الجزائري جغرافيا، لا يقل أهمية عن التخلف اقتصادياحيث إن الجزائر تعتمد على مصدر واحد للدخل القومي و المتمثل في النفط و الغاز، وبالتالي تبقى دائما مواردها معرضة لتقلبات السوق، كما أن عدم التوازن في تبادلاتها التجارية خاصة مع الاتحاد الأوروبي و العجز الفادح في الميدان الغذائي، يجعلها معرضة لمختلف التداعيات السياسية ، و لمختلف الاستقطابات التي يمكن أن تؤثر في خياراتها و قراراتها السياسية، كما تملك المنطقة المتوسطيةأهمية، تتقاطع مع الأهمية الإستراتيجية للبعد المغاربي و الإفريقي للأمن الجزائري. و هذه الأهمية تستمد من بعض القضايا المهمة لدى صناع القرار في الجزائر، و التي لا تؤثر فقط على الأمن الجزائري حاليا و إنما ذات أبعاد إستراتيجية و مستقبلية، كما و توصف بأنها مصيرية للدولة الجزائرية.

تمثل القضية الصحراوية أساس هذه القضايا، بالإضافة إلى مشكلة الساحل و الصراع في شمال مالي، و مشكلة الحدود بصفة عامة، و التي تحكم علاقة الجزائر مع مختلف جيرانها، سواء كانت هذه العلاقة إيجابية أو سلبية[2].

ت- العامل الايديولوجي :

أما بالنسبة للعامل الإيديولوجي، و الذي كان له دور كبير في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية، فيمثل المرتكز الأساسي للعقيدة الامنية الجزائرية تعود جدوره إلى أيام ثورة التحرير، فقد مثلت الاشتراكية و ما تحمله من مبادئ الركيزة الاساسية لهذه العقيدة، و هو ما اكدته المواثيق الوطنية على غرار دستور 1963ـ 1976 – 1989، و هي مراجع أساسية تؤكد على ان الاشتراكية كنظام أيديولوجي هي المنهج المتبع لتحقيقالإستقلال التام و القضاء على الإستغلال، بهذا كانت الاشتراكية المرجعية الاساسية في بناء المقاربة الامنية الجزائرية قرابة ثلاثة عقود من الزمن، غير انه و مع أحداث 1988 و التغيرات الامنية التي شهدتها الجزائر دفعت

[1] عبد النور بن عنتر : ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، الجزائر ، أوربا و الحلف الأطلسي***، المكتبة العصرية للطباعة و النشر، الجزائر،2005،ص 49.
[2] عبد النور بن عنتر:المرجع نفسه

بالسلطات الجزائرية إلى إعادة صياغة بعض المبادئ لتواكب الترتيبات الجديدة في ظل عصر ما بعد الحرب الباردة[1].

نذكر في إطار هذه الدراسة عدم قبولها بتدخل قوى اجنبية داخل اقليمها أو على جوارها، في حين أثار موقفها من السماح لطائرات فرنسية بالتحليق على جوها تنفيذا لعمليات عسكرية ضد مالي، الذي أثار الكثير من النقاشات و الجدل بخصوصه.

نستخلص مما سبق طرحه، ان المرتكزات و العوامل التي ساهمت في تحديد طبيعة التصورالامني في الجزائر مند الإستقلال إلى غاية الوقت الراهن متنوعة بتغير التهديدات و التحديات التي تغيرت مع تغير الترتيبات الدولية بعد الحرب الباردة، فانتقلت من الإعتماد على المفهوم الضيق للأمن و الذي ينحصر في التهديدات العسكرية الخارجية، إلى مفهوم الامن الموسع الذي يشمل التهديدات الأمنية المختلفة معتمدا في ذلك على الأمن اللين[2]، أين اولى إهتمام بالعامل الإقتصادي و جعل من الفرد الوحدة المرجعية للتحليلات الأمنية.

الفرع الثاني : أبعاد المقاربة الأمنية الجزائرية

تأخذ المقاربة الامنية الجزائرية أبعاد مختلفة، منها ما هو محلي وطني، ومنها ما هو جهوي إقليمي، ومنها ما هو دولي، تتجسد في شكل إتفاقيات دولية ثنائية و متعددة الاطراف منتهجة في ذلك المقاربة الأمنية التعاونية الجماعية لمواجهة التحديات الامنية المستجدة بعد الحرب الباردة .فيما يلي سيتم التطرق إلى الأبعاد المختلفة للمقاربة الامنية الجزائرية بشيء من الإختصار، بهدف تحديد مراكز التهديد للأمن الجزائري و كيف تم التعامل معها.

أولا: البعد المغاربي في المقاربة الامنية الجزائرية

استنادا إلى ما سبق، يعتبر البعد المغاربي عاملا هامل في إدراك المسؤولين و المختصين الجزائريين للمقاربة الامنية الجزائرية، لما يمثله من عمق جيو- استراتيجي للجزائر ، كون المغرب العربي[3] يعد محور تلاقي ثلاثة قارات إفريقيا، أسيا، أوربا، و هذا لتواجده على أبعاد جيو- بولتيكية مختلفة منها ما هو متوسطي له إمدادات اوربية من الناحية الشمالية، و بعد إفريقيا

[1] دعاس عميرو صالح:***التحديات الامنية الجديدة و تأثيرها على الامن الجزائري ك التحدي و الإستجابة***، مرجع سابق.
[2] صالح زياني ، ***تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة*** ، مجلة الفكر ، العدد الخامس ، دس ،ص 288
[3] **المغرب العربي**: يقع شمال إفريقيا و يتكون من خمس دول مغاربية؛ ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، ، موريتانيا، تأسس سنة

جنوب الصحراء و منطقة الساحل من الناحية الجنوبية، و بعد شرقي اوسطي يصل إمداده لدول الخليج و جزيرة العرب من الناحية الشرقية، و بعد اطلسي من الناحية الغربية [1] .

و عليه فلا يمكن فهم التوجه الامني الجزائري في المنطقة دون الرجوع إلى مصادر وطبيعة التهديدات بالمغرب العربي، و في هذا الإطار ندكر المشكل الحدودي بين كل من الجزائر و المغرب الذي وصل إلى حدة المواجهة سنة 1963 " حرب الرمال" إلى جانب التوترات الحاصلة بين الجزائر و ليبيا أثناء حكم القذافي، و ليبيا حاليا بعد الازمة و ما نتج عنها من تحديات امنية جديدة، دون ان نغفل مشكل الصحراء الغربية الذي يحول دون استكمال الوحدة المغاربية، و مثل السبب الرئيسي في زيادة تسليح كل من البلدين – الجزائر و المغرب – و هو ما يدفع بالجزائر إلى حشد قواتها الأمنية على حدودها الغربية تحسبا لكل إنفلات أمني.

و بحكم موقعها المركزي بمنطقة المغرب العربي ، و تواجدها بالقرب من أوربا التي يفصلها عنها البحر المتوسط شمالا، و بالجنوب الصحراء الكبرى التي تمثل عمقها الافريقي و تمثل حلقة وصل بينها و بين افريقيا السوداء، جعل أمنها القومي منكشفا على كل الجهات، و هذا راجع إلى شساعة إقليمها و طول حدودها البرية و البحرية مما جعل الجزائر معنية بشكل مباشر بكل ما ينتج عن البيئة الأمنية المغاربية من تفاعلات و تطورات، و هو ما اكده الرئيس هواري بومدين الذي أعتبر أن المغرب العربي و المنطقة الفاصلة بين القاهرة و داكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر و أنه لا يمكن أن يحصل اي تغيير في هذه المنطقة دون إتفاق مع الجزائر [2].

يتضح مما سبق ان إدراك الجزائر لأمنها الإقليمي و رؤيتها لنفسها في المنطقة لا يمكن ان يكون دون الخد بالإعتبار مجريات الأمور بالمنطقة المغاربية، و لهذا فهي توليها إهتماما بالغا مند زمن بعيد لما تمتله هذه المنطقة من اهمية جيوسياسية في استراتيجيتها الامنية، و ما قد ينتج عنها من تحديات امنية خطيرة على استقرارها الداخلي و إستقرار المنطقة في مجملها، و يضاف إلى ما سبق إرتباط أمن المنطقة المغاربية بأمن المنطقة الإفريقية الساحلية، و هو ما أبرزته الازمة الليبية من تداعيات مباشرة للوضع الامني المنفلت في ليبيا إلى دول الساحل الإفريقي و بشكل خاص بانفجار الازمة بين الطوارق و الحكومة المالية بالشمال المالي.

[1] عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق ،ص ص 42 – 45 .
[2] يمكن التعمق أكثر في كتاب الاستاذ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري

ثانيا: البعد الإفريقي في المقاربة الأمنية الجزائرية

يمثل الساحل الإفريقي – الصحراوي العمق الإستراتيجي للجزائر نظرا لموقع الجيواستراتيجي، إذ يشكل منطقة عبور بري من شمال إفريقيا(المغرب العربي) إلى إفريقيا جنوب الصحراء على مسافة 3862 كلم^2 من المحيط الاطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا أي من : داكار إلى جيبوتي مرورا بموريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، السودان، و هناك من يضيف إليه كل من : بوركينا فاسو، جزر الرأس الأخضر ، الصومال، إيثيوبيا، إيريتيريا، و حتى نيجيريا، كوت ديفوار، غانا، غينيا، البينين، و التوغو التي يحدها الساحل من جهة الشمال[1] .

كما يتصل الساحل الإفريقي من الناحية الجنوبية الغربية بدول إفريقيا الغربية المطلة على المحيط الاطلسي (غينيا، سيراليون، كوت ديفوار، غانا، التوغو، بينين، نيجيريا، الكامرون) و يتصل من ناحية الجنوب الشرقي بدول غرب إفريقيا (إيريتيريا، أثيوبيا، الصومال، كينيا) [2] و فيمايلي خريطة توضيحية لموقع الساحل الإفريقي في القارة الإفريقية.

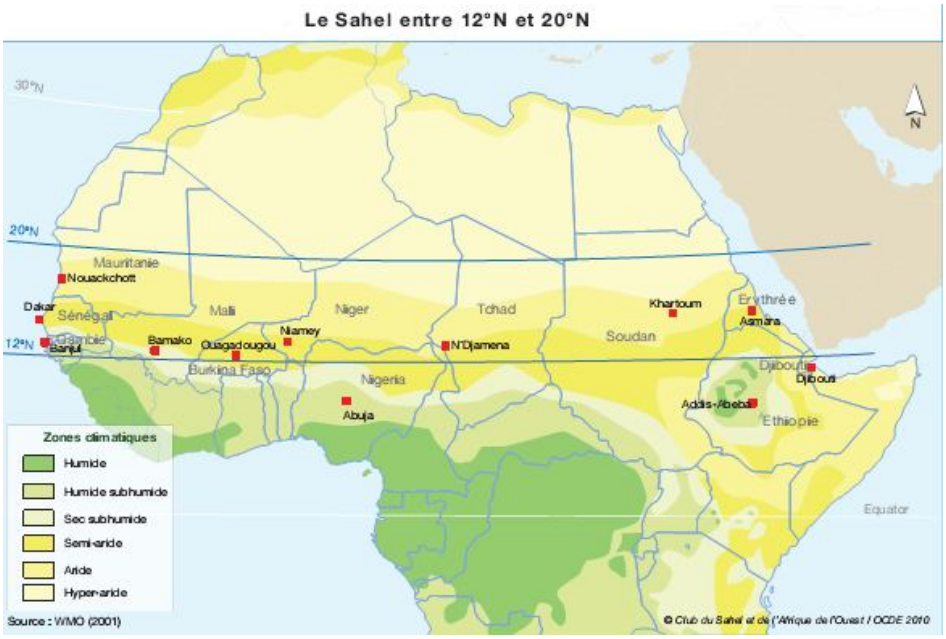

Emmanuel Salliot :**du sahel et de l'Afrique**, revue des évènements sécuritaires au Sahel, secrétariat du club OCDE 50,Paris,2012,p6

[1] Le sahel de tous les enjeux, publication mensuelle du quotidien Horizon consacrée aux questions de géostratégie, N°01, mars2010, p.04.

[2] Emmanuel Salliot : **du sahel et de l'Afrique**, revue des évènements sécuritaires au Sahel, secrétariat du club OCDE 50, Paris, 2012, p 10

يتضح من هذا التحديد الجغرافي للساحل و الصحراء أنها منطقة يتوافر بها مختلف التهديدات الامنية، مشكل الطوارق بمالي و النيجر، الصراعات العرقية في دارفور و الصومال، الاضطرابات العرقية في موريتانيا، النزاعات الإثنية و القبلية في تشاد حول شريط أرزو، و النزاع الحدودي بين نيجيريا و الكاميرون حول شبه جزيرة " باكازي" Bakazi[1].

يضاف إلى هذه التوترات الأزمة في كل من ليبيا و مالي لسنة 2011، وما كان لهما من عواقب وخيمة على أمن المنطقة بشكل عام و على الامن الوطني الجزائري بشكل خاص، إذ تشهد المنطقة تحديات امنية جديدة و تكثيف للتهديدات المتواجدة من قبل.

إن أولى المشاكل التي واجهتها الجزائر من عمقها الإفريقي، تمثلت في انفجار مشكل الطوارق بمالي تم النيجر، إلى جانب قضية الصحراء الغربية، و ما لبتت هذه التوترات أن تفاقمت، فأخذت شكلا اخر تمثل في مشاكل التهريب، الجريمة، تجارة الأسلحة غير الشرعية، الهجرة السرية، إلى جانب مشكل اللاجئين الذي تعاني منه الجزائر مند عدة أعوام، أدت هذه التهديدات بالسلطات الجزائرية إلى إيلاء المنطقة الإفريقية بُعدًا مُهمًا في إستراتيجيتها الأمنية لما يمثله من تهديدا لاستقرارها الداخلي، خاصة و أن عدم قدرة دول الساحل على إحتواء ازماتها في إطار محلي يؤدي إلى تدخل اطراف خارجية و هو ما سعت الجزائر جاهدة لتفاديه من خلال توسطها بين طوارق المالي و الحكومة المالية[2].

إضافة إلى ما سبق، تشهد الجزائر مند مطلع سنة 2011 تحديات امنية جديدة على حدودها الشرقية من جراء الازمة الليبية وما كان لها من تداعيات على حدودها الجنوبية، فقد تسببت الأزمة في الليبية في إنفجار الوضع في مالي بين الحكومة و الطوارق العائدين من ليبيا، ما ادى إلى تكثيف التهديدات الامنية السابقة من إنتشار للاجئين بأقصى الجنوب الجزائري، و سهولة تنقل الأسلحة و تداولها بين الجماعات المتطرفة. كما ياخد الأفارقة من الجزائر منطقة عبور لدول الضفة الشمالية من المتوسط و هو ما زاد من العبء الأمني على الجزائر، و ما دفعها بإيلاء دول المتوسط إعتبارا في توجهها الامني الخارجي.

ثالثا: البعد المتوسطي في المقاربة الامنية الجزائرية:

أمام التغيرات المحلية و الإقليمية والعالمية خلال الحرب الباردة و ما بعدها، عملت الجزائر على

[1] حسام حمزة: الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخظر، باتنة،2011/2010 ، ص ص 126-128.
[2] حمزة حسام ، مرجع سابق.

التأقلم مع المستجدات الدولية و طورت من توجهها الجيو- سياسي، فأدمجت البعد المتوسطي في عقيدتها الامنية بعدما كان ثنائيا في اجندتها السياسية.

بدأت هذه التحولات في سبعينات القرن الماضي، أين تجسد ذلك رسميا في دستور 1996 م الذي جاء في ديباجته: " إن الجزائر، أرض الإسلام، و جزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير و أرض عربية، و بلاد متوسطية و إفريقية." و تأكدت في الثمانينات مع التحرك الدبلوماسي الجزائري في إطار النشاطات الأمنية للمتوسط [1].

في هذا الإطار عملت الجزائر على تبني المصطلح المتوسطي في خطاباتها السياسية ، كما جسدت ذلك في ارض الواقع من خلال المبادرات الفردية و الجماعية كمشاركتها في المبادرات الأمنية في المتوسط، و دعت سنة 1972 لإنشاء مؤتمر للأمن في المتوسط خارج الحلفين { وارسو ، و الاطلسي} هدفت من خلاله إلى إستبعاد تدخل اي قوة خارج عن المنطقة، فكان فحوى المشروع " لا مبرر لوجود قوات بحرية أجنبية في المتوسط، و في إطار جماعي نشطت في إطار حركة عدم الإنحياز ، و لا يغفل ان ندكر قمة عدم الإنحياز لسنة 1973 التي طالبت على إثرها الجزائر إلى تحويل المتوسط إلى منطقة سلام و أمن و تعاون[2].

و عليه، ترتكز المقاربة الامنية على مبادئ ثابتة و اخرى متغيرة تتماشى و المستجدات الدولية، و تتوافر على أبعاد جيو استراتيجية متعددة، حفاظا على أمنها و إستقرارها الوطني، و الإقليمي لترابطهما و إستحالة فصل الواحد عن الأخر أمام التحديات المستجدة بعد الحرب الباردة، ما دفع بالسلطات المحلية الجزائرية إلى تبني نهج جماعي تعاوني لمواجهتها.

و أمام التحولات الامنية الراهنة على مختلف حدودها في إطار الازمات السياسية العربية{الازمة في تونس، و في ليبيا و المالي} تشهد الجزائر تهديدات أمنية خطيرة تهدد إستقرارها الداخلي على مستويات مختلفة، سياسيا، و إقتصاديا، و إجتماعيا، و حتى على المستوى الصحي، على هذا الأساس تعمل الجزائر على ربط امنها العسكري بالأمن الإقتصادي، فترمي إلى تنمية مستدامة على طول الخط الساحلي الإفريقي لما لذلك من أهمية على بعث الإستقرار و الامن بالمنطقة .

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 50 .
[2] عبد النور بن عنتر: ، مرجع سابق، ص ص 49-50.

المطلب الثاني:

المقاربة الامنية الجزائرية في مواجهة اثار الازمة على حدودها الشرقية والجنوبية

نظريا تنتهج الجزائر التوجه التعاوني الثنائي و المتعدد الاطراف، المسجل ضمن نظرية الأمن التعاوني، نوجز مرتكزاتها فيما يلي:

- الإطار النظري للأمن التعاوني:

عملت التحولات الحاصلة على المفهوم التقليدي للأمن إلى ظهور أشكال جديدة للأمن يندرج الأمن التعاوني تحت طائلتها، إذ يشير إلى تنسيق لجهود دول متعددة تواجه ذات الخطر تعمل على تقاسم الأعباء الامنية لإحتواء التهديدات[1].

تقوم المقاربة الامنية التعاونية على تبادل المعلومات و التنسيق الجهود ما بين الدول المتعاونة فيما بينها، بهدف مواجهة تهديدات أمنية خطيرة على حدودها المشتركة، كما قد تأخذ طابع فوق جهوي، يتعاون دول من مختلف القارات لتمادي التداعيات الامنية من المستوى القطري إلى المستوى أعلى هو المستوى العالمي، فياخد التعاون طابعا أمنيا متعدد الأبعاد.

تأخذ المقاربة الامنية التعاونية بعدا إقتصاديا خلافا لما كانت ترتكز عليه العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة، فقد تيقنت الدول اهمية البحث عن بديل للعامل العسكري في تحقيق أهدافها و مصالحها على المستويين المحلي و الخارجي، فأمام المطالب الدولية المتصاعدة لمزيد من الامن و الإستقرار، و رواج العامل الإقتصادي على حساب العامل العسكري بعد الحرب الباردة، لجأت الدول إلى مبدأ التعاون بهدف تحقيق مصالحها في جو يسوده الإستقرار و الامن، فكان أن ظهر الحد من ظاهرة التسلح النووي لما لذلك من خطر على الامن الدولي.[2]

أمام مشكل الإرهاب الدولي و الهجرة غير الشرعية على ضفتي المتوسط، يتعين على دول الضفتين العمل ضمن نهج تعاوني متعدد الاقطار لمواجهة هذه التحديات لإستحالة إحتوائها ضمن إطار احادي

و هو ما نراه ملائما لمواجهة التحديات الأمنية المستجدة أمام التحولات السياسية الحاصلة على مختلف حدودها، ذلك أن التعاون الجهوي من شأنه أن يؤدي إلى نتائج أمنية أفضل كما يتفادى تدخل أطراف خارجية في المنطقة.

[1] عادل زقاغ: ***إعادة صياغة مفهوم الامن***، 2012/01/31 ، على موقع الدكتور : بوحنيه قوي: www.bouhania.com

[2] Michael Moodie : cooperative security : implication for national security and international relations,january,2000,p p ,3-5.

الفرع الاول : المبادرات المحلية لمواجهة مخلفات الازمة الليبية

أمام التهديدات الامنية التي واجهتها الجزائر من جراء الازمة على حدودها الشرقية ، عملت على اتخاد اجراءات امنية سريعة بهدف حماية الامن الوطني الجزائري ، و الحفاظ على استقرار المنطقة كون ذلك يندرج ضمن اولوياتها الاستراتيجية .

- **المقاربة الامنية الجزائرية المحلية** [1]

ترتكز المقاربة الامنية الجزائرية لمحاربة الارهاب على ثلاثة محاور ؛ تشريعية ، عملية و سياسية نوجزها فيما يلي :

- المحور التشريعي: ادخال تعديلات على التشريع الجزائري للتعامل مع الارهاب في اطار مبادئ وقيم سيادة القانون و تماشيا مع التطورات الدولية ، لقضاء على هذه الظاهرة العابرة للحدود .
- المحور العملي: يتمثل في تطوير اجهزة الدفاع و الامن للتعامل مع هذا الخطر ، و هدا يتم من خلال اقتناء معدات عسكرية حديثة و متطورة تمكن الدفاع الوطني على اداء مهماهم بشكا متقن و جيد .

نظمت ندوة دولية حول مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة في دول الساحل الافريقي يومي 7 و 8 سبتمبر 2011 احتضنتها الجزائر ، و هو ما يدل على متابعة الجزائر للوضع بليبيا و محاولة العمل في اطار جماعي . و ضمت هذه الندوة ، اضافة الى دول الساحل ، اعضاء من مجلس الامن للأمم المتحدة الى جانب دول الجوار ، من فرنسا ، ايطاليا ، اسبانيا و هولندا ، و تمة دعوة الاتحاد الاوربي و قوى دولية اخرى كالمركز الدولي لمكافحة الارهاب و مركز جنيف لمكافحة المتاجرة بالمخدرات . و ممولين تقليديين في المنطقة من البنك الدولي ، البنك الافريقي بتنمية ، البنك الاسلامي للتنمية تركزت مواضيع الندوة في مكافحة الارهاب ، التنسيق في مجال مكافحة الجريمة المنظمة و التنمية في الدول الفقيرة و المعزولة في المنطقة[2] .

و نقلت قيادة الجيش 5 كتائب مدعومة ومجموعتي درك وطني قوامها أكثر من 7 آلاف عسكري إلى الحدود المشتركة مع ليبيا، بالإضافة إلى وحدة طبية ميدانية تابعة لمصالح الصحة العسكرية ، ودعمت قيادة الدرك الوطني وحداتها العاملة في أقصى الجنوب الشرقي بقوات إضافيةنقلت فيالأيام الأخيرة، ونشرت قيادة الناحية العسكرية الرابعة 7 آلاف جندي ودركي وعنصر دعم لوجيستي وطبي، في الحدود

[1] APS : Rezzag Barra présent à Tunis l'approche algérienne en matière de lutte antiterroriste, institut de défense tunisienne , mardi 3 avril 20132 , Tunis. Sur aps.dz

[2] الازمة في ليبيا : السيد مساهل يؤكد مجدا موقف الجزائر الثابت القائم على " استراتيجية السلم " الجمعة 8 جويلية 2011 ، وثيقة مقدمة من طرف وزارة الشؤون الحراجية ، المديرية العامة للدول العربية .

الجنوبية الشرقية المتاخمة للدولة الليبية، بالإضافة إلى قوات جوية لمتابعة التحركات في الصحراء [1]، وتم وضع دوريات للمراقبة المستمرة وعلى مدار 24 ساعة، إلى جانب عشرات المروحيات من نوع أغوستا المتعددة المهام لتدعيم الطلعات الجوية للمراقبة على مستوى الحدود وعمق التراب الوطني، التي تعززت بها مصالح الدرك الوطني مؤخرا، إلى جانب الآلاف من السيارات رباعية الدفع [2]، كما شكلت لجنة عسكرية عليا من قبل المجلس الاعلى للأمن الجزائري ، تحت اشراف رئيس الجمهورية ، تمثلت مهمتها في :

متابعة الوضع داخل ليبيا بناء على تقارير امنية ، و التعامل مع المستجدات في الحدود بالتنسيق المباشر مع رئيس الجمهورية و رئيس هيئة اركان الجيش .

المحور السياسي: يتمثل في الحوارات المتتالية ، قانون الرحمة و الوئام المدني و المصالحة الوطنية ، و هي اجراءات ساعدت على عودة الاستقرار الى الجزائر بعد فترة التسعينات، و عملت وزارة الدفاع الوطني اثناء قيام الازمة الليبية على وضع مخطط امني مستعجل لحماية الامن الاقليمي الجزائري .

فقد اجتمع مجلس الامن الاعلى برئاسة ريس الجمهورية اثر سقوط النظام الليبي لاخد الاجراءات الازمة للتصدي الى الاخطار المتأتية من الحدود الشرقية ، فتم وضع خطة امنية طارئة لمواجهة تداعيات الوضع في ليبيا ، و قرر زيادة عدد القوات في الجنوب ، بنقل قوات برية و جوية إضافية الى هذه المناطق و اقتناء معدات مراقبة جوية من دول غربية و انشاء مهابط طائرات عمودية و طائرات استطلاع خفيفة لمواجهة انعكاسات تردي الاوضاع في ليبيا على الجزائر و عمل على رفع ميزانية الدفاع لتحقيق ذلك

كما صادق المجلس الاعلى للأمن ، بتوصية من قيادة اركان الجيش ، على اجراءات الامن التي تضمنت اغلاق الحدود و فتح منفد وحيد هو " الدبداب " و بالتصدي لأي محاولة تسلل داخل حدودها.

شدد الجيش إجراءات المراقبة الحدودية البرية و الجوية للحدود الجزائرية الليبية، الممتدة على مسافة 925 كلم، تحسبا لمواجهة عمليات فرار جماعية لعسكريين تابعين لنظام القذافي، وتم تكثيف العمليات الاستكشافية الجوية و منعت تحليق طائرات مدنية على مناطق واسعة من الحدود [3].

الفرع الثاني : المقاربة الأمنية الجزائرية في فضائها الإقليمي

المألوف في الدبلوماسية الجزائرية انها تحبذ التحرك الجماعي، و العمل في اطار الاتحاد الافريقي أو الجامعة العربية دون تدخل اطراف خارجية اخرى .

[1] محمد بن احمد : الجيش الجزائري يشدد الحراسة على الحدود مع ليبيا ،مرجع سابق.
[2] نور الحياة .ك : اجراءات امنية استثنائية على الحدود مع ليبيا ، جريدة يومية للأخبار " وقت الجزائر " .
[3] محمد بن احمد : رفع حالة التاهب و تشكيل لجنة عسكرية عليا ، 23.08.2011 .

- على الصعيد الافريقي

عملت الجزائر على اشراك دول المنطقة لمواجهة التهديدات الامنية المتأتية من الدولة الليبية، فشاركت كل من ؛ مالي موريتانيا النيجر و حتى نيجيريا، في استراتيجية اقليمية منسقة لمواجهة تنظيم القاعدة في المغرب العربي الاسلامي ،لقطع الدعم و الامدادات عن الجماعات الارهابية الناشطة من المنطقة ، كما سعت الجزائر لنزع التزام من دول المنطقة لمعالجة المشاكل الاقليمية في اطار دول المنطقة و عدم السماح لتدخل أجنبي .

و لم تكتفي الجزائر بطلب دول الجوار من تكثيف قدراتها الأمنية على الحدود المشاركة لها مع ليبيا فحسب ، بل لعبت دورا بارزا في وضع بعض المنظمات الاقليمية لمواجهة التحديات الامنية التي تواجهها المنطقة في اطار اقليمي ، ندكر منها لجنة اركان العمليات المشتركة التي يقع مقرها في تمنراست ثم وحدة الاندماج و الاتصال الذي يعتبر الدراع الاستخباراتي لهذه الهيئة[1] ،وعملت على تفعيل دبلوماسية الحوار و حسن الجيرة ، اد تم عقد العديد من اللقاءات مع مسؤولي كل من تونس و ليبيا الى جانب دول الساحل الافريقي من مالي ، نيجر ، بماكو ، تشاد ، بوركينا فاسو .

و شهدت العاصمة الجزائرية عدة لقاءات منها ما كان مع دول المجموعة المشتركة لدول الساحل لدراسة مستجدات الوضع الامني مند اندلاع الاحداث بليبيا ، اد قرر جيوش سبعة بلدان منطقة الساحل الافريقي على ان يتم التنسيق فيما بين جميع قيادات الاركان دون مشاركة القوات الاجنبية ، و تضمن الجزائر التغطية الجوية و الدعم اللوجستي ، و دعا قائد الاركان الجزائري " قايد صالح " بضرورة تعزيز التعاون بين اركان الدفاع لهذه الدول و الجزائري و توطيد أواصر الاخوة و التضامن وحسن الجوار ، مضيفا الى الاهتمام بالجانب التنموي كونه ذا فائدة للشعوب .

كما عملت الجزائر على وضع مخطط امني استعجالي لتأمين المنطقة و محاربة الجماعات الارهابية التي تتخذ من صحاري الساحل ملجأ لها ، و في هذا الاطار تم تأسيس القيادة العملياتية المشتركة مع مالي ، و النيجر ، و موريتانيا ، و ليبيا بهدف تنسيق الجهود الامنية بين دول المنطقة و تفعيل عملية تبادل المعلومات حول الجماعات الارهابية و المجموعات الناشطة في مجال تهريب السلاح و تمويل الارهابيين ، و وضعت كذلك مخطط عملي يقوم على تدريب قوات من دول الجوار على محاربة الارهاب ة تدعيم بعض جيوش المنطقة بالعتاد الازم للقيام بمهامه الاستراتيجية و تكثيف اجراءات المراقبة من خلال اقامة حواجز المراقبة الثابتة و المتحركة، و توفير تغطية جوية باستخدام سلاح الجو في مراقبة الحدود[2].

[1] يحي زوبير :الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل :منع الحرب و مكافحة الارهاب .مركز الجزيرة للدراسات.

[2]

و أمام تعقد الوضع الامني على الحدود الجنوبية المحاذية لشمال مالي ، دعا الوزير الجزائري المكلف بالشؤون المغاربية و الافريقية " ع . مساهل " ، اثر قمة الجزائر لمكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة الى تكثيف التعاون البيني لدول المنطقة حتى يتم القضاء على الارهاب بالمنطقة ، و اكد المستشار للرئاسة الجمهورية السيد : بارة بان الهدف يكمن في ايجاد حل للتهديدات الجديدة بالمنطقة لاسيما الساحل الافريقي باعتبار دوله مناطق جوار لليبيا و تعرف وضعا محرجا [1]. وتأكيد الوزير مساهل ، على استراتيجية السلم المتواصل الى حل سلمي ؛ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد و التحرك بمشاركة جميع الاطراف لإيجاد حل سلمي سياسي .

- على المستوى الجهوي – المغاربي

بادرت الجزائر على المستوى الجهوي مع الدول الجارة و ذات الحدود المشتركة مع ليبيا بالتعاون فنيا و عمليا لمواجهة التحديات الامنية الجيدة بالمنطقة ، اذ تم عقد عدة لقاءات على مستوى ثنائي و اخر ثلاثي ، للتنسيق في مجال تامين الحدود المشتركة و محاربة الجريمة المنتظمة الى جانب مراقبة تسرب الاسلحة الليبية بالمنطقة التي عقدت من ظاهرة الارهاب المستفحلة من قبل تحت ما يعرف بالقاعدة في المغرب الاسلامي و الجماعات المتطرفة التابعة لها .

أعلن وزير الداخلية والجماعات المحلية، دحو ولد قابلية، عن توافق جزائري تونسي لتسيير دوريات مشتركة بين مختلف الأجهزة الأمنية العاملة على الحدود بين البلدين كحرس الحدود وقوات الجيش، على الحدود البرية لمراقبة اية حركة الجماعات الارهابية ،و شبكات الجريمة المنظمة و تهريب تجارة الاسلحة ، وأعلن في هذا السياق عن إطلاق برامج ومشاريع تقرر إنجازها لصالح تنمية المناطق الحدودية، خاصة في مجالات المياه والطرقات والطاقة[2].

و في مجال التدريب الفني ، قدمت الجزائر طلبا بمساعدة ليبيا الجديدة في المجال الامني ، و وفاءا لذلك ستعمل على تدريب 200 ضابط ليبي من الدفعة الاولى ، يتم التكوين في 4 اشهر يتلقى فيها الضباط الليبيون تكوينا و تعليما ميدانيا و نظريا في العديد من المجالات الامنية ،منها مكافحة الارهاب و تهريب الاسلحة ، بالإضافة الى الاستعلامات العامة ، و حفظ النظام العام [3]،وأعلن إنشاء لجنة حدودية ثنائية جزائرية ـ ليبية ستعمل بالتوازي مع اللجنة الحدودية الجزائرية ـ المالية واللجنة الجزائرية – النيجيرية.

[1] مالك وداد : قمة الجزائر لمكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة ، جريدة الفجر "يومية مستقلة" 2011/09/07 .

[2] عثمان لحياني : دوريات مشتركة للدرك و الجيش على الحدود بين الجزائر و تونس ،جريدة الخبر اليومية ، 27 ديسمبر2012 .

[3] رشيد.ح : الجزائر ستشرع في تكوين 200 ضابط ليبي ، جريدة الفجر "يومية جزائرية مستقلة" ، 2013/04/06 .

و من اهم اللقاءات الثلاثية للدول المغاربية ، لقاء غدامس بليبيا يوم 12 يناير 2013 ، الذي جمع بين الدول الثالث ، تونس، ليبيا ، الجزائر بهدف تكثيف عمليات تامين الحدود لمنع تسرب الاسلحة المفقودة الليبية بعد الازمة ، و الحد من الهجرة غير الشرعية للتخفيف من تباعاتها على الدول المستقبلة ، ولكون هده الدول خاصة الجزائر انها اصبحت دول معبر و مرور .

وقعت الدول الثلاث في اطار اعمال هدا الملتقى ، اتفاق على تعزيز التعاون لتامين حدودهما المشتركة و ذلك من خلال الشراكة في الولايات الحدودية تتعلق بربط الطرق و حماية الحدود من التهريب [1]، و تم وضع 11 نقطة لمجابهة التحديات الامنية المشتركة بينهم ، ندكر هذه المحاور باختصار فيما يلي :

- ❖ اعتماد مقاربة امنية متكاملة وقائية و منسقة بين الدول الثلاث ضمن استراتيجية شاملة لمواجهة التهديدات الامنية المحدقة بها .
- ❖ تفعيل اتفاقية امنية بين الدول الثلاث و تفعيل اتفاقيات التعاون القضائي و القانوني المبرمة بينهما ، الى جانب تكثيف الزيارات بين كبار مسؤولي الاجهزة المختصة .
- ❖ انشاء نقاط مراقبة مشتركة على الشريط الحدودي بين الدول الثلاث و تكثيف التنسيق و التعاون في المجال الامني [2].

ان هذا البيان يعكس مدى اهتمام الدول المغاربية بخطورة الوضع الامني للمنطقة و ضرورة العمل وفقا لأجندة امنية مشتركة ، الى جانب تعزيز التعاون الى جانب دول الساحل لارتباط امنه بأمن المنطقة المغاربية الى جانب الضفة الشمالية للمتوسط . ذلك ان الهجرة غير الشرعية و تجارة المخدرات اصبحتا جرائم عابرة للقرات ، تتطلب مواجهة متعددة الاطراف و تعاون دولي مكثف .

و هو ما سعت الجزائر الى تحقيقه من خلال تعاونها مع دول المتوسط للمحاربة ضد الارهاب و الهجرة غير الشرعية ، لما تتمتع به الجزائر من قدرات هائلة في الميدان و توفرها على خبرة كبيرة في مجال محاربة الارهاب بشكل خاص ، و هذا باعتراف دولي للجهود المبذولة للقضاء على الارهاب طيلة عشرية كاملة في منأى عن التدخلات الدولية .

[1] رياض هويلي : الجزائر و تونس تتفقان على تعزيز التعاون لتامين حدودهما المشتركة ، جريدة صوت الاحرار ، 2012/01/21 .

[2] وزارة الشؤون الخارجية ، المديرية العامة للبلدان العربية : بيان مشترك لرؤساء الوزراء في كل من ليبيا – الجزائر – تونس الذي تمخض عن الاجتماع المنعقد بمدينة غدامس يوم 12 يناير 2013م

الفرع الثالث : المبادرات الجزائر يه على الصعيد الدولي لمواجهة التحديات الامنية

عرفت الدبلوماسية الجزائرية مند نهاية التسعينات انفتاحا على الساحة الدولية ، و تصاعدت الاصوات المعترفة بكفاءتها في مجال محاربة الارهاب ، اد اعترف بها على الصعيد الدولي بشهادة عدة قوى دولية في ذلك ، إذ عملت أحداث 11 سبتمبر 2001 على تغيير نظرة الغرب الى الجزائر و الاعتراف بما عانته طيلة العشرية السوداء[1].في هذا الاطار نشطت الدبلوماسية الجزائرية و تم عقد الكثير من اتفاقيات الشراكة مع دول المتوسط في شتى المجالات ، خاصة في ميدان مجال اقتناء احدث الاسلحة ، و بشكل خاص الاسلحة الروسية ، كما نسقت الولايات المتحدة مع قوى الدفاع الجزائرية لتدريب الضباط الجزائريون بأمريكا ، و تبادل الخبرات في مجال مكافحة الارهاب ، باعتبارها اياه ظاهرة دولية تتطلب مقاربة شاملة ، تعمل وفقها كل الدول على اخد التدابير الازمة سياسيا و قانونيا لمنع انتشارها و استفحالها .

و أمام التغيرات الجيواستراتيجية الراهنة بالمنطقة العربية ، و ما عايشته الجزائر من تحديات امنية على معظم حدودها ، من الشرق بكل من تونس و ليبيا ، و بالجنوب امام حرب شمال مالي و الحركات الانفصالية بالنيجر ، تعاملت الجزائر بحيطة و حذر مع هذه التغيرات خوفا من انتشار عدوى الاضرابات الى داخل حدودها ، و تهديد امنها الوطني و احتسابا لمنع تدخل قوى اجنبية في المنطقة .

لقد نشطت الزيارات الدبلوماسية بين الجزائر و الولايات المتحدة في الفترة الاخيرة ، اد كانت هناك عدة زيارات متتالية لقيادة اركان الجيش الامريكي ، و لقيادة افريكوم ، بهدف التعاون الامني لمحاربة الارهاب ، و اشادت الولايات المتحدة الى جانبها روسيا بالدور الجزائري الريادي في المنطقة لمحاربة الارهاب و الجريمة المنظمة لما تكتسبه من خبرة في المجال ، و لتمتعها بقوة جيش كبيرة افريقيا [2].

تعمل الجزائر في المحافل الدولية و الاجتماعات على التذكير بأهمية التنسيق الدولي لمواجهة مثل هذه المشاكل الدولية ، اد نادت في اطار اعمال الملتقى الدولي لمحاربة الارهاب و الجريمة المنظمة ، بالعاصمة الجزائرية يومي 7 و 8 اوت 2011 ، على لسان الوزير المكلف بالشؤون المغاربية الافريقية " ع. مساهل ، انه يتعين وضع خطة امنية مشتركة ، تدمج العامل الامني للمجتمعات مع الجانب الاقتصادي لما له من دعم كبير في استقرار الدول و سلامتها . شارك بهذا اللقاء هياكل من منظمة الامم المتحدة، و الاتحاد

[1] عبد النور حجي: **أهم المراحل التاريخية للدبلوماسية الجزائرية 1955-2012** ، الاربعاء 20 مارس 2013 على الموقع: http://abdenour-hadji.com

[2] نظيم فتحي: **تعميق العلاقات الجزائرية الامريكيةفي محاربة الإرهاب بعد هجمات 11/09** ،المغاربية، 2011/09/11 على الموقع: http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2011/09/11/feature-01

الافريقي و الجامعة العربية الى جانب ممثلي الدول من الولايات المتحدة ، فرنسا ، اسبانيا ، المانيا ، ايطاليا ، كندا ، استراليا ،هولندا [1].

كما شاركت الجزائر في اعمال الندوة العالمية للمنتدى الدولي لمكافحة الارهاب [2]، و اعلن خلالها المستشار التابع لرئاسة الجمهورية : السيد بارة ، الى ارتياحه لأجل تبني مدكرة الجزائر حول رفض دفع الفدية للجماعات الارهابية المحتجزة للرهائن [3]داخل عدة معطيات به .

نخلص الى القول في هذا الفصل ، بان الجزائر محاطة بحلقة من الازمات عملت على تكثيف التهديدات الأمنية التي طالما مثلت تحديا امنيا بالنسبة لها، من مشكل تامين الحدود و الجريمة المنظمة بشتى انواعها.

و إستنادا إلى المعطيات الامنية في ليبيا السالفة الذكر، يتضح ان الدولة الليبية غير قادرة على تسيير مجريات الحياة السياسية بها رغم التغيرات السياسية و البرلمانية المتخذة، فحتى بتواجد مسؤولين على هرم السلطة و دستور إلا انها لا تقم بمهامها كما يتطلب الأمر لعدم خبرتها في الميدان و عدم قدرتها على التحكم في الأوضاع.

[1]A.H :conférence internationale d'Alger sur la lutte contre le terrorisme et le crime organiser , journal « l'horizon », 15-07-2011.

[2] تعتبر الجزائر واحدة من الدول 30 المؤسسين للمنتدى العالمي لمكافحة الارهاب .

[3]EL MOUDJAHID : Lutte contre le terrorisme, RezagBara:"Lacommunautéinternationaleadoptél'approche algérienne"LE 11.11.2012 SUR EL MODJAHID.com/fr

الخاتمة

خاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع التدخل الدولي في ليبيا و اثره على الامن الوطني الجزائري ، من خلال التطرق الى طبيعة الازمة الليبية في محدداتها و اثارها المتعددة المستويات ، و كيفية احالة القضية الليبية الى مجلس الامن ، و ما كان لذلك من انعكاس على امن المنطقة المغاربية – الساحلية بشكل عام ، و على الامن الوطني الجزائري بشكل خاص ، و كيف تعاملت الجزائر مع الازمة الليبية ، و كيف تحافظ على امنها و استقرارها أمم التحديات الامنية الناتجة عن الازمة . و قد خلصنا من هذه الدراسة الى الاستنتاجات التالية :

لم يمثل العامل الاقتصادي المحدد الرئيسي لقيام الاحتجاجات في ليبيا خلافا للازمة التونسية و المصرية ، لتوافر ليبيا على ثلث الاحتياطي العالمي للبترول ،و تميزها بدخل فردي مرتفع مقارنة بالدول الإفريقية الأخرى. و هو ما جلب أنظار القوى الكبرى عليها و حدد تعاملها و تحركها السريع تجاه الازمة الليبية دون غيرها .

عملت المعارضة الليبية ، بمساندة قوى الحلف الأطلسي على إسقاط نظام دام أربعة عقود غابت في ظلها كل معالم الحياة السياسية الطبيعية بليبيا، و هو ما أثر سلبا على مسار العملية الانتقالية بها و خلق تحديات عديدة أمام السلطات الجديدة .

على هذا الأساس ، يمكن وصف الأحداث في ليبيا على أنها ثورة ، لما شهدته من تغير جدري في البنى و الهياكل و المؤسسات السياسية للدولة ، خلافا للوضع في تونس و مصر ، اين تم الحفاظ على مؤسسات الدولة .

و تجدر الاشارة الى الدور الذي لعبه العامل القبلي في الأزمة الليبية ، إذ حال دون الحوار الوطني، او قبول المبادرات الإقليمية لإحتواء الأزمة، ما دفع بالجامعة العربية ، و لأول مرة في تاريخ قراراتها ، بإحالة القضية إلى مجلس الأمن ، لغرض حماية المدنيين و الأماكن السكنية الواقعة تحت القصف من طرف القوى التابعة للنظام .

تم التدخل العسكري في ليبيا لأهداف انسانية ، بإحالة من مجلس الأمن للأمم المتحدة ، يوم 19 مارس 2011 ، بموجب اللائحة الدولية الصادرة بتاريخ 17 مارس 2011، ترمي الى حماية المدنيين لإعتبار الأزمة في ليبيا منتهكة لحقوق الانسان الاساسية و لكونها تهدد السلم و الأمن الدوليين ، وبعد انطلاقة العمليات بقيادة أمريكية مساء 19 من مارس ، تمة احالة القيادة إلى حلف شمال

الاطلسي يوم 27 مارس 2011، الذي قاد العمليات العسكرية تحت اسم عملية " الحامي الموحد " *Unified Protector* و*أعلن عن انتهاء مهامها يوم 31 أكتوبر 2011.*

إلا أن إنهاء مهمة الناتو ، و خروجه من الاراضي الليبية ، لم يعتبر نجاحا تام كما تزعم بعض الجهات بذلك ، لما تشهده ليبيا من انفلات أمني على أراضيها ، امتدت تداعياتها الى منطقة الساحل الإفريقي، ما دفع بدول المنطقة إلى إعادة النظر في سياستها الأمنية لمواجهة التحديات المستجدة على حدودها.

في هذا الإطار ، تلقت الجزائر بشكل مباشر و عميق تداعيات الأزمة في ليبيا ، من تكثيفا لتهديدات أمنية سابقة ، منها تجارة الأسلحة بشتى أنواعها ،و تكثيف لعمليات الجماعات الإرهابية ، دفعت بالسلطات الجزائرية إلى رصد جل قواتها الأمنية على الحدود الشرقية مع ليبيا ، إلى جانب حدودها الجنوبية الغربية مع شمال مالي ، التي تعتبر النتيجة المباشرة للأزمة الليبية .

و تحسبا لما قد تؤول إليه الأوضاع الامنية في المنطقة و ما قد ينتج عنها من تهديدا للأمن الوطني الجزائري، و بحكم أن دول المنطقة تواجه نفس التهديدات ، نادى المسؤولين الجزائريين إلى تبني مقاربة أمنية تعاونية تشرك بها كل دول الجوار للتصدي للتحديات الأمنية المستجدة و تفاديا لكل تدخل أجنبي .

إن الموقف الجزائري من الأزمة الليبية ، أثار الكثير من الجدل على الصعيدين ، المحلي و الدولي، إذ كان يتوقع من الجزائر ان تلعب دورا محوريا في ليبيا ، خاصة و أنها دولة جارة ، و تداعياتها تكون مباشرة على أمنها و استقرارها الداخلي .

فقد أدى التحفظ الجزائري عن التدخل في ليبيا ، تفاديا للا نحياز لأي طرف من طرفي الصراع، إلى فقدان الجزائر لدور محوري و ريادي في المنطقة ،لتترك بذلك المجال واسعا إلى ظهور قوى أخرى ، كدولة قطر التي مثلت الراعي الرسمي للمعارضة الليبية ممثلة في المجلس الوطني الإنتقالي ، و اتاحت الطريق لتدخل قوى دولية ، في حين أنها تتوفر على أكبر عتاد عسكري و جيش محكم التجهيز في المنطقة .

فلو عملت السلطات الجزائرية على تقديم البديل لرفض تدويل القضية الليبية، و فعلت دبلوماسيتها التفاوضية ، كما تعودنا عليها ، لتفادت عملية التدخل الدولي بليبيا ، و ما آل إليه

خاتمة

الوضع الامني من تقهقر بفعل إنتشار للأسلحة مختلفة الأشكال و وقوعها بأيدي الجماعات الإرهابية المتطرفة .

يدفعنا هذا إلى التساؤل إن كان على الجزائر ان تعيد النظر في منظومتها الامنية ، و بشكل خاص في مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، حتى يتأقلم و المستجدات الدولية ، لان عدم التحرك إزاء حرب أهلية على حدودها، و ترك المجال مفتوحا لتدخل قوى أجنبية لحسم الأمر يحسب عليها لا معها ، خاصة و أنها لا تحبذ فكرة التدخل الاجنبي لا داخل ترابها و لا على مقربة من حدودها .

فإذا ما تحولت ليبيا إلى دولة فاشلة ، و هو ما تخشاه الجزائر ، ستشهد الجزائر تهديدات أمنية غير تلك التي طالما عملت على مواجهتها مند زمن بعيد ، من ظاهرة الارهاب و تجارة الاسلحة و المخدرات الى جانب الهجرة غير الشرعية و قضية اللاجئين ، ستكون الجزائر أمام خطر تواجد قوى أجنبية على مقربة من حدودها ، و امام إحتمالية تواجد قواعد عسكرية امريكية و فرنسية ، و لماذا لا جعل ليبيا قاعدة لأفريكوم .

يبقى المجال مفتوحا للبحث بشيء من التعمق اكثر ، في المقاربة الامنية الجزائرية و مدى تأقلمها و المتغيرات الدولية ، أمام صراع لقوى كبرى على ثروات القارة الافريقية ، و تواجدها على طول حدودها الشرقية الجنوبية . هل تغير الجزائر من منظومتها الامنية بتغير النظام مع الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 ، هل سنشهد تغير على المستوى السياسي خاصة أمام التغيرات التي عرفها العالم العربي في مطلع 2011 ، هل تعمل الجزائر على استرجاع دورها الريادي بالمنطقة بعد غياب طبعته الازمة الليبية بشكل واضح ، أم سنشهد صعود لقوى جهوية اخرى بالمنطقة ، أم سترجح الكفة الى الدور المغربي دون منافس. كلها أسئلة من شانها ان تكون محل بحث لدراسات أخرى تكون اكثر تعمق في موضوع الأمن الجزائري خاصة و ان الوضع الحالي في تغير مستمر بحكم حداثة الموضع.

قائمة الأشكال والجداول

العنوان	الصفحة
خريطة توضيحية لتواجد قوات الناتو في ليبيا	72
جدول يوضح تزايد ميزانية الدفاع لسنة 2013	100
خريطة تبين حدود الساحل مع الجزائر	124

قائمة المراجع

➢ المراجع باللغة العربية:

النصوص الرسمية :

- الازمة في ليبيا : السيد مساهل يؤكد مجدا موقف الجزائر الثابت القائم على " استراتيجية السلم " الجمعة 8 جويلية 2011 ، وثيقة مقدمة من طرف وزارة الشؤون الحراجية ، المديرية العامة للدول العربية .
- وزارة الشؤون الخارجية ، المديرية العامة للبلدان العربية : **بيان مشترك لرؤساء الوزراء في كل من ليبيا – الجزائر – تونس** الذي تمخض عن الاجتماع المنعقد بمدينة غدامس يوم 12 يناير 2013م.
- الجريدة الرسمية ، قانون 12 ـ 12 مؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق ل 26 ديسمبر 2012 يتضمن قانون المالية لسنة 2013 ، العدد 72 ، السنة 49 ، صدرت يوم 30 ديسمبر 2012.

الكتب:

- عبد النور بن عنتر: **البعد المتوسطي للأمن الجزائري،الجزائر، أوربا و الحلف الاطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،2005 .

تقارير :

- المحافظة على وحدة ليبيا : التحديات الامنية في حقبة ما بعد القذافي، مجموعة النزاعات الدولية، تقرير الشرق الاوسط 115 – 14 كانون الاول/ديسمبر 2011 .
- تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، يناير 2012.

الدوريات:

- ابو نجم ميشال: وزير خارجية ليبيا ل " الشرق الوسط " : على الدول التي قدمت عروضا بالمساعدة الالتزام بوعودها ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد 12496 ، الاربعاء 2013/02/13.
- بن احمد محمد: الجيش الجزائري يشدد الحراسة على الحدود مع ليبيا ،" جريدة الخبر اليومية " العدد 6285 ، 6 مارس 2011.
- بوحنيه قوي : الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل ، مركز الجزيرة للدراسات، 3 يونيو / حزيران 2012 .
- حسين محمد عبده : التدخل الدولي في ليبيا " فجر اوديسا " جريدة العرب الدولية " الشرق الاوسط " العدد 11805 ، الجمعة 25 مارس 2011.
- حميد زعطاشي : الناتو يغرق في المستنقع الليبي ، " جريدة الخبر" ، 3 أفريل 2011 ، السنة الواحدة و العشرون ،العدد 6314.
- صالح زياني ، تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة ، مجلة الفكر ، العدد الخامس ، دس
- عبدالرحمن محمديعقوب،التدخلالإنسانيفيالعلاقاتالدولية . أبوظبي،مركزالإماراتللبحوثوالدراساتالاستراتيجية،2004 .
- عثمان لحياني : الوضع الأمني على حدودنا مع ليبيا مقلق جدا ، جريدة الخبر ، الاربعاء 6 افريل 2011 ، السنة الواحد و العشرون /العدد 6317 .
- ليبيا بعد عامين لقيام الثورة ... بين مطرقة الفوضى الامنية و سندان التدخل الاجنبي ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ،العدد : 12745، 13 فيفري 2013.
- محمد بن احمد: الجزائر ترفض طلبا فرنسيا لاستغلال مطارات عسكرية بالجنوب، جريدة الخبر ، 7 افريل 2011 ،السنة الواحدة و العشرون/ العدد 6318 .
- محمد بن احمد: عسكريون من فرنسا و الخليج يشاركون في تدريب المعارضة الليبية، جريدة الخبر ، 17 افريل 2011، السنة الواحدة و العشرون/ العدد 6328.

- محمد بن أحمد:الجيش الجزائري امام اعباء جديدة لمواجهة إرهابي القاعدة جريدة الخبر، 5 افريل 2011،السنة الواحدة و العشرون/العدد 6316 .
- يحي زوبير : الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل : منع الحرب و مكافحة الارهابمركز الجزيرة للدراسات ، 20 نوفمبر 2012.

المذكرات:

- برقوقسالم: إشكاليةمفهومالتدخلوعدمالتدخلفيالعلاقاتالدولية،مذكرةماجستير غيرمنشورة،جامعةالجزائر،معهدالعلومالسياسيةوالعلاقاتالدولية، 1993
- جمال منصر : التدخل العسكري الانساني في ظل الاحادية القطبية – دراسة في المفهوم و الظاهرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم السياسية فرع علاقات دولية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2010/ 2011 .
- حمزة حسام: الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخظر، باتنة،2010/2011.

➢ المراجع باللغة الأجنبية:

النصوص الرسمية :

- **document final du sommet mondiale de 2005**, Assemblée générale des nations unies , 66 session, 24 octobre2005.
- Fourth meeting of the libyagroup , Istanbul , 15 July 2011.
- **l'Algérie a dès le début de la crise libyenne observe une stricte neutralité** , Déclaration du MAE, le 26-08-2011 à 15h20.
- **lettre datée du 17 janvier 2012, adressée au président du conseil de sécurité par le secrétaire général**, Conseil de sécurité, 18 janvier 2012.
- RésolutionA/RES/34/131, l'assemblé général de l'ONU .
- William hague ***:Libya contact group***, Doha , 13 April 2011 .

التقارير:

- African union : **rapport du président de la commission sur la situation dans la région du sahel**, AddisAbaba, Ethiopie ,314 eme réunion au niveau ministériel, 20 mars 2012.
- Delphin Perrin **: l'état du monde 2011, Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste –bilan annuels de 1983 à 2012.**
- Laurence aida ammour : **les enjeux de sécurité émergents au Maghreb et u sahel depuis le printemps arabe ,** MED,2012 bilan .

الكتب :

- Barry Buzan & Ole Weaver : **Regional and power, the structure of international security**, Cambridge studies in international relations,2003
- Robert i.Rotberg: **when states fail: causes ans consequences** , Princeton universitypress ,oxford , 2004.

الدوريات:

- A.H :**conférence internationale d'Alger sur la lutte contre le terrorisme et le crime organiser** , journal « l'horizon », 15-07-2011.
- ApuuliKasaijaPhilipi**: African solutions to African problems and the crisis in cote d'ivoire (2010-2011) and Libya 2011**
- **Bara Rezag:" La communauté internationale adopté l'approche algérienne**" LE 11.11.2012 SUR EL MODJAHID.com
- BlankStephane : **pourquoi les russes etaient-ils contre l'intervention ?** , outre-terre , 2011/3 n°29 , p .89-95.
- choet Alain **:malaise politique mais pas social enLibye contrairement à l'Egypte et la Tunisie** ,n29,03/2011 ,outre terre ,sur cairn .info, outre –terre ,pp 23-33
- DAGUZAN JEAN- FRANCOIS et MOISSERON JEAN – YVES : **la Libye après Kadhafi : essai de prospective géopolitique du conflit libyen**, Hérodote, 2011/3 n° 142

- Damome Etienne L **: pourquoi beaucoup d'africains soutiennent khadafi** , outre –terre , 2011/3 n °29, p,123-133.
- Fitzgerald Shawn**: military intervention in Libya: humanitarian assistance or inevitable regime change?** , massachuetts institute of thechnologydepartment of political science,12 december 2011.
- Ghassan Charbel : ***la fin d'un pouvoir absolu***, courrier international, n°1095 , du 27 octobre au 9 novembre 2011.
- H.daalder& James G.Stavridis: **NATO's Victory in Libya,foreign affairs** , march/april 2012, volum 91 , number 32 www. foreignaffairs.com.
- Hogard jacque: **répercussions sécuritaires de la guerre en libye sur la zone maghreb – sahel**, Intervention de, bruxelles 16/02/2012.
- Houba Delphine : **état de la question -l'intervention militaire en Libye -** ,A.poutrain , Bruxelles , novembre 2011.
- jasson Marc-Antoine **: intervention de l'OTAN en Libye « responsabilité de protéger » ou ingérence ?** , IRIS, 18octobre2011.
- Le sahel de tous les enjeux,publication mensuelle du quotidien Horizon consacrée aux questions degéostratégie ,N°01,mars2010.
- Meghlaoui Hocine **: Intervention militaire en Libye entre légalité et légitimité** , journal quotidien « l'expression », du 28 mars 2011.
- Michael Moodie : cooperative security : implication for national security and international relations,january,2000,pages24.
- Rebeca Murray : libye : ***les tobous étrangers dans leur pays*** , " courrier internationale" ,du 7 au 13 février 2013,n°1162
- Taje Mehdi : **les enjeux géopolitiques de la crise libyenne** , tribune n °75.tunisie, 7 avril 2011.

الرسائل الجامعية:

- BendraIman **: the rsponsability to protect Libya : legality and legimacy ,NATO intervention**, thesis to the Webster Graduate School London of

Webster University in parialfulffillement of the requirement for the degree of master in international relations? MAY 2012.

- Jan maessen **: the Libyan Intervention,Triumph and Downfall Of the Responsability to Protect in one** , master thesis, department of political science, Leiden universitie , June 2012 .
- Konstantinos M.Tsagaris: **le droit d'ingérence humanitaire, mémoire en vue d'obtention du D.E.A droit international et communication** , septembre 2011.

المصادر الإلكترونية:

- Achcar Gilbert **: L'insurrection libyenne entre le marteau de Kadhafi, l'enclume de l'OTAN et les confusions de la gauche**, Nouveau Parit anticapitaliste, http://www.npa2009.org/content/l%E2%80%.html, 03 Juin 2012.
- **Après l'Intervention en Libye ou s'arrete la guerre humanitaire**, Le Monde, 25/03/2011, http://www.lemonde.fr/idees/article/2011/03/23/apres-l-intervention-en-libye-ou-s-arrete-la-guerre-humanitaire_1497317_3232.html consulté le: 12/05/2011.
- B.Sonia :**des armes libyennes saisie s à la frontière algérienne** , 20 avril 2013 sur : algeriepatriotique.com
- Biyele François : L'Afrique dans la mondialisation de la communication : entre domination et résistance, IREA, http://irea-institut.org/francois-biyele.html, 2 juin 2012.
- Dath ISABELLE : **sept mois de combat, une libération , ... et un avenir incertain**,31 – 10 – 2011 ,19h19, pages 44 , vu le 22- 02-2013 .
- Département de l'information **: la responsabilité de protéger** , mars 2012, sur www. Un.org/fr/preventgenocide/adviser/responsability.
- Du droit d'ingérence à la responsabilité de protéger , le 14 aout 2012 à 08 :06 sur : www.france-terre-asile-org
- Galia Glume **: Responsabilité de protéger** , le 21 mai 2011 sur : www.opérationspaix.org

- Haddad Saïd : **la Libye de Kadhafi : un pays sans sociétécivile** , l'année du Maghreb , en ligne ,07/2011,mis en ligne le 01 janvier 2013 , sur : http : // année maghreb.revues.org/1257
- Idem et world bank. Libya country.brief.September 2010.
- Organisation du traité de l'atlantique nord **: opération Unified Protector, protection des populations et des zones civiles** , juin 2011.sur www.nato.int
- Organisation mondiale du commerce, profils commerciaux 2012 sur : http://donnes.banquemondiale.org/pays/libye
- RFI. Libye **: Libye : l'enjeux sécuritaire, deux ans après le début de la révolution, vendredi 15 février 2013** , sur www.rfi.fr/afrique.
- Salliot Emmanuel :**du sahel et de l'Afrique**, revue des évènements sécuritaires au Sahel, secrétariat du club OCDE 50,Paris,2012,40pages
- Thornberry William & Jaclyn Levy : **Al QAEDA in the Islamic Maghreb** , center for strategic & international studies,September 2011, sur www.csis.org
- www.un.org/fr/preventgenocide/advise/responsability.html
- Yassine Boukhedouni : **les effets de la crise en libye sur le trafic d'armes légères et lourdes dans la région du maghreb-sahel**,ERTA,2012 sur www.erta-tcrg.org/analyses/libye -armes.html
- Zinedine sekfali **: la révolution libyenne : les ennemis et leurs alliés** , samedi 26 mars 2011 , sur www.le soir d'Alger .com

الفهرس

الملخص 03

قائمة المختصرات 06

خطة الدراسة.....07

مقدمة.....08

❖ الفصل الأول: الأزمة الليبية –دراسة في الطبيعة والخلفيات

المبحث الاول : دراسة في الطبيعة و المحددات.....20

المطلب الاول : المحددات السياسية الامنية.....20

الفرع الأول: الفراغ السياسي.....20

الفرع الثاني : المحدد الامني..... 24

المطلب الثاني : المحددات الاقتصادية الاجتماعية..... 26

الفرع الاول : المحدد الاقتصادي..... 26

الفرع الثاني : المحدد الاجتماعي.....27

الفرع الثالث: غياب الوساطات الاعلامية..... 28

المبحث الثاني : دراسة في طبيعة الازمة الليبية..... 28

المطلب الاول : اطراف الازمة في ليبيا..... 29

الفرع الاول : الحكومة الليبية السابقة..... 29

الفرع الثاني : قوات المعارضة.....29

أولا : المجلس الوطني الانتقالي الليبي..... 30

ثانيا : القوات المسلحة..... 30

الفرع الثالث : الدول المشاركة في القتال بموجب قرار مجلس الامن رقم 1973.....32

المطلب الثاني : مميزات الازمة في ليبيا.....32

الفرع الاول : الفراغ المؤسساتي..... 33

الفرع الثاني : الطابع القبلي للنظام السياسي الليبي..... 33

الفرع الثالث :غياب منظومة دفاع محلية..... 34

الفرع الرابع : غياب كل اشكال الوساطات في ليبيا..... 34

المبحث الثالث : تطورات الازمة الليبية والمواقف المختلفة منها..... 36

المطلب الأول : مراحل الأزمة في ليبيا..... 36

الفرع الأول : المرحلة الاولى، المرحلة السلمية- بداية الانتفاضة- 36

الفرع الثاني : المرحلة الثانية : مرحلة النزاع المسلح 37

المطلب الثاني : مواقف الدول و المنظمات الاقليمية و الدولية من الازمة الليبية 39

الفرع الاول : المنظمات الاقليمية.....39

أولا : الجامعة العربية و الازمة الليبية 39

ثانيا : الاتحاد الافريقي و الازمة الليبية 40

الفرع الثاني :المنظمات الدولية 43

أولا : هيئة الامم المتحدة 43

ثانيا : حلف الشمال الاطلسي 43

الفرع الثالث : موقف أبرز الدول من الازمة الليبية 44

أولا :الدول العربية 44

ثانيا : مواقف الدول الغربية 45

❖الفصل الثاني:الأزمة الليبية من مسؤولية الحماية إلى تغيير النظام

المبحث الاول : التدخل الدولي : بين الاصول المذهبية و التأطير القانوني.....48

المطلب الاول : الاصول المذهبية لظاهرة التدخل في العلاقات الدولية.....48

الفرع الاول : مفهوم التدخل 49

الفرع الثاني : تصنيف التدخل في العلاقات الدولية.....50

المطلب الثاني : لمحة تاريخية لظاهرة التدخل في العلاقات الدولية.....53

الفرع الاول : المرحلة الاولى لظاهرة التدخل: من النظام الوستفالي الى نهاية الحرب الباردة.....53

أولا : التدخل قبل وضع معاهدة وستفاليا.....54

ثانيا : البدايات الاولى لحق التدخل.....55

الفرع الثاني : المرحلة الثانية للتدخل بعد نهاية الحرب الباردة.....57

أولا :مصطلح المسؤولية 57

ثانيا : ركائز مسؤولية الحماية.....59

ثالثا : مسؤولية الحماية في اطار هيئة الامم المتحدة 60

المبحث الثاني : التدخل الدولي في ليبيا بين الشرعية الدولية و الممارسة السياسية.....63

المطلب الاول : الاطار العام للتدخل الدولي في ليبيا.....63

الفرع الاول : دوافع التدخل الدولي في ليبيا.....64

أولا : استعصاء الحل الداخلي.....64

ثانيا: فشل الحل الجهوي و الاجماع الاممي 65

ثالثا : الاجماع في مجلس الامن 66

الفرع الثاني : هدف عملية التدخل الدولي في ليبيا.....67

المطلب الثاني الاطار القانوني لعملية التدخل الدولي في ليبيا.....68

الفرع الاول : مسار عملية التدخل الدولي في ليبيا.....68

الفرع الثاني : الاطار القانوني للتدخل الدولي في ليبيا.....73

أولا : القرار الاممي رقم 1970 ، 26 فيفري 2011 73

ثانيا : القرار رقم 1973 ، 17 مارس 2011.....75

ثالثا : انحرافات التدخل الدولي في ليبيا..... 78

المبحث الثالث : التدخل الدولي في ليبيا : دراسة في التداعيات و الخلفيات الاستراتيجية.....81

المطلب الاول : دراسة في تداعيات التدخل الدولي في ليبيا.....81

الفرع الاول: التداعيات المحلية..... 82

الفرع الثاني : التداعيات الاقليمية.....83

أولا : التداعيات الامنية.....84

ثانيا : التداعيات الاقتصادية.....85

الفرع الثالث :التداعيات الدولية للازمة الليبية.....86

المطلب الثالث : خلفيات التدخل الدولي في ليبيا.....87

الفرع الاول : الاعتبارات الجيوسياسية.....88

الفرع الثاني : الاعتبارات الجيو استراتيجية.....89

❖ الفصل الثالث: أثر الوضع الليبي على الأمن الجزائري – دراسة جيو/أمنية

المبحث الأول : الموقف الجزائري من الازمة في ليبيا.....92

المطلب الاول : منطلقات الموقف الجزائري.....93

الفرع الاول : المنطلقات المذهبية.....93

الفرع الثاني : المنطلقات السياسية للموقف الجزائري من الازمة الليبية..... 95

الفرع الثالث : المنطلقات الاستراتيجية.....96

المطلب الثاني : الموقف الجزائري من الازمة في ليبيا – دراسة في المضمون و التعبير –.....97

الفرع الاول : تشجيع الحوار الوطني لأجل حل السياسي تجنبا لتداعيات حرب اهلية97

الفرع الثاني : الدعوة الى وساطة اقليمية **99**

الفرع الثالث : رفض تدويل القضية الليبية و التحذير من تداعيات التدخل العسكري في ليبيا.....**99**

المبحث الثاني : دراسة في طبيعة و وزن اثر الازمة الليبية على الامن الوطني الجزائري.....101

المطلب الاول : موقع الجزائر من التحولات الحاصلة على مفهوم الأمن.....101

الفرع الاول : تحولات مفهوم الامن..... 101

الفرع الثاني : الموقف الجزائري من المفهوم الجديد للأمن.....103

المطلب الثاني: التداعيات الحاصلة..... **105**

الفرع الاول : استنزاف القدرات الوطنية..... 105

الفرع الثاني : تعقد ظاهرة الإرهاب امام انتشار الاسلحة الليبية..... 107

المطلب الثالث : التداعيات بعيدة المدى.....108

الفرع الاول : خطر دولة فاشلة على الجوار 108

الفرع الثاني : الانفلات الامني في ليبيا..... 109

الفرع الثالث : المساس بالأمن الحدودي..... 110

أولا : قيام نظام حكم معاد في ليبيا 111

ثانيا : تجدد الحرب الاهلية في ليبيا.....111

المبحث الثالث : المقاربة الامنية الجزائرية في مواجهة اثار الازمة على حدودها الشرقية....112

المطلب الأول: دراسة في المقاربة الأمنية الجزائرية..... 112

الفرع الأول: مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية 113

الفرع الثاني : أبعاد المقاربة الأمنية الجزائرية..... 115

أولا: البعد المغاربي في المقاربة الامنية الجزائرية..... 115

ثانيا: البعد الإفريقي في المقاربة الأمنية الجزائرية..... 117

ثالثا: البعد المتوسطي في المقاربة الامنية الجزائرية.....118

المطلب الثاني: المقاربة الامنية الجزائرية في مواجهة اثار الازمة على حدودها الشرقية والجنوبية..... 120 .....

الفرع الاول : المبادرات المحلية لمواجهة مخلفات الازمة الليبية..... 121

الفرع الثاني : المقاربة الأمنية الجزائرية في فضائها الإقليمي 122

الفرع الثالث : المبادرات الجزائريه على الصعيد الدولي لمواجهة التحديات الامنية..126

الخاتمة.....128

قائمة الأشكال والجداول.....132

قائمة المراجع.....133